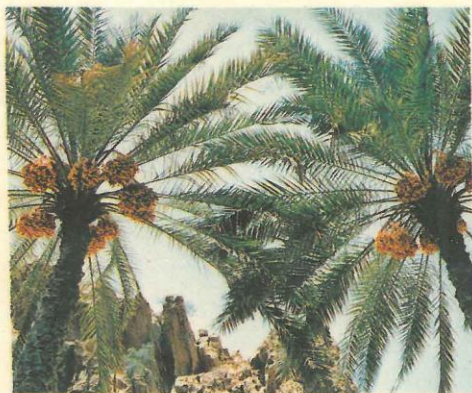
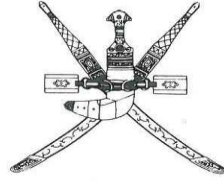


عمان ١٩٨٨





سلطنة عُمان
وزارة الاعلام

عمان ٨٨

إصدار وزارة الاعلام ١٩٨٨

التصوير : وكالة الأنباء العمانية - معهد الشرق الأوسط - شركة تنمية نفط عمان
محمد مصطفى - محمد الودهابي .
الخراج والطباعة : دار جريدة عُمان للصحافة والنشر
رقم الايداع ٨٨/٤٨٥



جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم

صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم :

من الصعب على من يصل لمطار السيب الدولي في أول زيارة للسلطنة خلال عام ١٩٨٨ ثم ينطلق بالسيارة متوجها الى مسقط عبر الطريق المزدوج الممتد لمسافة ٣٥ كيلومترا تغمرها الأضواء مرورا بالجسور العلوية والأبنية الحديثة للوزارات والمدارس والمستشفيات والمؤسسات التجارية أن يتصور أن شيئا من ذلك كله لم يكن موجودا قبل ثمانية عشر عاما فقط ، ولو ان هذا الزائر استوقف أي عماني ليسأله عن سر هذا التحول لاجابه على الفور بأن الفضل في ذلك يرجع إلى القيادة الملهمة والتوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم .

ولد صاحب الجلالة في الثامن عشر من نوفمبر ١٩٤٠ بمدينة صلالة في المنطقة الجنوبية من عمان ، وهو الثامن في التسلسل المباشر لأسرة البوسعيد التي تأسست في عام ١٧٤١ على يد الامام أحمد بن سعيد ، الذي لا تزال ذكراه تحظى بالتبجيل والاحترام كمحارب واداري مستنير نجح في توحيد البلاد بعد سنوات من الحروب الأهلية .

وفي عام ١٩٧٢ توفي السلطان سعيد بن تيمور والد صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم . ولقد أمضى جلالة السلطان قابوس المعظم طفولته في مدينة صلالة التي تلقى فيها أولى مراحل تعليمه أيضا ، وعندما بلغ جلالته سن السادسة عشرة أوفده والده إلى إنجلترا حيث أمضى عامين في إحدى المؤسسات التعليمية الخاصة ، التحق بعدها بالأكاديمية الملكية العسكرية في ساندهيرست في عام ١٩٦٠ ، وفي مرحلة تالية خرج جلالة السلطان المعظم في جولة ميدانية أمضى جانبها منها في الخدمة ضمن صفوف إحدى كتائب المشاة البريطانية بينما أمضى الجانب الآخر في صفوف قادة الأركان بألمانيا الغربية ، وبعد ذلك عكف جلالة السلطان المعظم على دراسة نظم الحكم المحلي في إنجلترا ، وبعد انتهاء جولته العالمية عاد إلى البلاد حيث أمضى السنوات الست التالية في

دراسة الدين الاسلامي وكل ما يتعلق بحضارة وتاريخ بلاده وشعبه ، وفور تخلي والده السلطان «سعيد بن تيمور» عن العرش وتولي جلالته مقاليد الأمور في يوليو ١٩٧٠ ، توجه جلالته من صلالة إلى مسقط ليقابل بالترحيب من أبناء شعبه ، وكان أول ما فعله جلالته أن ألغى كافة القيود التي كانت تنطوي على مفارقات تاريخية وتقيد حياة وأنشطة العمانيين ، والأهم من ذلك كله أن جلالته أعلن عن عزمه على تنمية البلاد وتوفير الرعاية الصحية والخدمات التعليمية وغيرها من جوانب التنمية الاجتماعية لأبناء شعبه الذين كانوا في حاجة ماسة لها ، وفي الوقت نفسه دعا جلالته أبناء الشعب لأن يؤدوا دورهم في المرحلة المقبلة ، كما ناشد كل العمانيين - الذين كانوا يعيشون في الخارج آنذاك - أن يعودوا إلى عُمان ليسهموا في عملية التنمية ، وقد قوبلت كلمات صاحب الجلالة بالاستجابة الفورية والعارمة ، وعادت أعداد كبيرة من العمانيين الذين كانوا يعيشون في أنحاء شتى من العالم .

حقا لقد كانت المهمة الملقاه على عاتق جلالته جسيمة خاصة وان ما تحقق على مدى السنوات الثلاث التي أعقبت تدفق عائدات النفط كان ضئيلا ، ولقد ورث جلالته تركة مثقلة تخلفت عن جمود استمر لما يزيد على قرن من الزمن وما صاحب ذلك من توقف لحركة التنمية وتفشي الأمية وارتفاع معدل الوفيات ، إضافة الى العزلة التي فرضت على البلاد ، ولا نبالغ اذا قلنا ان عمان آنذاك كانت من أكبر دول العالم تخلفا . وتجدر الإشارة أيضا إلى انه في تلك الفترة كانت هناك حرب محلية في الجنوب كما كان الوضع العسكري خطيرا .

وفي الوقت نفسه تم ايفاد العديد من العسكريين العمانيين للخارج في مهام تدريبية لتأهيلهم لشغل المناصب القيادية في القوات المسلحة ، ويمكن القول أن تولى جلالة السلطان المعظم لمقاليد الحكم في البلاد وتنفيذه لما رسمه من سياسات قد قضى على الأسباب التي شكلت عاملا أساسيا في حركة التمرد في الجنوب . ومع ذلك فقد ظلت هناك مشكلة أخرى تمثلت في استمرار أعمال التدخل الخارجي والتي كانت قد بلغت حدا كبيرا في السنوات السابقة على عام ١٩٧٠ ، وعلى الرغم من ذلك تحسن الموقف العسكري وأمكن بحلول نهاية عام ١٩٧٥ إنهاء الحرب واستعادة السلام والهدوء . وكان من الضروري آنذاك أن يتم البدء وعلى الفور في تنفيذ مهمة رئيسية تتمثل في اصلاح ما خلفته الحرب من أضرار في ظفار ودفع عجلة التنمية في الاقليم بعد أن توقفت نتيجة للعمليات العسكرية .

وفي الوقت نفسه أعطى جلالة السلطان قابوس المعظم أولوية قصوى لتوسيع دائرة علاقات السلطنة الدولية والتي كانت شبه منعدمة قبل عام



جلالته يقدم جائزة لأحد الحرفيين العمانيين الممتازين

١٩٧٠ ، وقد تحقق ذلك بصورة ناجحة إذ أصبحت للسلطنة علاقات دبلوماسية مع العديد من الدول في مختلف أنحاء العالم دون النظر لطبيعة التركيبة السياسية لتلك الدول ، وفي هذا المقام ينبغي أن نشير إلى أن سياسة حضرة صاحب الجلالة تقوم على أساس مد يد الصداقة لكافة الدول وعدم التدخل في شؤون الغير .

ويرى جلالة السلطان المعظم أن للاتصالات الدولية من خلال إقامة العلاقات الدبلوماسية والزيارات الشخصية ، أهمية بالغة في إطار السعي من أجل تحقيق السلام العالمي والتفاهم بين الشعوب ، ومن هذا المنطلق أقامت السلطنة علاقات دبلوماسية مع دول العالم غير الشيوعية والشيوعية على حد سواء ، إذ تم تبادل السفراء مع جمهورية الصين الشعبية قبل عدة سنوات ، كما تم مؤخرا إقامة علاقات دبلوماسية مع كل من الاتحاد السوفييتي وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

وبالنسبة للزيارات الشخصية نجد أن جلالة السلطان المعظم قام بزيارات رسمية لعدد من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كما زار كلا من مصر والأردن وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، وعلى الصعيد المحلي نجد أن جلالة السلطان المعظم ماض في دفعه لعملية التخطيط التنموي بعد أن صيغت قائمة الأولويات بعناية فائقة لا تترك مجالا للمشاريع الضخمة التي لا تعود بالنفع على المواطنين .

ولقد أمكن احراز التقدم من خلال سلسلة متصلة من الخطط الخمسية من بينها الخطة الخمسية الثالثة التي يجري تطبيقها حاليا ، وكان من نتيجة ذلك أن نجحت عمان في ارساء قواعد البنية الأساسية قبل أن تتفجر أزمة أسعار النفط في بداية عام ١٩٨٦ ، ولا بد لنا أن نشير إلى أن جلالة السلطان المعظم قد نجح وباقتدار في الجمع بين أسلوب الحكم التقليدي وفكرة الدولة العصرية ، إذ أبقي على نظام الحكم السلطاني القديم الذي يعطي الأفراد العمانيين الحق في الاتصال المباشر بالحاكم (الذي اعتادوا أن ينظروا اليه على أنه الأب لكل أبناء شعبه) الى جانب حكومة عصرية ممثلة في مجلس الوزراء وما يتبعه من أجهزة معاونة ، وهكذا نرى أن جلالة السلطان المعظم يعلق أهمية كبيرة على الاتصال المباشر بأبناء شعبه وذلك عبر قنوات رئيسية من بينها المجلس الاستشاري للدولة ، الذي يعد منبرا لتمثيل شعبي واسع النطاق خاصة بعد أن أصبح عدد أعضائه ٥٥ عضوا بدلا من ٤٥ عضوا .

وكان جلالة السلطان المعظم قد أعلن في أول جلسة للمجلس في عام ١٩٨١ أن المجلس سيشكل مجالا حيويا للتفاعل والتكامل بين آراء أعضائه من ناحية والتعاون الكامل بين الحكومة والمواطنين في تنفيذ



جلالة السلطان المعظم يراجع التقارير والدراسات المرفوعة لجلالته من وزارات ومؤسسات الدولة

متطلبات ومهام التنمية في المرحلة الحالية من ناحية أخرى .
وبالإضافة الى ذلك هناك الجولات السنوية التي يجوب جلالته خلالها
مختلف مناطق السلطنة وبمعيته العديد من أصحاب المعالي الوزراء
حيث يلتقي جلالته وجهها لوجه بأبناء شعبه ويستمع لمقترحاتهم
ويناقش مشاكلهم ، وتعتبر تلك الجولات احدى الوسائل القيمة التي
تمكن جلالته من تقييم احتياجات مواطنيه ، وتجدر الإشارة إلى انه في
حالة مناقشة احدى المشكلات مع المواطنين يتم استدعاء الوزير المختص
لمعالجة الأمر في الحال ، وقد اعتاد جلالة السلطان المعظم أن يلقي خطابا
شاملا في مناسبة العيد الوطني التي تحل في الثامن عشر من نوفمبر من كل
عام يستعرض من خلاله انجازات العام السابق كما يحدد اطر السياسات
المستقبلية .



وفي خطاب جلالتة الموجه إلى الأمة بمناسبة العيد الوطني السابع عشر في نوفمبر ١٩٨٧ ، أشاد جلالتة بأصحاب المهارات والحرفيين وممارسي الحرف التقليدية ، وأهاب جلالة السلطان المعظم بشباب البلاد أن يستمروا في الاعتزاز بتراث الأجداد وقيم المجتمع الأصيلة .
وعندما أعلن جلالتة ان عام ١٩٨٨ سيكون عاما للزراعة أشار الى أهمية تطوير صناعة صيد الأسماك ، وكان انشاء الشركة الوطنية للأسماك الفضل في تحقيق زيادة كبيرة في الانتاج السمكي مما يغطي احتياجات السوق المحلية ، ويلبي احتياجات التصدير .
وقد حث جلالة السلطان المعظم شعب عمان على ضرورة الاعتماد على النفس في مصادر الغذاء .

وفي ديسمبر الماضي شارك جلالتة في مؤتمر القمة الثامن لدول مجلس التعاون الخليجي ، والذي عقد بالرياض بالملكة العربية السعودية ، والذي أدى دورا بالغ الأهمية في ما توصلت اليه العراق وإيران لوقف



ترحيب حار بجلالته في أحد لقاءاته بالشعب أثناء جولته السامية

الحرب التي كانت قائمة بينهما .
وفي حديث لجلالته إلى شيوخ وأعيان البلاد خلال جولته السامية في شمال البلاد أكد جلالته على ضرورة الاعتماد على العمالة الوطنية ، وعدم الاعتماد على العمالة الوافدة في المجالات التي يستطيع العمانيون أن يقوموا بها بكفاءة واقتدار .
وذكر جلالته الشباب العماني بأن العمل شرف وأن خدمة الوطن واجب كل شاب ، وأن المؤهل العلمي ليس هدفا في حد ذاته ، بل هو لتأهيل الشباب لأداء دوره في المجتمع بكفاءة واقتدار .
وقد أكد جلالته على هذا المعنى في حديثه الموجه إلى أصحاب المعالي الوزراء وعلى أن تكون السياسة المعتمدة هو اعطاء الفرصة للشباب العماني لتحقيق الاعتماد على النفس وأن تكون لهم الأولوية في جميع الأعمال ، وأكد جلالته على ضرورة التنسيق ما بين الحكومة والقطاع الخاص في مجال التعمين .

التاريخ :

منذ قديم الزمان وعُمان تمثل وحدة سياسية واقتصادية واجتماعية واحدة .

لعل هذه الحقيقة تعتبر أولى الحقائق الهامة التي تطالع الباحث والدارس في تاريخ شبه الجزيرة العربية ، والتي تحتل عُمان منه الطرف الجنوبي الشرقي .

الدولة الموحدة ذات التاريخ الممتد عبر آلاف السنين ، الدولة البحرية التجارية بامتدادها الجغرافي المتميز وتربتها الخصبة وامكانياتها الزراعية الدولة العمانية حيناً والامبراطورية العمانية حيناً آخر ، استطاعت بوحدها أن تظل كياناً سياسياً قائماً ثابت الدعائم ، مؤثراً في أحداث تاريخ المنطقة والعالم ، متأثرة بالمتغيرات السياسية والاقتصادية دون أن يؤدي ذلك إلى أن تفقد عمان شيئاً من جوهر أنها دولة عربية تظللها وحدة الوطن والأرض والتاريخ .

لقد التقت على أرض عُمان تأثيرات حضارات العالم القديم ، حضارات بلاد ما بين النهرين وحضارات الهند والصين وفارس وفينيقياً التقت هذه الحضارات جميعاً على أرض عُمان التي تتوسط طرق التجارة البحرية بين الشرق والغرب منذ آلاف السنين وحتى الآن ، وهي حلقة الوصل بين شبه الجزيرة العربية وإفريقيا ، ولقد شكل ذلك كله المجتمع العماني الواحد .

وتؤكد عمليات التنقيب التي جرت في بعض المواقع بمنطقة صحار أن صناعة تعدين وصهر النحاس كانت من الصناعات الرئيسية في عمان قبل ألفي عام من ميلاد المسيح ، ومن أكبر المواقع التي اكتشفت حتى الآن (الأصيل) حيث تم مؤخراً استئناف عمليات التعدين ، ويبدو من المؤكد أن دولة (مجان) الأسطورية التي ورد ذكرها في صحف السومريين هي بعينها أرض عمان .

وتجدر الإشارة إلى أن اللبان الذي استخدمه قدماء المصريين والأوروبيين في شعائهم والذي اعتادت ملكة سبأ أن تقدمه لسليمان الملك ، كان ينتج في إقليم ظفار جنوبي عمان ، واللبان الذي كان من أنفس السلع في العالم القديم يشكل اليوم أحد المنتجات العمانية التي يجري استغلالها باعتباره أحد المكونات الأساسية في صناعة العطور الراقية ، وعلى الرغم من وجود آثار لمستوطنات تشير إلى مجتمعات احترفت التجارة والزراعة وصيد الأسماك يرجع تاريخها إلى الألف الرابع قبل



قلعة بهلا وسورها الأثري الممتد ١٢ م ، وقد أعلنت اليونسكو أنها ضمتها إلى قائمتها للتراث العالمي .

الميلاد فلا يوجد أي دليل على وجود حضارة مدنية في تلك الفترة المبكرة ، وربما يكون ذلك بسبب عدم وجود نهر كبير حيث تتركز المجتمعات الحضرية ، هذا بالإضافة إلى أن طبيعة الأرض العمانية أدت إلى تقسيم الدولة إلى ثلاث حضارات لكل منها سمات تميزها عن غيرها تماما . ففي أحضان الصخور وبين سلاسل الجبال الوعرة عاشت مجتمعات مستقلة ذاتيا تعتمد اعتمادا كليا على الزراعة والرعي وظلت مزدهرة إلى أن شق أول النازحين العرب طريقهم إلى عُمان من جنوب الجزيرة العربية قبل ألفي عام .

وفي المناطق الواقعة عند سفوح الجبال في اتجاه الغرب والمناطق الصحراوية المترامية خلف ذلك عاشت مجتمعات البدو الرحل حياة مختلفة تماما .

وعلى طول ساحل الباطنة الخصيب عاش الفلاحون والصيادون والتجار والبحارة الذين كانوا أكثر سكان البلاد انفتاحا على باقي بلاد العالم بحكم طبيعة أعمالهم وموقعهم الجغرافي ، وتجدر الإشارة إلى أن بعض هذه التركيبات القديمة ما زالت موجودة إلى حد ما في إطار عمان العصرية .

تذكر روايات التاريخ أن اثنتين من القبائل العربية قد نزحتا إلى عُمان في القرن الثاني «ق.م» وتعرف أحدهما باليمنيين ، وهم الذين وفدوا إليها مباشرة من جنوب غرب الجزيرة العربية ، والأخرى قبيلة نزار التي

جاءت من نجد .

وعندما انهار سد مأرب عام ١٢٠ ميلادية ، تكاثرت هجرات القبائل العربية إلى عمان ، وكانت أولى الهجرات هي هجرة قبيلة الأزد بقيادة مالك بن فهم الأزدي ، وإليها تنتمي أسرة آل سعيد المالكة .

كانت عمان من أوائل البلاد التي اعتنقت الاسلام في عهد الرسول عليه السلام ، فلقد بعث الرسول ﷺ عمرو بن العاص إلى جيفر وعبد إبنني الجلندي - ملك عمان حينذاك - يدعوهم إلى الاسلام ، فاستجابت عمان للدعوة ودخلت الاسلام فأصبحت إحدى قلاع الدعوة الاسلامية وحصنا من حصونها طوال قرون طويلة ، ويرجع إلى أهلها الفضل في نشر العقيدة الاسلامية في الهند والسند وأفريقيا .

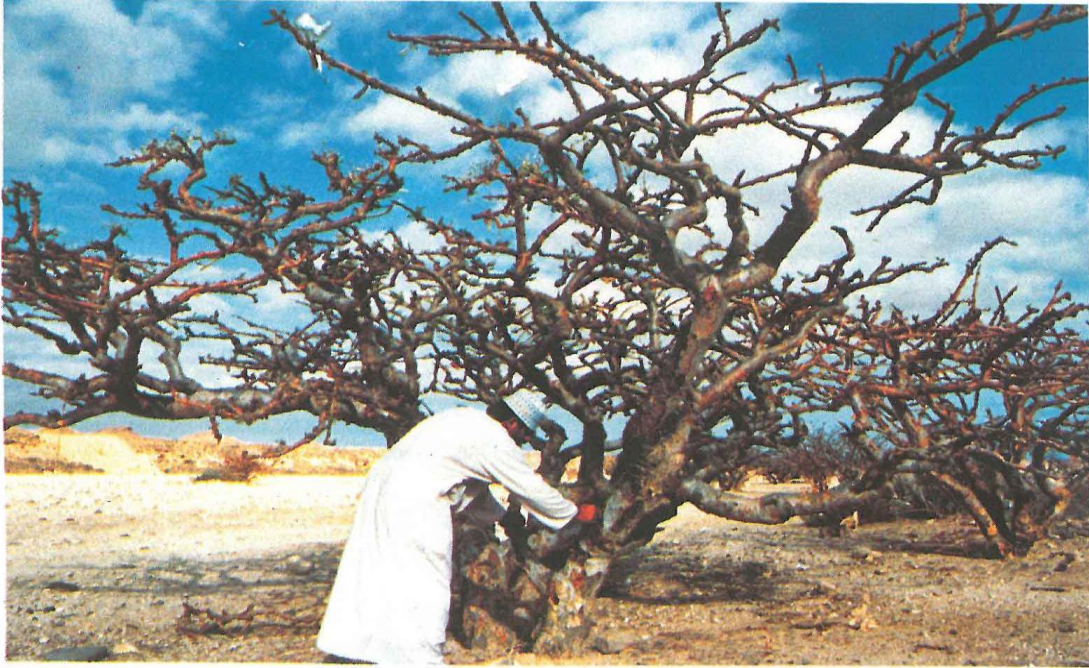
وساهمت عُمان في تكوين الشخصية العربية والاسلامية لمنطقة الخليج ، ولقد شاهد ذلك العصر تفوقها في مجال الملاحة والتقدم الحضاري ليس في منطقة الخليج فحسب ، وإنما في بخار الشرق عامة ، ولم يقتصر العمانيون على رحلاتهم المنتظمة إلى ساحل شرق أفريقيا ، وإنما اندفعوا إلى الشرق الأقصى حيث ثبت وجود عدة مستوطنات عربية على سواحل الهند والصين ، وكان للعمانيين الفضل في نشر الاسلام في تلك البقاع .

ولقد وصلت الحضارة العربية والاسلامية في داخل افريقيا حتى الكونغو ، ومنطقة البحيرات الاستوائية إذ استقر كثير من العمانيين في تلك المناطق النائية فأقاموا المراكز الحضارية والتجارية ، ولقد نفذ التأثير الحضاري العماني بقوة في لغة السكان الأصليين حيث نجد في اللغة السواحلية كثير من الكلمات ذات الأصل العربي .

وفي داخل عمان كان للاسلام الفضل في توحيد القوى القبلية تحت لوائه ومنحها شخصيتها الدينية وتزويدها بنظام سياسي وتشريعي أقامت عليه دعائم مجتمعتها ، كما كان المصدر الأول لنشاطها الفكري وملهما لقيمها الروحية وتقاليدها السمحاء .

كانت عمان (ومنطقة الخليج) تعيشان عصرا ذهبيا تجاريا طيلة ازدهار الملاحة الاسلامية في المحيط الهندي منذ القرن السابع وحتى القرن الخامس عشر الميلادي .

وكان الأتراك قد استولوا على القسطنطينية عام ١٤٥٣ مما هدد طرق التجارة الدولية التقليدية إلى الشرق الأقصى ، ولهذا اضطر الأوروبيون إلى البحث عن طرق بديلة وكان ذلك بداية لوصول البرتغاليين في أوائل القرن السادس عشر إلى المحيط الهندي وخليج عمان عن طريق رأس الرجاء الصالح .



شجرة لبان قديمة تفرز مادتها الصمغية وهي المادة الأساسية لعطر أمواج

وما كاد البرتغاليون ينجحون في الوصول الى الهند حتى بدأوا سياسة أدت الى اشعال حروب كثيرة ، وترتب على ذلك تدهور اقتصادي انعكس على عُمان ومنطقة الخليج ، مما سهل على البرتغاليين السيطرة عليها عام ١٥٠٧ ، ولقد فرض البرتغاليون سيطرتهم على السواحل العمانية حوالي قرن ونصف قرن وحتى عام ١٦٤٩ .

ولقد كان وجود البرتغاليين دافعا لمحاولات تحقيق الوحدة الوطنية للوقوف في وجهه ، وتمت الوحدة الوطنية وتوحدت كل القوى الوطنية ، وفي عام ١٦٢٢ طرد العمانيون البرتغاليين من هرمز على مدخل الخليج واقتصر وجودهم على مدينة مسقط ثم أمكن اخراجهم من عُمان نهائيا في عام ١٦٤٩ .

ولعل أعظم انتصار حققه العمانيون على البرتغاليين هو إخراجهم من مسقط ثم ملاحقتهم إلى شرق افريقيا حيث انتهى ذلك بسقوط القلاع البرتغالية هناك في سنة ١٦٨٩ .

كان هذا الانتصار بداية لعصر من القوة والازدهار ، ففي السنوات الخمسين التي أعقبته ، استعاد اسطول عمان قوته ، وأصبحت عمان أول دولة غير أوروبية يصل نفوذها إلى افريقيا ويستمر هناك ٢٥٠ عاما . منذ القرن السابع عشر وحتى القرن التاسع عشر كانت عمان هي

القوة البحرية المتحكمة في الجانب الغربي من المحيط الهندي . وكانت الثروة التي تجمعت لعمان من خلال نشاطها الملاحي وسيطرتها على البحار حافزا لتنمية البلاد وتطويرها ، ففي خلال هذه الفترة أقيمت عدة أقلاج وقنوات ري وأنشئت مزارع جديدة ، كما تم انشاء قلعتين استراتيجيتين احدهما قلعة الحزم والأخرى قلعة جبرين .

الأسرة البوسعيدية وعودة الوحدة الوطنية :

لم يستمر الاستقرار طويلا إذ بدأت خلافات داخلية بين اليعاربة أدت إلى فقدانهم السيطرة على البلاد ، مما ساعد على تعرض البلاد لأخطار الغزو الخارجي .

وفي هذه الأثناء ظهر الامام أحمد بن سعيد والي صحار الذي استطاع حشد القوى الوطنية وتخليص البلاد من الخطر المحدق بها .

ولما وقفه الوطنية تم اختياره إماما على عمان عام (١٧٤١ م) وكان توليه بداية لحكم أسرة آل سعيد وهي الأسرة الحاكمة . وأنشأ مؤسس الدولة الجديدة جيشا قويا واهتم بتدعيم الاسطول العماني وتطويره ، وقد حقق انتصارات حاسمة استعاد فيها لعمان مركزها وقوتها . وفي عهد حفيده حمد نقلت العاصمة من مدينة الرستاق في داخل عمان إلى مسقط على الساحل .

نجح السلطان سعيد بن سلطان الذي تولى الحم من عام ١٨٠٧ إلى عام ١٨٥٦م في دعم أركان الدولة وتوسيع رقعتها واتسعت الامبراطورية في عهده لتشمل بعض أجزاء من افريقيا الشرقية وجنوب غربي آسيا ، وتمكن من دعم الاستقرار ونشر الرخاء في البلاد وتكوين اسطول قوي وجيش مجهز بكامل المعدات والأسلحة ، وقد ساعدته الظروف المحلية على توسيع دائرة اهتماماته وعلاقاته مع جميع القوى السياسية التي عاصرها في الخليج والجزيرة العربية من خلال حكمه الطويل واستطاع ايجاد علاقات مع كثير من الدول .

وفي عهد السلطان سعيد بن سلطان أصبحت مدينة مسقط مركزا هاما للتجارة في الخليج كله واهتم بتطوير وتنمية المرافق التجارية والاقتصادية للبلاد ، وأصبحت للتجارة العمانية آفاقا دولية حتى انه في عام ١٨٤٠ أوفد السلطان مبعوثا خاصا الى جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية وتبع ذلك اقامة علاقات بين الدولتين ، كما انه عقد اتفاقيات تجارية ومعاهدات مع بريطانيا وفرنسا وهولندا وغيرها ، ونتج عن ذلك

انشاء الكثير من الوكالات التجارية الدولية وربط السلطنة بالاقتصاد العالمي ، مما أدى الى ذيوع شهرتها وشهرة حاكمها باعتباره حاكما مستنيرا فتح بلاده على العالم .

وبعد وفاة السلطان سعيد بن سلطان تعاقبت على البلاد فترات من الازدهار وفترات من الركود ، ولكن ذلك لم يوقف المسيرة ، ولم يقض على روح الطموح في الانسان العماني للوصول ببلاده إلى المكانة اللائقة بها بين دول العالم .

وفي ٢٣ يوليو عام ١٩٧٠ أشرق على عمان فجر عصر جديد من الازدهار عندما جاء جلالة السلطان قابوس المعظم ، ليزيل كل غبار التخلف عن عمان ، وليقود البلاد الى نهضة تستعيد بها كل أمجاد الماضي وتهيي للمواطن العماني كل السبل التي تمكنه من المشاركة في بناء مستقبل وطنه .

الجغرافيا :

تعد سلطنة عُمان ثاني أكبر دولة في منطقة شبه الجزيرة العربية ، حيث تبلغ مساحتها حوالي ٣١٢ ألف كيلومتر مربع من الأراضي شديدة التباين تغطي المنطقة الواقعة في أقصى الجنوب الشرقي من شبه الجزيرة ، وتمتد سواحلها لمسافة ١٧٠٠ كيلومتر . ويغلب على المنطقة الداخلية وجود الجبال الوعرة التي يطلق عليها اسم «الحجر» والتي تبدو كنسيج خلاب متعدد الألوان ، وتطل الجبال التي يبلغ أقصاها ارتفاعا ٣٠٧٥ مترا وهو الجبل الأخضر المدرج من بين السهول والبحر أو الهضاب والكثبان الرملية في الداخل . وتتباين أراضي السلطنة من منطقة لأخرى تباينا كبيرا فمن الأراضي البور التي يغلب عليها طابع الأزقة البحرية في المناطق المطلة على مضيق هرمز في الشمال حيث شبه جزيرة مسندم إلى سهل الباطنة الخصب في الجنوب الشرقي من مسقط ومن صحراء الربع الخالي الشاسعة عبر الجبال إلى سهل صلالة الأخضر شبه الاستوائي في الجنوب . ويحد عمان من الغرب كل من السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة ومن الجنوب جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ومن الشمال مضيق هرمز ومن الشرق بحر العرب

الأقاليم :

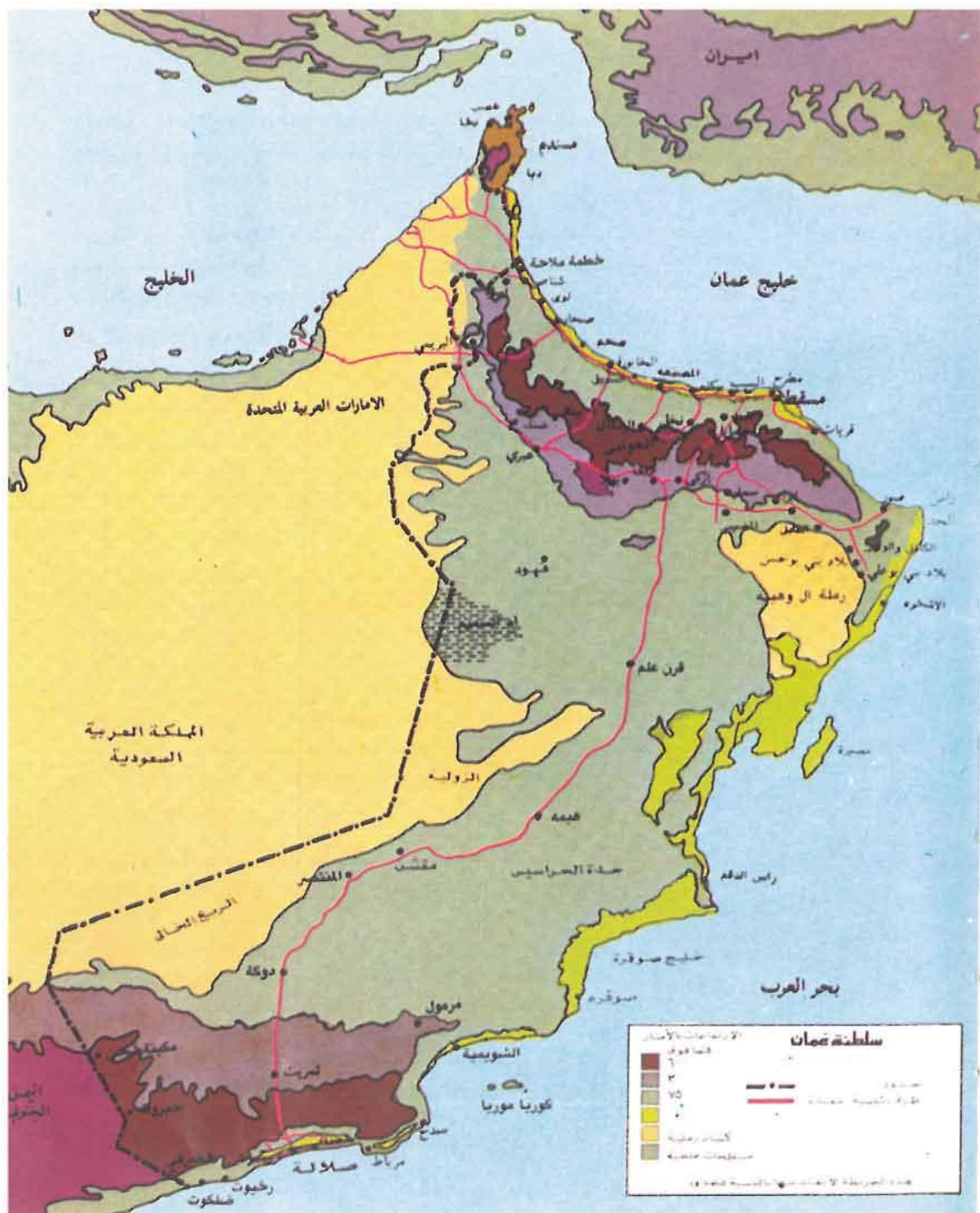
يمكن تقسيم عُمان الى عدد من المناطق المتميزة جغرافيا :

١ - مسقط :

من أهم وأجمل الأماكن الواقعة في نطاق هذه المنطقة ذات الكثافة السكانية العالية منطقة مسقط ، وميناء مطرح الحديث المحاط بالمدينة التجارية والمناطق السكنية القديمة بالإضافة الى المنطقة التجارية الحديثة التي تموج بالنشاط في روي ، ومن خلف هذه المنطقة تنتشر الأحياء السكنية والمناطق الصناعية بخطى سريعة وبشكل يجعل التعرف عليها صعبا لمن زار عُمان من قبل وتغيب عن زيارتها لسنوات قليلة .

٢ - سهل الباطنة :

يمتد سهل الباطنة من حدود السلطنة مع دولة الامارات العربية



ولمسافة ٢٧٠ كيلومترا في اتجاه الجنوب الشرقي وحتى مشارف مسقط ، ويقع هذا السهل بين الساحل وجبال الحجر الغربية ، ويتراوح عرضه ما بين ١٠ و ٦٠ كيلومترا .

وتنحصر الزراعة في سهل الباطنة في الشريط الساحلي الضيق الذي لا يزيد عرضه على ثلاثة كيلومترات ، ويعتبر سهل الباطنة من أكثر مناطق عمان ازدهاما بالسكان ، ومن أهم مدنه بركاء والمصنعة والسويق والخابورة وصحم وصحار ولواء وشناص .

٣ - جبال الحجر الغربية :

تمتد هذه السلاسل الجبلية ، مثل سهل الباطنة ، بمحاذاة الساحل من الحدود مع دولة الامارات العربية المتحدة في الشمال وحتى وادي المعاول في الجنوب ، وتقع أعلى قممها التي يبلغ ارتفاعها نحو ٣٠٧٥ مترا في الجنوب الشرقي عند الجبل الأخضر ، ويوجد بها العديد من المراكز السكانية أهمها الرستاق والعوابي ونخل ووادي المعاول .

٤ - الداخل «الجوف» :

هذه عبارة عن هضبة في وسط البلاد تنحدر من السفح الشمالي للجبل الأخضر في الاتجاه الجنوبي للصحراء ، وتحدها من الغرب منطقة الظاهرة ومن الشرق المنطقة الشرقية ، ويوجد بالمنطقة أربعة أودية رئيسية هي : وادي عندام ، ووادي حلفين ، ووادي سمائل ، ووادي بهلا . ويشكل وادي حلفين ووادي سمائل انفلاجا طبيعيا وسط سلسلة جبال الحجر الغربية مما هيأ الطريق التقليدي الذي يربط محافظة مسقط بالداخل ، وتعد هذه المنطقة أيضا من أكثر مناطق عمان ازدهاما بالسكان وأهم مدنها : نزوى وبهلا وسمائل وازكي ومنح وبدبد وأدم .

٥ - منطقة الظاهرة :

هذه المنطقة عبارة عن سهل شبه صحراوي ينحدر من الأطراف الجنوبية لجبال الحجر الغربية في اتجاه الربع الخالي ، ويحدها من الشمال ينقل والبريمي .

اما من الجنوب فيفصلها عن عُمان الأم جبل كور ، «ديار الدروع» ، ويحدها من الشرق ديار بني هناه ، وتتركز المناطق المأهولة بالسكان في واديين رئيسيين هما : وادي ضنك ووادي العين حيث توجد مدن ضنك وعبري وينقل ، ويعرف الامتداد الشمالي لسهل الظاهرة باسم «جو» ، وفي هذه المنطقة الصغيرة الواقعة بين منطقة الحدود مع الامارات العربية وجبال الحجر الغربية يتركز السكان في المناطق المزروعة بالنخيل



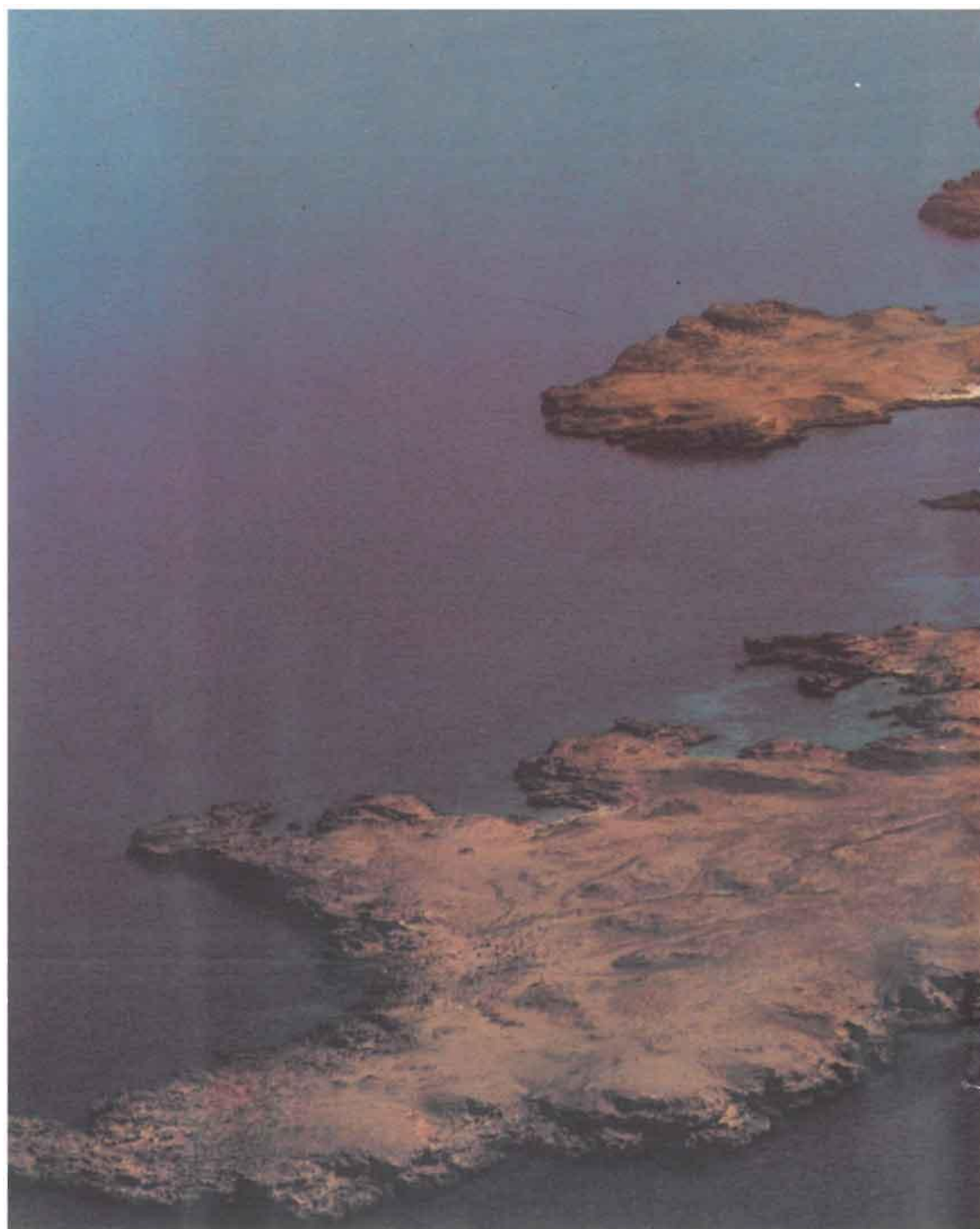
عمان أرض المفارقات فوق الرمال الشرقية



الخضرة الغزيرة في ظفار



الجمال الهادئ الذي تتحلى به إحدى جزرنا



في واحة البريمي .

٦ - المنطقة الشرقية :

هذه المنطقة عبارة عن سهول رملية تتخللها الأودية وتقع على الجانب الداخلي من منطقة جبال الحجر الشرقية ويحدها من الجنوب الشرقي منطقة جعلان ومن الجنوب رمال وهيبة وأهم مدنها : إبرا والمضيبي وسمد وبديّة والقابل وسناو .
وجعلان عبارة عن سهل رملي يشكل الامتداد الجنوبي للمنطقة الشرقية ويمتد حتى بحر العرب ويحده من الشمال جبال الحجر الشرقية ومن الجنوب رمال وهيبة ، ومن المدن بلاد بني بو علي وبلاد بني بو حسن والكامل والواقي .

٧ - بر الحكمان :

عبارة عن منطقة تبلغ مساحتها حوالي ٦٥٠ كيلومترا مربعا وتقع غربي جزيرة مصيرة ويفصلها عنها مجرى مائي يبلغ اتساعه ١٤ كيلومترا وتتكون منطقة بر الحكمان من مساحات منبسطة وفي بعض المواسم يغطي البحر مسافة خمسة كيلومترات من أراضيها ، ويعيش معظم سكانها في جزيرة محوت حيث يعتمدون على صيد الأسماك .

٨ - المنطقة الجنوبية «ظفار» :

تحتل المنطقة الجنوبية لعمان ثلث المساحة الكلية للسلطنة ويمكن تقسيمها الى اقليمين الأول هو السهل الساحلي وأقصى عرض له هو ٨ كيلومترات ، ويمتد من ريسوت في الغرب إلى ما بعد صلالة ، وتستفيد التربة الغرينية في هذا السهل من الأمطار الموسمية التي تهطل بين شهري يونيو وسبتمبر ، وتروي هذه الأمطار كذلك الأشجار المنتشرة على الهضاب والجبال التي يصل ارتفاعها ١٥٠٠ متر فوق مستوى السهل الساحلي ، وإلى الشمال الغربي تمتد حدود هذه المنطقة مع المملكة العربية السعودية عبر الربع الخالي ، وأهم مدن وقرى هذه المنطقة هي : صلالة وطاقة ومرباط وسدح وثمريت ورخيوت وضلكوت وشليم ومقشن .

٩ - منطقة مسندم :

تقع مسندم في أقصى الشمال من سلطنة عُمان ويفصلها عن بقية أجزاء السلطنة جزء من أراضي دولة الامارات العربية المتحدة ويبلغ ارتفاع جبالها الوعرة حوالي ١٨٠٠ متر فوق سطح البحر وتطل في الجانب

الساحلي منها على مضيق هرمز ، ومن أهم المدن في مسندم : خصب والبيعة وبخا وليما ومدحا وكمزار .

الأقاليم :

تنقسم السلطنة إلى ٤٢ ولاية ، يمثل الحكومة في كل منها وال ، أما العاصمة «مسقط» فلها محافظها الخاص ومساعدوه في مطرح والسيب وبوشر ، كما أن لمسندم محافظا له مساعدون في كل من خصب والبيعة وبخا .

المناخ :

يختلف المناخ من منطقة لأخرى ففي المناطق الساحلية نجد الطقس حارا رطباً في الصيف في حين نجده حاراً جافاً في الداخل باستثناء بعض الأماكن المرتفعة حيث أن الجو معتدل على مدار العام وفي المنطقة الجنوبية نجد أن المناخ أكثر اعتدالاً ، أما عن الأمطار في سلطنة عُمان فهي قليلة وغير منتظمة بشكل عام ومع ذلك ففي بعض الأحيان تهطل أمطار غزيرة وتستثنى من ذلك المنطقة الجنوبية حيث تهطل أمطار غزيرة ومنتظمة بين شهري يونيو وأكتوبر نتيجة لرياح الموسمية .

السكان :

على الرغم من تيارات الهجرة والغزو المتضاربة التي اجتاحت عمان منذ فجر التاريخ فقد ظل شعبها متمسكا بأصوله العربية ، ويبلغ عدد سكان السلطنة ١,٦٥٠,٠٠٠ نسمة يمكن تقسيمها إلى فئات سبع هي : الصيادون ، رواد البحر والتجار ، زراع ساحل الباطنة ، الفلاحون في المنطقة الداخلية الذين يستخدمون نظام الأفلاج في الري ، سكان المناطق الجبلية في مسندم ، بدو المناطق الصحراوية وأهالي ظفار .

تنظيم الدولة :

يتكون الجهاز الاداري للدولة ، تحت إمرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم ، من مجلس الوزراء والسكرتارية التابعة له والمجالس المتخصصة ومحافظة مسقط والمجلس الاستشاري للدولة ، ويعتبر مجلس الوزراء أعلى هيئة تنفيذية في البلاد إذ يستمد سلطاته من جلاله السلطان ويعتبر مسؤولاً أمام جلالته بصورة جماعية .

يصدر جلاله السلطان القوانين والمراسيم ، كما يوقع جلالته ويعقد المعاهدات الدولية ، والاتفاقيات والمواثيق لتصبح قانوناً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

ويتكون مجلس الوزراء من :

- صاحب السمو السيد ثويني بن شهاب الممثل الخاص لجلالة السلطان المعظم .
- صاحب السمو السيد قهر بن تيمور آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن والدفاع .
- صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء للشؤون القانونية .
- معالي قيس بن عبد المنعم الزواوي نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية .
- صاحب السمو السيد فيصل بن علي بن فيصل وزير التراث القومي والثقافة .
- معالي خلفان بن ناصر الوهبي وزير الكهرباء والمياه .
- معالي الدكتور مبارك بن صالح الخضوري وزير الصحة .
- معالي سعيد بن أحمد الشنقري وزير النفط والمعادن .
- معالي حمود بن عبدالله الحارثي وزير المواصلات .
- معالي يحيى بن محفوظ المنذري وزير التربية والتعليم والشباب .
- معالي السيد بدر بن سعود بن حارب وزير الداخلية .
- معالي عبدالعزيز بن محمد الرواس وزير الاعلام .
- معالي السيد هلال بن سعود بن حارب وزير العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية .
- صاحب السمو السيد شبيب بن تيمور وزير البيئة وموارد المياه .
- معالي السيد المعتصم بن حمود البوسعيدي وزير الدولة لشؤون الدفاع .

- معالي يوسف بن علوي وزير الدولة للشؤون الخارجية .
- معالي سالم بن عبدالله الغزالي وزير التجارة والصناعة .
- معالي الشيخ مستهيل بن أحمد المعشني وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .
- معالي أحمد بن سويدان البلوشي وزير البريد والبرق والهاتف .
- معالي الشيخ محمد بن علي القتبي وزير البلديات الاقليمية .
- معالي الشيخ محمد بن عبدالله بن زاهر الهنائي وزير الزراعة والأسماك .
- معالي السيد عبدالله بن حمد بن سيف البوسعيدي وزير الاسكان .
- معالي السيد مسلم بن علي البوسعيدي وزير الدولة ووالي ظفار .
- معالي أحمد بن عبدالنبي مكي وزير الخدمة المدنية .

ويضطلع صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد بمهمة الاشراف على سكرتارية مجلس الوزراء ، بينما يشغل سعادة السيد حمود بن فيصل بن سعيد منصب سكرتير المجلس .

وتعتبر سكرتارية المجلس مسؤولة عن ضمان أداء الجهاز الحكومي لوظائفه بصورة سليمة ، إلى جانب التأكد من أن قرارات المجلس تنفذ في الفترة الزمنية المحددة ، وفي حدود الموازنة المعتمدة . وتجدر الإشارة الى أن المكتب التابع لسمو نائب رئيس الوزراء للشؤون القانونية يضطلع بالمهام التالية :

- * أولا : وضع وتبسيط الاجراءات والنظم المتعلقة بالتشريعات والفتاوى والعقود .
 - * ثانيا : إعداد ونشر مجلدات القوانين التي تصدر سنويا .
 - * ثالثا : إعداد ونشر الجريدة الرسمية .
 - * رابعا : تقديم المشورة للوزارات حول المسائل القانونية بالإضافة إلى صياغة التشريعات الجديدة .
- وتتولى محافظة مسقط مسؤولية الادارة في العاصمة الكبرى «مسقط» ، وتضم السلطنة ٤٢ ولاية تخضع لاشراف وزارة الداخلية ، وعلى رأس كل منها وال .

المجالس المتخصصة :

انشئت المجالس المتخصصة بمقتضى مرسوم سلطاني برئاسة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم ، وتضم في عضويتها أعضاء من مجلس الوزراء وغيرهم من المسؤولين ، وبالإضافة إلى ذلك نجد أن



بعض المجالس تضم في عضويتها بعض البارزين من رجال المجتمع ، ومن هذه المجالس :

● مجلس التنمية : الذي يضطلع بمهمة تحديد الأهداف والسياسات العامة للتنمية الاقتصادية كما يتولى مهمة الاشراف على المشروعات والاجراءات التي تدخل في إطار الخطة العامة للدولة بالإضافة إلى التنسيق بين أنشطة مختلف الوزارات والدوائر الحكومية فيما يختص بتنفيذ الخطة الحالية للتنمية .

● مجلس الشؤون المالية : الذي يتولى تطبيق السياسات المالية للدولة واعداد الموازنة العامة بالإضافة إلى دراسة الاعتمادات المالية لمشروعات التنمية الاقتصادية .

● مجلس التربية والتعليم والتدريب المهني : وهو إلى جانب كونه مسؤولاً عن السياسة التعليمية في السلطنة فإنه يعمل على ضمان أن يتم تدريب العمالة العمالية بالأسلوب والمستوى الذي يفي باحتياجات البلاد .

● المجلس الأعلى لرعاية الشباب : ويضطلع بمهمة تطوير الرعاية الشبابية وذلك بتوفير المناخ الصحي اللازم لتنمية قدرات الشباب من خلال الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية .



جلالته يرأس اجتماعا لمجلس الوزراء

● مجلس حماية البيئة وموارد المياه : الذي يتحمل مسؤولية الحفاظ على البيئة ومكافحة التلوث ، إلى جانب التنسيق فيما يتعلق بالكشف عن موارد المياه بحيث يتحقق التوازن بين ما هو متاح من ناحية والاحتياجات من ناحية أخرى .

بعض المجالس الأخرى :

● اللجنة العليا للمؤتمرات : تقوم اللجنة بدراسة الموضوعات التي يتقرر طرحها للمناقشة في مؤتمرات القمة واجتماعات المجلس الوزاري واللجان الوزارية ، وتقوم اللجنة أيضا بصياغة المواقف والاتجاهات التي تعتزم السلطنة انتهاجها في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها ، ثم ترفع إلى حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم لاتخاذ القرار النهائي فيها .

● مجلس جامعة السلطان قابوس : ويضطلع بمسؤولية الحفاظ على المستوى المعمول به في الجامعة إضافة الى الأمور المتعلقة بإنشاء الكليات والأقسام والمراكز الجديدة .

● مجلس الخدمة المدنية : ويتولى مهمة رسم السياسات العامة المتصلة بالخدمة المدنية بالإضافة إلى النظر فيما يطرا من مشكلات وإيجاد الحلول المناسبة لها في إطار المصلحة العامة .

مجلس المناقصات :

تم إنشاء مجلس المناقصات بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم (٧٢/١٩) بتعديل قانون ونظام المناقصات ، ويعمل المجلس حاليا بموجب القانون وما أدخل على قانون المناقصات من تعديلات .

ويرأس مجلس المناقصات : معالي مستشار جلالة السلطان لشؤون التخطيط العمراني . ويضم في عضويته : معالي وزير الاسكان ، ومعالي وزير الكهرباء والمياه (نائبين للرئيس) ، ومعالي وزير البلديات الاقليمية ومعالي وزير الخدمة المدنية وسعادة وكيل الشؤون المالية وسعادة وكيل وزارة المواصلات وسعادة وكيل وزارة التجارة والصناعة (أعضاء) . وقد جاء تشكيل المجلس بهذا المستوى نظرا لضخامة المسؤوليات التي يتولاها وأهمية القرارات التي يصدرها والتي تسهم بصورة فعالة في متابعة تنفيذ وتقييم مشاريع التنمية ، ويعاون المجلس في الاضطلاع بهذه المسؤوليات جهاز سكرتارية تنفيذي يقوم بإجراء الدراسات واعداد التقارير في كل ما يتعلق بأعمال المجلس ، ويشكل هذا الجهاز حلقة وصل نشطة بين المجلس والجهات الحكومية المختلفة التي تطرح مناقصاتها عن طريق المجلس .

ويتولى المجلس مسؤولية جميع المناقصات الحكومية من شراء أصناف ومهمات وتنفيذ مشروعات باستثناء عقود ومشاريع وحدات الدفاع أو ما يرد باستثنائه نص خاص في قانون أو نظام المناقصات ، كما أن المجلس يقوم بمتابعة تطورات تنفيذ أي مشروع منذ البداية وإلى نهايته حيث أن الوزارات والوحدات الحكومية تفيد المجلس بانتظام عن كل ما يصاحب تنفيذ المشروع من مشاكل ويسهم المجلس بصورة فعالة في حل تلك المشاكل ، حيث أنه يدرس تلك المشاكل ويجد لها الحلول المناسبة بالتنسيق مع الجهات المعنية .

يمارس المجلس صلاحياته باتباع اجراءات محددة ومدروسة حتى يتمكن عن طريقها من القيام بدوره على الوجه الأكمل . يقوم المجلس كذلك بتشكيل لجان للممارسة في حالة الأعمال التي تتطلب طبيعتها اكمال اجراءاتها عن طريق الممارسة . وينص قانون المناقصات بأن تكون رئاسة تلك اللجان لأحد نائبي الرئيس بالإضافة الى وكيل الشؤون المالية ومندوب من الوزارة صاحبة المشروع . وترفع اللجنة توصياتها للمجلس لاتخاذ القرار المناسب .

وحرصا من المجلس على القيام بواجباته على أكمل وجه ، فإنه يعقد اجتماعا أسبوعيا كل يوم اثنين على مدار العام ، وقد ساعد وجود نائبين للرئيس على استمرارية جلسات المجلس الأسبوعية طوال العام ، ولا يحدث إطلاقا أن تلغى جلسة من جلسات المجلس أو تؤجل إلا لظروف ملحة أو إذا صادف يوم اجتماع المجلس عطلة رسمية .

المجلس الاستشاري للدولة :

أنشئ المجلس الاستشاري للدولة في عام ١٩٨١م لبيّح للمواطنين قدرا أكبر من المشاركة عن طريق إبداء الرأي والمشورة في السياسة العامة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ودعم جهود الحكومة في تنفيذ خططها التنموية في هذه المجالات ، ويتولى رئاسة المجلس في فترته الرابعة ، والتي بدأت في شهر يناير ١٩٨٨م ، معالي الشيخ / عبدالله بن علي بن محمد القتبي .

يبلغ عدد أعضاء المجلس ٥٥ عضوا موزعين كآلاتي :

- رئيس المجلس .

- ١٨ عضوا يمثلون القطاع الحكومي .

- ٣٦ عضوا يمثلون القطاع الأهلي منهم ٢٥ يمثلون مناطق السلطنة ،

و ١١ يمثلون القطاع الخاص .

يتمتع المجلس الذي يتخذ من مسقط مقرا له ، بالاستقلال المالي والاداري ، ويشترط في عضو المجلس أن يكون عماني الجنسية ، وألا يقل عمره عن ٣٠ عاما وقت التعيين ، ويعتبر أعضاء المجلس ممثلين لكافة أبناء الشعب العماني ولا يقتصر تمثيلهم على المناطق التي تم اختيارهم منها ، مدة عضوية المجلس سنتان ميلاديتان ، ويتولى رئيس المجلس رفع توصياته إلى جلالة السلطان المعظم .

ومن بين المهام التي يضطلع بها المجلس :

- إبداء الرأي بما يراه مناسبا فيما يتعلق بتطوير القوانين الاقتصادية والاجتماعية المعمول بها في السلطنة .

- إبداء الرأي فيما تعرضه عليه الحكومة من سياسة عامة في مجال التنمية وما يرى اتخاذه من اجراءات لاستكمال الخطط الانمائية ورفع كفاءة وطاقاة الانتاج الوطني .

- التوصية بوسائل العلاج المناسب لما يواجهه القطاع الخاص من معوقات .

- إبداء الرأي في الموضوعات الأخرى التي يرى صاحب الجلالة السلطان المعظم إحالتها إليه .

ان الفلسفة التي قامت عليها قاعدة الشورى في عمان قد أخذت مسارا طبيعيا مستندة في ذلك إلى أعراف وتقاليد وخصوصية البيئة العمانية بكل ما تحمله من خصائص ومضامين .

وقد جاءت كلمة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم في

افتتاح الدورة الرابعة للمجلس الاستشاري خير تعبير عن الآمال والطموحات التي تنشدها حكومة صاحب الجلالة وتعلقها على المجلس الموقر .

قال جلالته :

"يسرنا أن نعبر عن ارتياحنا للتقدم الذي أحرزته تجربتنا في مجال الشورى ، ونؤكد اهتمامنا بتدعيمها على أساس من قيمنا الإسلامية وتقاليدنا العمانية العريقة ، وأنه لا يسعنا في هذه المناسبة إلا أن نعرب عن تقديرنا لما قدمه المجلس في العامين الماضيين من أمثلة ايجابية للمشاركة الفعالة في مسيرة التنمية .

ولا شك ان انشاء المجلس الاستشاري للدولة حقق أبعادا هامة في المشاركة الايجابية للمواطن العماني في مناقشة خطط التنمية ، فلأول مرة في تاريخ عمان يتولى جهاز من المواطنين يمثل كافة القطاعات الجغرافية والاقتصادية ويضم عددا من المسؤولين التنفيذيين مناقشة القضايا التي تهم المجتمع وتحديد المعوقات واقتراح الحلول المناسبة .

وقد ميز أداء المجلس الاستشاري للدولة عدة مفاهيم هامة :

- أولا : ان المجلس الاستشاري للدولة حقق تجربة التوازن الهام بين طموحات التطوير وأصالة العادات العمانية العريقة ، يكشف ذلك بوضوح طبيعة ومستوى المناقشات التي تدور داخل المجلس .
- ثانيا : يرفع المجلس توصياته الى المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم ، وقد أكد جلالته ان كافة توصيات المجلس قد تم اعتمادها للتنفيذ .

- ثالثا : قام المجلس بتقديم دراسات أسهمت في دعم مسيرة التنمية وايجاد الحلول المناسبة لتوفير احتياجات المناطق .

- رابعا : ساهم المجلس في وضع برامج بعيدة المدى لتطوير الخدمات وتحسين مستوى الأداء مما سيكون له أثرا ايجابيا خلال تنفيذ برامج الخطط التنموية القادمة .

- خامسا : حققت سياسة جلالة سلطان البلاد المعظم والتي يقوم أصحاب المعالي الوزراء بموجبها بإلقاء بياناتهم عن خطط وأعمال وزاراتهم أمام المجلس الاستشاري للدولة ، وما يعقب هذه البيانات الرسمية من مناقشات علنية جادة ومفيدة حققت التلاحم والتعاون الايجابي بين السلطة التنفيذية والمواطن ، ومكنت هذه السياسة الرشيدة أصحاب المعالي الوزراء من التعرف عن قرب عن آراء المواطنين ومقترحاتهم ورغباتهم ، وإلقاء الضوء على متجزات الوزارات والرد على تساؤلات واستفسارات الأعضاء .

ومما لا شك فيه ان هذه الحوارات الجادة والمفيدة أسهمت بشكل فعال

في تطوير ودفع مسيرة العمل في كافة قطاعات الانتاج .
وفي الدورة الاعتيادية الأولى لعام ١٩٨٨م تم اختيار أعضاء المكتب التنفيذي للمجلس وكذلك أعضاء اللجان الدائمة وهي كما يلي :
اللجنة الاقتصادية - اللجنة القانونية - لجنة الخدمات العامة -
لجنة التربية والتعليم والثقافة - اللجنة الاجتماعية والصحية .
وفي الدورة الاعتيادية الثانية لعام ١٩٨٨م التي انعقدت في الأسبوع الأخير من شهر مايو أصدر المجلس توصياته الخاصة بالمواضيع التالية :
- وسائل تنمية ودعم موارد الثروات الزراعية والحيوانية والسمكية وإزالة معوقاتها وتشجيع الصناعات المتعلقة بها .
- سبل حفز القطاع الخاص للاقبال على المشاريع الصناعية .
وفي إطار توسيع قاعدة الشورى في عمان وتحقيق التلاحم الدائم ما بين القيادة والمواطنين تأتي الجولات السامية السنوية التي يقوم بها حضرة صاحب الجلالة سلطان البلاد المعظم في ربوع البلاد للالتقاء بالمواطنين .
لقد أصبحت هذه الجولات السنوية ، إحدى السمات الهامة لسياسة جلالة السلطان المعظم ، تأكيداً لحرص جلالته على الصلة الدائمة والمباشرة مع أبناء شعبه ، وأن يتعرف عن قرب بنبض المواطنين ، وأن يسمع منهم مباشرة مشاكلهم ومقترحاتهم .
وقد أثارت هذه السمة في سياسة جلالة السلطان المعظم اهتمام الكتاب والصحفيين الذين يزورون البلاد ، ووصفوا لقاءات جلالته بمواطنيه في هذه الجولات بأنها برلمان مفتوح يوحى بأصالة وتقاليد الشورى .
ولقد أكدت القرارات التي تلت هذه الجولات واتجاهها نحو تحسين مستوى الخدمات والمرافق أو لتخفيض بعض الأعباء المعيشية ، أكدت الدور الهام والايجابي لهذه الجولات السامية في تأكيد الروابط التي تجمع بين القائد وشعبه .

السياسة الخارجية :

حظيت سلطنة عُمان منذ عام ١٩٧٠ - بداية مشاركتها الفعالة في السياسة العالمية - بتقدير العالم ، لما تقوم به من جهود فعالة على مختلف الأصعدة الخليجية والعربية والعالمية ، واكتسبت سلطنة عُمان بمواقفها المتوازنة في خدمة السلام والأمن الدولي صداقات جميع دول العالم .

وقد رسم حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم المبادئ والمرتكزات الأساسية لسياسة عمان الخارجية ، لتكون السبيل نحو تحقيق تلك الأهداف والمبادئ ، ومن أهمها :

- ١ - انتهاج سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير .
 - ٢ - احترام القوانين والأعراف الدولية .
 - ٣ - دعم التعاون بين دول الخليج العربي .
 - ٤ - تدعيم العلاقات مع الدول العربية والوقوف الى جانب القضايا التي تهم العالم العربي .
 - ٥ - دعم التعاون الاسلامي .
 - ٦ - الوقوف الى جانب القضايا الافريقية العادلة .
 - ٧ - انتهاج سياسة عدم الانحياز .
 - ٨ - اقامة علاقات ودية مع كافة الدول الصديقة .
- ومنذ ذلك اليوم الذي أعلن فيه عن قيام وزارة خارجية للبلاد والجهود تركز وتتضافر بهمة وإخلاص لم تعرف الكلل أو الملل لتأخذ عمان مكانتها اللائقة بين الأمم تنفيذاً لتوجيهات الفكر السياسي الذي أرسى دعائمه حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم على أسس ثابتة وقوية فكانت عمان على مستوى المسؤولية والشريك الفعال لخدمة قضايا العالم العادلة وحل مشاكله المعقدة والمساهمة في نشر الأمن والسلام على ربوعه الفسيحة .
- واسترشاداً بتلك المبادئ المخلصة وتنفيذاً لتوجيهات القائد المفدى واستجابة لمصلحة الوطن العليا فقد انضمت عمان الى جامعة الدول العربية بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٧١ م ، ومنظمة الأمم المتحدة بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٧١ م ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي في ٢٩ فبراير ١٩٧٢ م ، وحركة عدم الانحياز في سبتمبر ١٩٧٣ م ، والى مختلف المنظمات الدولية الأخرى المتخصصة .

وتبادلت العلاقات الدبلوماسية مع الدول الشقيقة والصديقة وكانت أول سفارة لعمان في القاهرة ، وتحقيقاً لمبدأ عدم الانحياز فقد أقامت علاقات دبلوماسية مع الدولتين العظميين (الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفيتي) .

وتعمل عُمان دائماً على دعم التعاون بين دول الخليج العربي ، وتحقيق التضامن بين الدول العربية . وهكذا لعبت عمان دوراً قيادياً في تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ٢٥ مايو ١٩٨١م ، واستضافت قمته السادسة في نوفمبر ١٩٨٥م والتي أضافت المزيد من الانجازات حيث تم فيها اقرار ست استراتيجيات وهي :

- ١ - الاستراتيجية الأمنية .
- ٢ - الاستراتيجية الدفاعية .
- ٣ - السياسات الزراعية .
- ٤ - الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية .
- ٥ - السياسة العامة الموحدة لحماية البيئة .
- ٦ - أهداف ووسائل التربية والتعليم .

وعلى هذا الأساس أطلق على قمة مسقط «قمة الانطلاق» ، نظراً لما تمخض عنها من قرارات ذات فاعلية على الساحة الخليجية ، والتي اضافت إليها قمم أبو ظبي والرياض الأخيرتان انجازات أخرى . وعلى مستوى دعم التضامن العربي والوقوف إلى جانب القضايا العربية أيدت عمان كافة الجهود الدولية المبذولة لحل النزاع العربي - الاسرائيلي بالطرق السلمية بما فيها المؤتمر الدولي الذي تعتقد انه أفضل الحلول لانهاء هذا الصراع وصولاً الى حل عادل يضمن الحقوق المشروعة للجميع .

ان القضية الفلسطينية كانت ولا تزال محور الصراع في الشرق الأوسط وأيدت عمان تأييداً كاملاً حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه وحل مشكلته بالوسائل السلمية .

كما شجبت عُمان بشدة الممارسات التعسفية الموجهة ضد أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة ، وتنظر إلى انتفاضة الشعب الفلسطيني واحتجاجاته ضد قوى الاحتلال على أنها حق مشروع وانه لا سبيل الى حل المشكلة إلا عن طريق اعطاء الشعب الفلسطيني حقه الطبيعي في تقرير مصيره طبقاً للأعراف والمواثيق الدولية والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة .

وتؤيد عمان دائماً الشرعية اللبنانية وتأمل أن تنتهي الأزمة الطاحنة في لبنان وصراع الأشقاء اللا مجدي بتكاتف الجهود المخلصة للخروج

من هذا الدمار اليومي ، وأن يعود الاستقرار والأمان لكافة ربوع لبنان .
وقد بذلت سلطنة عمان جهودا مكثفة لوقف نزيف الدم بين العراق وإيران وأعلنت حكومة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم عن تأييدها وترحيبها بقرار إيران بالموافقة على قرار وقف إطلاق النار ، وقبول إيران لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٩٨ .

وأكدت حكومة صاحب الجلالة ان السلطنة ستواصل دعمها وتأييدها الكامل لكافة الجهود الرامية لاحتلال السلام بين الجارتين المسلمتين .
وعلى صعيد العلاقات العمانية - الافريقية لا يخفى على أحد تلك العلاقات التاريخية القائمة بينهما منذ قرون عدة خاصة الشرق الافريقي .

ومن أجل توثيق وتقوية هذه العلاقات قام عدد من الزعماء الأفارقة بزيارات رسمية للسلطنة ، وأقيمت العلاقات الدبلوماسية مع معظم الدول الافريقية .

وأيدت عمان ولا تزال تؤيد القضايا العادلة للشعوب الافريقية فهي تؤيد استقلال ناميبيا وتستنكر السياسات العنصرية لحكومة جنوب افريقيا .

وفي آسيا شهدت العلاقات الثنائية بين السلطنة ودول آسيا تطورا ونموا مطردا فأقامت العلاقات الدبلوماسية مع عدد كبير من الدول الآسيوية ، وأعربت عُمان عن قلقها لاستمرار احتلال كمبودشيا من قبل قوى أجنبية وتدعو الى انسحاب تلك القوات حتى يتسنى للشعب الكمبودشي ممارسة حق تقرير مصيره ، وفي هذا المجال تؤيد السلطنة الجهود التي تبذلها منظمة شعوب جنوب شرق آسيا من أجل التوصل لحل عادل للمشكلة الكمبودشية .

وفيما يتعلق بالوضع في أفغانستان تؤيد السلطنة تأييدا كاملا الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة للوصول إلى حل سلمي للمشكلة الأفغانية وانسحاب القوات الأجنبية من الأراضي الأفغانية والسماح للشعب الأفغاني بتقرير مستقبله بنفسه .

وشهدت علاقات عمان مع دول أوروبا الغربية والشرقية تطورا مضطردا شمل كافة المجالات خاصة الاقتصادية منها ، وترتبط عمان بعلاقات دبلوماسية مع معظم دول أوروبا الغربية والشرقية سواء كان ذلك بسفارات مقيمة أو غير مقيمة .

كما ترتبط عمان بعلاقات طيبة مع كثير من الدول في القارتين الأمريكيتين الشمالية والجنوبية ، وقد أيدت السلطنة الجهود التي تبذلها مجموعة الكونتادورا للوصول إلى حل مرض للمشاكل القائمة في

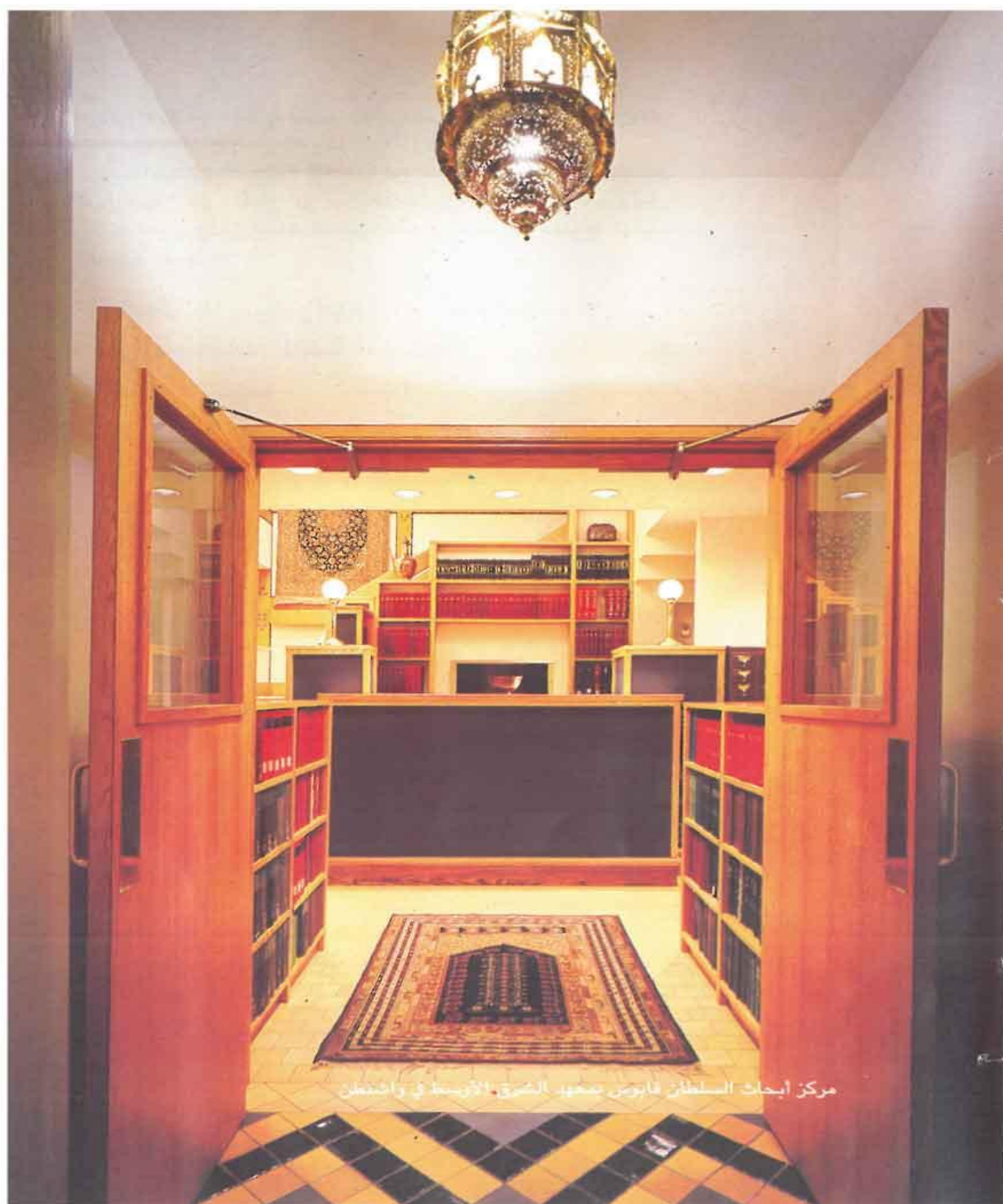
أمريكا الوسطى .
وهكذا ، وفي ظل المبادئ والأهداف السامية التي رسمها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم مضت وزارة الخارجية مكرسة جهودها لتكثيف وتوسيع دائرة الأصدقاء ودعم سعيها في هذا المضمار بما حظيت به الدبلوماسية العمانية من احترام وتقدير على الصعيدين العربي والدولي .
وكان على سياق هذا النهج إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي .

وقد أعرب حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم عن قناعته بأن الاستقرار والأمن هما أساس كل تقدم وازدهار في بلدان العالم بأسره ، وكل تحرك يرمي إلى توثيق ذلك ينبغي أن تؤيده الشعوب حتى تحقق الآمال ويسود السلام ، واننا نسعى الى تقريب وجهات النظر مهما اختلفت النظم والعقائد ، لأن سلامة البشرية كل لا يتجزأ ، ونؤمن بأن الحوار والاتصال بين الدول هو من أحسن الوسائل .

ولقد تطورت العلاقات مع الجارة الشقيقة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، تأكيداً لسياسة السلطنة التي تدعو إلى التفاهم والتقارب وعدم التدخل في شؤون الغير كيما يعم الرخاء والأمن والسلام في العالم ، وحتى يسود السلام والاستقرار منطقتنا .
في نفس هذا الإطار أقامت السلطنة علاقاتها الدبلوماسية مع الجمهورية العربية السورية الشقيقة ، انطلاقاً من إيمان جلالة السلطان قابوس المعظم بأن إقامة العلاقات الودية بين الأمم هو السبيل الأمثل للتقدم ونشر الخير والسلام ، وإزالة جميع العوائق التي تمنع التعاون المثمر بين مختلف الشعوب ، فوَقَّتنا هذا محفوف بالمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مما يترتب عليه تهديد خطير لأمن الدول وسلامتها ، مما يقتضي بذل قصارى الجهد لايجاد الصيغ الملائمة للتعاون والتفاهم المشترك وتحديد العلاقات وإتاحة الفرص للشعوب من أجل نموها وازدهارها .

وبناء على ما تقدم لم تتهاون السلطنة في دعم القضايا العادلة سواء كان ذلك على الصعيد الاقليمي أو العربي أو الاسلامي أو الدولي بل كانت سباقة بواجبها سواء اقتضى ذلك التأييد المادي أو المعنوي أو ممارسة الجهود الحثيثة والمسعاعى الحميدة أو طلب ممارسة النفوذ من قبل الأصدقاء إن دعت الضرورة .

وقد شهد العالم مصداقية الموقف العماني وسلامة نهجه حتى صار مثالا يحتذى داخل الأسرة العربية والاسلامية والدولية ، لما اتصفت به



سياسة السلطنة الخارجية من راحة وبعد نظر في الرؤية والرأي وحكمة وجراة في القرار وحسن تصرف ولباقة وثبات في الموقف . وبهذا تمكنت السياسة العمانية من تحقيق انجازات كبيرة في زمن قصير وهو دليل واضح على فعاليات انتهاج سياسة قوية .. ويبقى برنامج تطوير وتعزيز هذه الانجازات مستمرا وطموحا كطموح الغايات العمانية نفسها .

المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة التي انضمت إليها السلطنة :

تاريخ الانضمام	*(أ) المنظمات الدولية :
٢٩ سبتمبر ١٩٧١	١ - جامعة الدول العربية
١٧ أكتوبر ١٩٧١	٢ - منظمة الأمم المتحدة
٢٩ فبراير ١٩٧٢	٣ - منظمة المؤتمر الاسلامي
٥ سبتمبر ١٩٧٣	٤ - حركة عدم الانحياز
٢٥ مايو ١٩٨١	٥ - مجلس التعاون الخليجي (عضو مؤسس)

*(ب) الوكالات المتخصصة :

٢٨ مايو ١٩٧١	١ - منظمة الصحة العالمية
نوفمبر ١٩٧١	٢ - منظمة الأغذية والزراعة
١٧ أغسطس ١٩٧١	٣ - اتحاد البريد العالمي
٢٣ ديسمبر ١٩٧١	٤ - صندوق النقد الدولي
٢٣ ديسمبر ١٩٧١	٥ - مجموعة البنك الدولي
١٠ فبراير ١٩٧٢	٦ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)
٢٨ ابريل ١٩٧٢	٧ - الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية
٢٣ فبراير ١٩٧٣	٨ - المنظمة الدولية للطيران المدني
٣٠ يناير ١٩٧٤	٩ - المنظمة البحرية (امو)
٢ فبراير ١٩٧٥	١٠ - المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
١٩٨٣	١١ - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
يونيو ١٩٨٥	١٢ - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

*(ج) منظمات دولية أخرى انضمت إليها السلطنة :

١٦ سبتمبر ١٩٧٢	١ - منظمة البوليس الدولي (انتربول)
----------------	------------------------------------

- ٢ - الاتحاد الدولي لصون الطبيعة
والمصادر الطبيعية ٤ يونيو ١٩٧٥
٣ - المنظمة الأفروآسيوية للاستشارات
القانونية يناير ١٩٧٦
٤ - المنظمة الدولية للأقمار الصناعية
(انتلسات) ٣ يناير ١٩٧٥
٥ - المنظمة البحرية للاتصالات (انمارست) ٣٠ ديسمبر ١٩٨٠
٦ - صندوق رعاية الطفولة (اليونيسيف)
٧ - المنظمة الأفروآسيوية للانعاش الريفي ١٩٨٢

بعثات التمثيل الدبلوماسي العمانية في الخارج :

أ - سفارات السلطنة في الخارج :

- ١ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
٢ - دولة البحرين
٣ - سلطنة بروناي (قائم بالأعمال)
٤ - جمهورية الصين الشعبية
٥ - جمهورية جيبوتي (قائم بالأعمال)
٦ - جمهورية مصر العربية
٧ - الجمهورية الفرنسية
٨ - جمهورية ألمانيا الاتحادية (الغربية)
٩ - الجمهورية الهندية
١٠ - جمهورية إيران الإسلامية (قائم بالأعمال)
١١ - الجمهورية العراقية
١٢ - جمهورية إيطاليا
١٣ - اليابان
١٤ - المملكة الأردنية الهاشمية
١٥ - جمهورية كوريا (الجنوبية)
١٦ - دولة الكويت
١٧ - ماليزيا (قائم بالأعمال)
١٨ - المملكة المغربية
١٩ - جمهورية باكستان الإسلامية
٢٠ - دولة قطر
٢١ - المملكة العربية السعودية
٢٢ - جمهورية السودان

- ٢٣ - جمهورية الصومال
- ٢٤ - الجمهورية التونسية
- ٢٥ - الجمهورية التركية
- ٢٦ - المملكة المتحدة
- ٢٧ - الولايات المتحدة الأمريكية
- ٢٨ - الجمهورية العربية اليمنية
- ٢٩ - اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية
- ٣٠ - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
- ٣١ - النمسا (قائم بالأعمال)
- ٣٢ - الجمهورية العربية السورية

البعثات العمانية بالخارج : القنصليات العامة العمانية في الخارج :

- ١ - جنيف (سويسرا)
- ١ - كراتشي
- ٢ - نيويورك (الولايات المتحدة)
- ٢ - بمباي
- ٣ - زنجبار
- ٣ - الأمريكية

قنصليات عمانية فخرية في الخارج :

- ١ - جمهورية قبرص (نيقوسيا)
- ٢ - هونج كونج
- ٣ - جمهورية الفلبين (مانيلا)
- ٤ - مملكة تايلاند (بانكوك)
- ٥ - الولايات المتحدة الأمريكية
- (لوس انجلوس)
- ٦ - هولندا

الدول التي يمثل السلطنة فيها سفراء عمانيون

غير مقيمين :

- ١ - جمهورية الأرجنتين
- ٧ - سلطنة بروناي
- ٢ - استراليا
- ٨ - كندا
- ٣ - جمهورية بنجلاديش الشعبية
- ٩ - جمهورية شيلي
- ٤ - مملكة بلجيكا
- ١٠ - جمهورية كولومبيا
- ٥ - بوركينا فاسو
- ١١ - جمهورية قمر الاسلامية الاتحادية
- ٦ - جمهورية البرازيل الاتحادية
- ١٢ - جمهورية قبرص

- | | |
|--|---|
| ١٣ - مملكة الدانمارك | ٣٥ - أيرلندا |
| ١٤ - مجموعة دول السوق الأوروبية المشتركة | ٣٦ - مملكة النرويج |
| ١٥ - جمهورية فنلندا | ٣٧ - جمهورية الفلبين |
| ١٦ - جمهورية الجابون | ٣٨ - جمهورية البرتغال |
| ١٧ - جمهورية جامبيا | ٣٩ - جمهورية رومانيا الاشتراكية |
| ١٨ - الجمهورية اليونانية | ٤٠ - جمهورية رواندا |
| ١٩ - جمهورية غينيا | ٤١ - جمهورية السنغال |
| ٢٠ - جمهورية غينيا بيساو | ٤٢ - جمهورية سيشل |
| ٢١ - جمهورية اندونيسيا | ٤٣ - جمهورية سيراليون |
| ٢٢ - جمهورية المالديف | ٤٤ - جمهورية سنغافورة |
| ٢٣ - دوقية لوكسمبورج | ٤٥ - مملكة اسبانيا |
| ٢٤ - جمهورية كينيا | ٤٦ - جمهورية سري لانكا الديمقراطية الاشتراكية |
| ٢٥ - ماليزيا | ٤٧ - مملكة السويد |
| ٢٦ - جمهورية مالي | ٤٨ - جمهورية سويسرا |
| ٢٧ - جمهورية مالطا | ٤٩ - جمهورية تنزانيا |
| ٢٨ - موريشيوس | ٥٠ - أوغندا |
| ٢٩ - الولايات المكسيكية المتحدة | ٥١ - مملكة تايلاند |
| ٣٠ - مملكة نيبال | ٥٢ - بروناي |
| ٣١ - مملكة هولندا | ٥٣ - جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية |
| ٣٢ - نيوزيلندا | ٥٤ - جمهورية زائير |
| ٣٣ - جمهورية النيجر | ٥٥ - جمهورية زامبيا |
| ٣٤ - جمهورية نيجيريا | |

بعثات التمثيل الدبلوماسي المقيمة في السلطنة :

أ - السفارات المعتمدة والمقيمة في السلطنة :

- ١ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- ٢ - جمهورية الصين الشعبية
- ٣ - جمهورية مصر العربية
- ٤ - الجمهورية الفرنسية
- ٥ - جمهورية ألمانيا الاتحادية
- ٦ - الجمهورية الهندية
- ٧ - الجمهورية العراقية

- ٨ - جمهورية إيطاليا
- ٩ - اليابان
- ١٠ - المملكة الأردنية الهاشمية
- ١١ - جمهورية كوريا (الجنوبية)
- ١٢ - دولة الكويت
- ١٣ - المملكة المغربية
- ١٤ - مملكة هولندا
- ١٥ - جمهورية باكستان الإسلامية
- ١٦ - دولة قطر
- ١٧ - المملكة العربية السعودية
- ١٨ - جمهورية الصومال الديمقراطية
- ١٩ - جمهورية السودان
- ٢٠ - الجمهورية التونسية
- ٢١ - الجمهورية التركية
- ٢٢ - المملكة المتحدة
- ٢٣ - الولايات المتحدة الأمريكية
- ٢٤ - الجمهورية العربية اليمنية
- ٢٥ - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
- ٢٦ - اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية
- ٢٧ - جمهورية بنجلاديش الشعبية (قائم بالأعمال)
- ٢٨ - جمهورية إيران الإسلامية (قائم بالأعمال)
- ٢٩ - ماليزيا (قائم بالأعمال)
- ٣٠ - جمهورية سيرلانكا الديمقراطية (قائم بالأعمال)
- ٣١ - مملكة تايلند (قائم بالأعمال)
- ٣٢ - دولة الامارات العربية المتحدة (قائم بالأعمال)
- ٣٣ - مملكة السويد (قائم بالأعمال)
- ٣٤ - الجمهورية العربية السورية

(ب) القنصليات الفخرية المقيمة في السلطنة :

- | | |
|------------------------|---------------------------------|
| ١ - جمهورية النمسا | ٦ - مملكة الدانمارك |
| ٢ - مملكة بلجيكا | ٧ - جمهورية فنلندا |
| ٣ - كندا | ٨ - الجمهورية اليونانية |
| ٤ - جمهورية كولومبيا | ٩ - الجمهورية اللبنانية |
| ٥ - الجمهورية القبرصية | ١٠ - الولايات المكسيكية المتحدة |

- ١١ - مملكة النرويج
١٢ - جمهورية البرتغال
١٣ - أسبانيا
١٤ - نيوزيلندا

الدول التالية يمثلها سفراء غير مقيمين :

- | | |
|----------------------------------|-----------------------------------|
| ١ - جمهورية الأرجنتين | ٢٢ - الولايات المكسيكية المتحدة |
| ٢ - استراليا | ٢٣ - مملكة النيبال |
| ٣ - جمهورية النمسا | ٢٤ - نيوزيلندا |
| ٤ - جمهورية بنجلاديش | ٢٥ - مملكة النرويج |
| ٥ - مملكة بلجيكا | ٢٦ - جمهورية الفلبين |
| ٦ - بوركينا فاسو | ٢٧ - جمهورية البرتغال |
| ٧ - جمهورية البرازيل الاتحادية | ٢٨ - جمهورية رومانيا الاشتراكية |
| ٨ - جمهورية بروندي | ٢٩ - جمهورية رواندي |
| ٩ - كندا | ٣٠ - جمهورية السنغال |
| ١٠ - جمهورية شيلي | ٣١ - جمهورية سيراليون |
| ١١ - جمهورية كولومبيا | ٣٢ - مملكة أسبانيا |
| ١٢ - مملكة الدانمارك | ٣٣ - جمهورية سري لانكا |
| ١٣ - جمهورية جيبوتي | ٣٤ - مملكة السويد |
| ١٤ - جمهورية فنلندا | ٣٥ - جمهورية سويسرا |
| ١٥ - جمهورية جامبيا | ٣٦ - جمهورية تنزانيا المتحدة |
| ١٦ - جمهورية اليونان | ٣٧ - جمهورية أوغندا |
| ١٧ - جمهورية غينيا | ٣٨ - جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية |
| ١٨ - جمهورية أندونيسيا | الشعبية |
| ١٩ - جمهورية مالي | ٣٩ - جمهورية زائير |
| ٢٠ - جمهورية مالطا | ٤٠ - جمهورية زامبيا |
| ٢١ - جمهورية موريتانيا الاسلامية | ٤١ - جمهورية بوليفيا |

مكاتب الأمم المتحدة لدى السلطنة :

- ١ - برنامج الأمم المتحدة الانمائي
٢ - منظمة الصحة العالمية
٣ - منظمة الأمم المتحدة للأطفال

الدفاع :

استطاعت قوات السلطان المسلحة تحقيق خطوات ضخمة وكبيرة في مجال التحديث والتطوير ، وقد كان للدراسة والخبرة العسكرية لجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم دور هام في بناء قوات السلطان المسلحة بأسلوب يتسم بالكفاءة والوعي بمتطلبات أمن عمان الدفاعية ويضع في الاعتبار الموقع الاستراتيجي الهام الذي تشغله عمان على خريطة العالم ، باعتبارها الدولة العربية المتحكمة في واحد من أهم الممرات البحرية في العالم (مضيق هرمز) .

لقد أوضح جلالته السلطان قابوس بن سعيد المعظم الأهمية القصوى لبناء قوات مسلحة عمانية قادرة على حماية أمن وسلامة البلاد ضد كل الأخطار الخارجية ، وقادرة على الدفاع عن منجزات الانسان العماني ، وما تحقق على أرضه خلال مسيرة النهضة المباركة من مشاريع تنموية في كافة المجالات .

لقد أولى جلالته السلطان المعظم اهتمامه الشخصي والعملية ببناء صرح قوات السلطان المسلحة بجميع أفرعها البرية والبحرية والجوية ، وبفضل هذه الجهود أصبح الجيش العماني على درجة عالية من الكفاءة والقدرة ، قادر على الدفاع بقوة عن حمى السلطنة ، مشاركا بفعالية عالية في قوة درع الجزيرة المشكّلة من وحدات دول مجلس التعاون .

لقد تجلت الفكرة القتالية لقوات سلطان عمان المسلحة في أكثر من مناسبة ، في التمارين والمناورات العسكرية التي تجريها هذه القوات وفي المناورات العسكرية المشتركة مع جيوش دول مجلس التعاون ، وفي مناورات السيف السريع التي استهدفت التدريب وتبادل الخبرة مع جيوش الدول الصديقة .

لم يكن ما تحقق من تطور ونمو على المستويين الكمي والنوعي لقوات السلطان المسلحة أمرا عفويا أو طارئا ، بل كان عملا جادا استمر لسنوات طويلة منذ عام ١٩٧٠ وحتى الآن ، وتمكنت قوات السلطان المسلحة من تحقيق انجاز هائل بنجاحها في فترة مبكرة من بداية اعادة تشكيلها في تأكيد الوحدة الوطنية في البلاد والقضاء التام على كل دواعي الفرقة والانقسام يوم حققت نصرها المؤزر في ديسمبر عام ١٩٧٥ .

وتتضح ملامح الصورة كاملة وواضحة من واقع النهضة الحديثة اليوم والذي يجسد مصداقية العمل وجديته لترجمة الطموحات ، فكثير



حرس سلطان عمان قارعو الطبول على الخيل

ممن عايشوا ظروف البلاد قبل عام ١٩٧٠م يدركون هذا الفارق في حجم القوات المسلحة اليوم وتطورها النوعي الواسع الذي شمل مختلف التشكيلات والتخصصات ، فبالإضافة إلى الوحدات التي شكلت قبل فجر النهضة وكانت محدودة جدا ، جرى تشكيل وحدات جديدة أخذت حجمها الطبيعي ، مع خطوات المسيرة واستكملت الصورة ضمن خطة تشكيل قوات مسلحة حديثة مدربة تأخذ على عاتقها مسؤوليات الدفاع عن الوطن وحماية منجزاته وتراثه وهذه الصورة لقوات السلطان المسلحة اليوم التي تتمثل في القوات البرية والبحرية والجوية ، ووحدات الاسناد الأخرى تختلف عن صورتها بالأمس كما وكيفا ، إذا ما قورنت بحجمها وتسليحها في مطلع السبعينات ، ويمكننا الجزم بأن نقطة الانطلاق التي ارتكزت على تلك القاعدة في تحديث القوات المسلحة كانت منذ آخر عملية نفذتها قوات السلطان المسلحة في ضلوكوت بالمنطقة الجنوبية في الأول من ديسمبر من عام ١٩٧٥م ، عندما تم القضاء على آخر فلول التمرد هناك . ومن هذه النقطة ، ومن تلك اللحظة ، انطلقت مسيرة البناء والعمل حيث توفرت لها ظروف الاستقرار والأمن والطمانينة التي

توفر الفرص المناسبة للعمل الجاد . لقد وفرت قوات السلطان المسلحة بنجاحها في إرساء دعائم الوحدة الوطنية في المنطقة الجنوبية ظروفاً آمنة ومستقرة للانطلاق في التنمية ، بعد اجتثاث جذور الخوف والقلق من النفوس وتوفير المناخ الملائم لترتيب البيت من الداخل والشروع في معركة تحد مريرة لبناء عُمان المعاصرة ، وقد توالى خطوط التنمية الشاملة إلى الأمام من أجل البناء والاعمار بجهد وهمة ونشاط .

قوات سلطان عمان البرية :

مع بزوغ فجر النهضة المباركة في عام ١٩٧٠م وبتوجيهات سامية من جلالة القائد الأعلى للقوات المسلحة حدث تطور كبير في قوات سلطان عمان البرية عبر مراحل تطور مدروسة ومخطط لها وفق برنامج زمني محدد حيث تم في عام ١٩٧٠م تشكيل كتيبة الجبل ، وتوالى الأحداث في تشكيل الكتائب وأسلحة الاسناد الأخرى ، ففي عام ١٩٧١م تم تشكيل أول سرية وهي سرية صلاح الدين ، وكانت نواة لسلاح الدروع في عُمان ، وفي سنة ١٩٧٤م تشكلت أول مجموعة هندسة ميدان كنواة لهندسة الميدان بقوات سلطان عمان البرية ، وتكاملت بحمد الله مدفعية سلطان عمان ومدركات سلطان عمان ، وهندسة قوات السلطان المسلحة ، وإشارة القوات المسلحة ، أما فيما يتعلق بالخدمات ، فهناك الخدمات الطبية وخدمات التموين ونقلات قوات السلطان المسلحة وهندسة الكهرباء والميكانيكا ، فالتطور في قوات سلطان عمان البرية كان ملموساً على كل المستويات وظهرت آثاره في المناورات العسكرية .

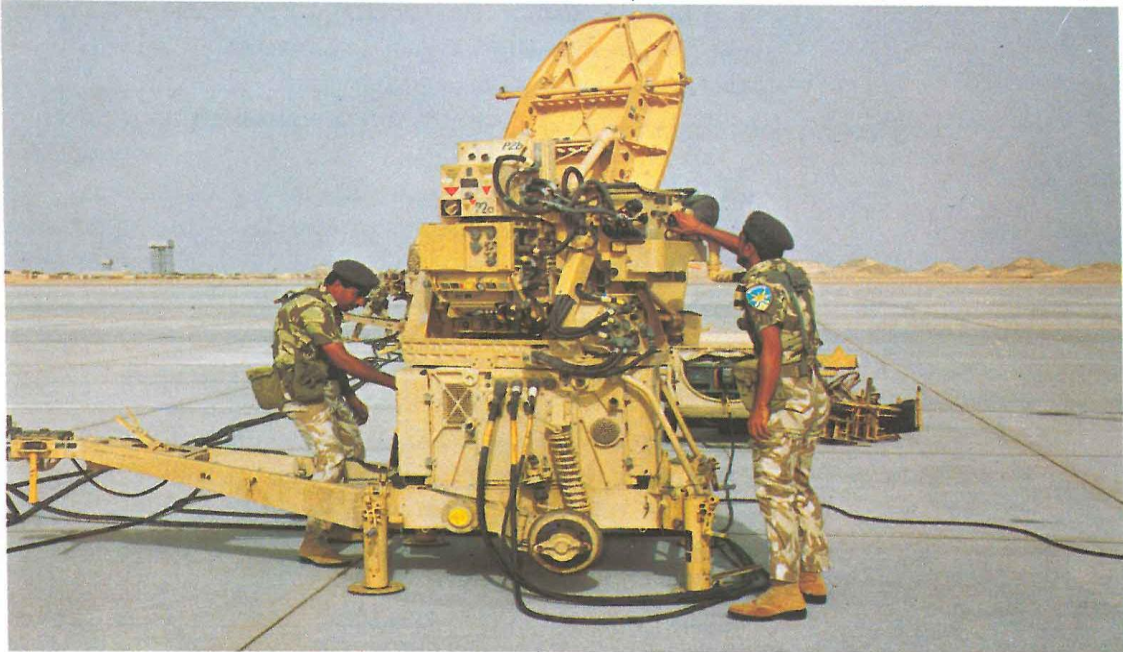
وتمشيا مع التوجيهات السامية لجلالة القائد الأعلى أصبحت قوات سلطان عمان البرية قادرة وبكل كفاءة ، بالتعاون مع الأسلحة الأخرى في الدفاع عن تراب هذا الوطن الطاهر ، والمحافظة على الانجازات التي تحققت .

وعلى المستوى التعليمي والتدريبي والتأهيلي أنشأت مدارس قوات سلطان عمان البرية ، والتي تقوم بتأهيل الجندي العماني ، منها كتيبة تدريب قوات السلطان المسلحة وكلية السلطان قابوس العسكرية ومدرسة تدريب الضباط ، بالإضافة إلى كلية القيادة والأركان التابعة لرئاسة أركان قوات السلطان المسلحة ، وهي تعتبر أرقى صرح تعليمي عسكري في عمان .

لقد ارتفع مستوى الأداء للمقاتل في قوات سلطان عمان البرية واستوعب بكفاءة الأسلحة التي زود بها ونمت قدراته على خوض غمار التمارين المشتركة مع الأسلحة الأخرى في قوات السلطان ، وذلك نتيجة



دبابات شيفتين تتقدم في احدى المناورات العسكرية



اجهزة كمبيوتر قوات سلطان عمان الجوية أثناء التشغيل

اشتراكه في العديد من المناورات على مستوى السلاح أو على مستوى الأسلحة الأخرى ، وكان أكبرها مناورة «رعد» التي أقيمت في عام ١٩٨٥ ومناورة القوة الجديدة في عام ١٩٨٢م ثم مناورات «درع الجزيرة» وكان آخرها التمرين الثالث الذي أقيم على أرض السلطنة بالاشتراك مع دول المجلس ودخلت قوات السلطان المسلحة في مناورة مع دول صديقة كالمملكة المتحدة في عام ١٩٨٦ من خلال مناورة «السيف السريع» .

سلاح سلطان عمان الجوي :

نظرا للدور الهام الذي تؤديه القوات الجوية في الجيوش الحديثة فقد جرى تطوير سلاح سلطان عمان الجوي بشكل واسع ليقدّم اسنادا متكاملًا للقوات المقاتلة في العمليات العسكرية ، وعلى هذا الأساس جرى تزويده بطائرات مقاتلة ، متطورة للغاية كطائرات الجاكوار والتورنيادو التي تم التوقيع على اتفاقية شرائها في أواخر العام الماضي مزودة بأسلحة وصواريخ جو / جو ، الفعالة والمؤثرة ، كما تم انشاء شبكة دفاعات جوية متكاملة مكونة من الصواريخ الحديثة المزودة بأحدث وسائل الخدمة والاتصال ، لادامة العمل مستمرا بأفضل الوسائل والأساليب الحديثة ، وأنشئت المدارس كمدرسة قوات السلطان المسلحة في غلا ، والمعهد المهني في قاعدة السيب الجوية ، وأكاديمية السلطان قابوس الجوية ، التي تخدم أغراض السلاح مجتمعة لتأهيل الكفاءات الفنية اللازمة في مختلف قطاعات هذا السلاح الحيوي من مهنين واداريين وطيارين .

وقد أصبح سلاح سلطان عمان الجوي العين الساهرة على كافة أجواء السلطنة ، وعلى درجة عالية من الاستعداد الدائم والتغطية المستمرة كقوة مقاتلة ، تسهر على حماية سماء الوطن وتوفير ظروف أمنية مطمئنة للمواطنين بالتعاون التام مع قوات سلطان عمان البرية وبحرية سلطان عمان .

بحرية سلطان عمان :

عنصران لا يمكن اغفالهما في الحديث عن بحرية سلطان عمان أولهما : ماضي عمان البحري في التاريخ ، والثاني : الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يحتل مسافة طويلة على البحر العربي والمحيط الهندي والخليج . تم البدء في تطوير القوة البحرية العمانية ، وفقا للتوجيهات السامية ، بما يحقق الهدف الأساسي لها ، وهو حماية الشواطئ والمياه الإقليمية العمانية ، التي تمتد مسافة (١٧٠٠) كيلومتر من شمال البلاد إلى جنوبها ، وتأمين الملاحة البحرية في واحد من أهم الممرات البحرية في

العالم هو مضيق (هرمز) الذي يشكل عنق الزجاجة بالنسبة للطاقة في العالم ، حيث يزود العالم من النفط بنسبة لا تقل عن ٧٠٪ من احتياجاته لادامة الصناعات العالمية مستمرة وقائمة ، وتقديم العون اللازم للسفن العابرة في كل الظروف ، ولهذه الغايات مجتمعة تكونت القوة البحرية للسلطنة من سفن حديثة مزودة بصواريخ سطح / سطح ، وسفن انزال وإمداد وتموين ، وزوارق دورية حربية سريعة ، مزودة بأسلحة فعالة تضمن لها القيام بواجباتها على خير وجه ، وما زالت بحرية سلطان عمان تتقدم يوما بعد يوم شأنها في ذلك شأن الأسلحة الأخرى ، في القوات المسلحة ، وقد أنشئت عدة قواعد بحرية حديثة آخرها قاعدة ودام الساحل البحرية ، لضمان تقديم الصيانة المطلوبة والاسناد والتموين اللازم للأسطول بشكل فعال ودائم .

الحرس السلطاني العماني :

يعتبر الحرس السلطاني العماني جزءا أساسيا وهاما من قوات السلطان المسلحة ، ولكن نظرا لطبيعة واجباته ومسؤولياته وهي غاية في الدقة والأهمية ، فقد أفردت له قيادة خاصة ، وقد شمله التطور الواسع الذي انسحب على القوات المسلحة كما وكيفا ، وخط خطوات واسعة في مجال التنظيم الحديث والتدريب المتطور ، والتسليح الثقيل ، ليقوم بدوره ضمن منظومة قوات السلطان المسلحة بشكل متكامل عندما تدعو الضرورة وهو لذلك مهيا تهيئة كاملة للاشتراك مع الوحدات والقطاعات العسكرية الأخرى لتنفيذ أية مهمة تسند إليه في سبيل الهدف الواحد وهو حماية الوطن والدفاع عن منجزاته .

ونظرا للتوسع المضطرد الذي يشهده الحرس السلطاني العماني ، فقد تفضل جلالة القائد الأعلى للقوات المسلحة - حفظه الله - فأنعم عليه بالراية الخاصة لجلالته لتصبح راية الحرس السلطاني العماني الرسمية ، وجرى تزويد وحداته بأسلحة حديثة ومتطورة ، بما يتناسب مع مسؤولياته الحساسة الهامة ، حيث تم تزويده بمدركات متطورة ، ووسائل دفاع جوي حديثة ، وزوارق حربية مسلحة تخدم أهدافه وواجباته .

وفي إطار تأهيل القوة البشرية ، فإن قيادة الحرس تواصل بشكل حثيث توفير الكفاءات البشرية المطلوبة حسب طبيعة الحاجات المطلوبة لوحدات الحرس وأنشئت لهذه الغاية مدارس عسكرية متخصصة مثل المدرسة الفنية ، وكتيبة التدريب التي تعد الشباب للخدمة إعدادا رفيع المستوى ، وبظروف مناسبة وامكانيات واسعة ، وتحت إشراف مدربين أكفاء .

وفي ٨٧/١١/١ صدر تكليف سام بتغيير مسمى الحرس ليصبح الحرس السلطاني العماني ، ويجري اختبار كفاءة الحرس السلطاني العماني أفرادا ومعدات ، بتمارين تعبوية تنفذها وحدات الحرس السلطاني على مدار العام منفردة ومشتركة ، مع وحدات القوات المسلحة الأخرى وقد أثبت منتسبوا الحرس السلطاني العماني كفاءة قتالية عالية من خلال التمارين التي نفذوها ، وكذلك مدى استيعابهم للأسلحة الحديثة المتطورة التي زودت بها وحدات الحرس نظرا لنوعية التدريب المكثف المستمر والمتميز الذي يتلقونه في كتيبة التدريب والمدارس التابعة للحرس . ويضم الحرس السلطاني العماني فرقا موسيقية رفيعة المستوى ، وفريدة في تدريبها واعدادها ، أبرزت جدارة فائقة من خلال اشتراكها في المناسبات الوطنية المختلفة والاحتفالات الموسيقية الكبرى التي تجري في خارج البلاد فحققت سمعة طيبة للبلاد ، ورفعت اسم عمان عاليا في المحافل والمناسبات الدولية .

قوات السلطان المسلحة والتنمية :

ورغم كل هذه الحركة الواسعة ضمن عملية تحديث قوات السلطان المسلحة وتطويرها بالشكل العصري المناسب فإن القوات المسلحة تنفيذا للأوامر السامية لجلالة السلطان المعظم قامت بجهد كبير في دعم ومساندة عملية التنمية . وبالرغم من اضطلاعها بمسؤولياتها الأساسية في الدفاع عن الوطن وحماية منجزاته فإنها استطاعت كذلك أن تكون فاعلة ومؤثرة على صعيد البناء والاعمار والتنمية الاجتماعية . وعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن الإشارة إلى مشاريع الطرق الضخمة التي شقتها وزارة الدفاع من خلال الوحدات المختصة في كثير من مناطق السلطنة النائية وساهمت خلالها الأسلحة الثلاثة في نقل المواد والمعدات اللازمة للعمل في هذه المشاريع الضخمة والبحث عن المفقودين في رحلات الصيد البحرية والمساهمة في مكافحة التلوث البحري ، كما ساهمت في صيانة الأفلاج وقدمت خدماتها في نقل المواد الغذائية والتموين للمواطنين في المناطق النائية ونقل المواطنين في الحالات العاجلة إلى المستشفيات المتخصصة لتلقي الرعاية الطبية في مستشفياتها ونقل المحاصيل الزراعية من مناطق الانتاج النائية إلى مناطق الاستهلاك ، كما تقدم قوات السلطان المسلحة عن طريق مديرية التوجيه المعنوي والخدمات الاجتماعية العسكرية ، رعاية كبرى لأبناء وأسرى شهدائها ، وتوفير المواد الاستهلاكية للعسكريين وأسرههم .

العقيدة الإسلامية أساس العقيدة القتالية :

وفي مجال ترسيخ العقيدة الدينية السمحاء في نفوس أفراد قوات



محطات تشغيل على متن سفينة حربية عمانية

السلطان المسلحة ، فان توجيهات جلالة السلطان المفدى وأوامره السامية قد أكدت على ضرورة التمسك بمبادئ الدين الاسلامي الحنيف ومراعاة أحكامه وتوثيقها في النفوس .

وفي هذا المجال تقوم مديرية التوجيه المعنوي والعلاقات العامة برئاسة الأركان بدور كبير ورائد في تعميق الثقافة الدينية في الوحدات العسكرية وذلك بإحياء المناسبات الدينية الهامة وتنظيم الاحتفالات في المواسم الدينية بالوحدات العسكرية ورفدها بالمرشدين والمحاضرين وتوزيع الكتب والنشرات الدينية والتاريخية .

وكان للمكرمة السلطانية السامية بتسيير بعثة حج عسكرية سنويا للقوات المسلحة على نفقة جلالته أكبر الأثر في نفوس الضباط والأفراد ورفع الروح المعنوية ، بينهم إلى درجة عالية جدا فيتأصل في نفوسهم مبدأ التضحية بالنفس في سبيل الله والوطن والسلطان .

الشرطة :

يعتبر معدل الجريمة في السلطنة منخفضا بدرجة كبيرة ، ويرجع ذلك إلى نمط القيم السائدة في البلاد ، والتي تنفر من العنف وتأبى الجريمة ، كما وأن المفاهيم المتقدمة التي تتبناها شرطة عمان السلطانية تؤكد على هذا المعنى .

وتنطلق شرطة عمان السلطانية في أداء واجبها المقدس في حماية أمن المواطن من مفهوم أن الأمن في الدول الحديثة لم يعد يقتصر على مهمة القبض على مرتكبي الجرائم والخارجين عن القانون وتقديمهم للعدالة ، بل ان هذا المفهوم يمتد إلى أن مهمة رجل الأمن وواجبه هو الحيلولة دون وقوع الجريمة أو المخالفة ، وتسهيل أمور المواطنين في عديد من المجالات وتقديم الخدمات التي تقع ضمن اختصاصاتهم .

والكل يعرف انه حتى يوليو عام ١٩٧٠ لم يكن في عُمان جهاز للشرطة بالمعنى العلمي ، ولكن كان هناك أعداد من العسكريين الذين انخرطوا في العمل في الأمن الداخلي وأكثرهم كان من رجال الجيش . وبفضل الرعاية السامية التي أولاها صاحب الجلالة القائد الأعلى للشرطة لجهاز شرطة عمان السلطانية ، تمكن الجهاز خلال هذه الفترة القصيرة من نشر خدماته في الحفاظ على الأمن والسلام الاجتماعي الى أجزاء عديدة من أرجاء الوطن ، واكتسب سمعة طيبة في الداخل والخارج باعتباره جهازا يتمتع بمستوى جيد من التنظيم والتجهيز والكفاءة ، كما نجح بصورة ملحوظة في كسب ثقة المواطنين التي تعد ركيزة أساسية في نجاح العمل الشرطي .

ان هذا الانتشار الواسع لخدمات الشرطة ، والكفاءة الواضحة التي اتسمت بها هذه الخدمات ، لم ينشأ من فراغ إذ يقف خلف هذا النجاح تنظيم إداري مؤسس على الدور الوظيفي للادارات العامة والوحدات والادارات التي يتكون منها الهيكل التنظيمي لجهاز شرطة عمان السلطانية وفي الوقت الحاضر يضم الجهاز حوالي ثلاثين من الوحدات والادارات المركزية المتخصصة بجانب عشر (١٠) وحدات تنتشر على النطاق الجغرافي للبلاد في مختلف مناطق وولايات السلطنة ينضوي تحت لوائها ما يزيد عن ستين (٦٠) مركزا للشرطة تقوم على حراسة أمن المواطنين وسلامة أرواحهم وممتلكاتهم .

ويهدف البرنامج الطموح لشرطة عمان السلطانية الى تحقيق الوجود الشرطي في كافة أرجاء البلاد ، وفي هذا الاطار يتم سنويا افتتاح العديد



أحد الفنيين يقوم بتشغيل جهاز الفحص بمستشفى شرطة عمان السلطانية

من وحدات ومراكز ونقاط الشرطة وفق الخطة الموضوعة وفي ضوء
الامكانيات البشرية والمادية المتاحة .

أحدث الأنظمة الالكترونية في خدمة جهاز الشرطة :

ان جهود التطوير لم تقتصر فقط على تشييد المباني الحديثة ، بل امتدت لتشمل تزويد الجهاز بأحدث المعدات الشرطية والتقنية ، وفي هذا الاطار فقد تم ربط الادارة العامة للمرور والادارة العامة للهجرة والجوازات بنظام الحاسب الآلي نظرا لمئات الآلاف من المعاملات التي تقوم بها الادارتان سنويا الأمر الذي ييسر بدرجة ملحوظة وسهلة استحضار أية معلومة في وقت وجيز عند الحاجة من بين الكم الهائل من المعلومات المخزنة ، كما زود المعمل الجنائي بالادارة العامة للتحقيقات الجنائية بأجهزة حديثة تمكنه من تأدية مهامه بدرجة عالية من الاتقان ، وكذلك تم توفير آلة تصوير فيديو حديثة لادارة العلاقات العامة لاستخدامها في تغطية وتسجيل المناسبات والأحداث الهامة التي تخص جهاز شرطة عمان السلطانية .

التدريب والتأهيل :

وكما هو معروف فإن مشروعات البنية الأساسية على أهميتها في عملية التنمية والتحديث لا تغني عن وجود العنصر البشري الوطني القادر على النهوض بأعباء التنمية ، والتأهيل محليا ، أو من خلال البعثات للشباب العماني الراغب في الانضمام للعمل ضمن جهاز شرطة عمان السلطانية .

أكاديمية الشرطة :

تضطلع أكاديمية الشرطة في نزوى بمهمة تدريب أفراد شرطة عمان السلطانية حيث تنظم لهم دورات حول أساسيات العمل الشرطي الى جانب الموضوعات التخصصية مثل رفع البصمات والتحقيقات الجنائية والقانون والتصوير الجنائي واللغات الأجنبية إضافة الى التركيز البالغ على اللياقة البدنية للأفراد ، وعلاوة على ذلك وكجزء من البرامج التدريبية يتم توعية كافة أفراد ومنتسبي الشرطة بضرورة التحلي بروح المودة وتقديم العون الكامل للمواطنين .

جوانب من الخدمات المتعددة لشرطة عمان السلطانية :

ومن الدوائر التابعة لشرطة عمان السلطانية دائرة الشرطة الجوية المزودة بعدد من الطائرات العادية والطائرات المروحية والتي تلبي نداءات الطوارئ لاخلاء المصابين والحالات المرضية كما تقدم العون للمراكز النائية عن طريق امدادها بالمزيد من الرجال والمعدات . وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدائرة لها المدرسة الخاصة بها والتي تضطلع بمهمة التدريب الأولي للطيارين والمهندسين .

حماية المنشآت النفطية :

ولقد تم قبل سنوات عديدة دمج إحدى الوحدات التي كانت تعرف أصلا باسم شرطة المنشآت النفطية في إطار شرطة عمان السلطانية وأصبحت تعرف باسم جناح المنشآت النفطية الذي يقع مقر قيادته في ميناء الفحل وتتبع وحدات فرعية في كل من فهود ومرمول ، ويقوم الجناح بتوفير التغطية الأمنية لصناعة النفط في البلاد ، كما تقع عليه مسؤولية القيام بدوريات لتأمين خطوط أنابيب النفط وغيرها من المنشآت بدءا من حقارات النفط الموجودة في المناطق الصحراوية وحتى مرفأ التصدير في ميناء الفحل .



داورية حدود تابعة لشرطة عمان السلطانية

أمن الموانئ وخفر السواحل :

وعلى صعيد آخر نجد أن مسؤولية الحفاظ على القانون والنظام في الموانئ الرئيسية المنتشرة على طول سواحل السلطنة الممتدة لمسافة ١٧٠٠ كيلومتر قد عهد بها الى قطاع خفر السواحل التابع لشرطة عمان السلطانية .

ويقوم أفراد خفر السواحل المزودون بالقوارب السريعة بدوريات تغطي مياه عمان الساحلية بما في ذلك مضيق هرمز الاستراتيجي وذلك لمنع عمليات الهجرة غير المشروعة وضبط السلع المهربة ، بالإضافة الى تزويد القرى الساحلية المنعزلة بالأغذية والمؤن الطبية والبحث عن مراكب الصيد والتنزه التي تتأخر عن موعد عودتها .
وعلاوة على كل ذلك نجد أن رجال خفر السواحل يقفون على أهبة الاستعداد لتقديم العون للمواطنين في الحالات الطارئة والعاجلة .

خدمات الهجرة والجوازات :

تتولى الدائرة العامة للهجرة التي تسيطر على مداخل ونقاط المغادرة في

المطارات والموانئ البحرية مسؤولية اصدار التأشيرات لمن يريد زيارة السلطنة بالإضافة الى إصدار جوازات السفر للعمانيين . وبفضل كفاءة رجال الجمارك العاملين في تلك الموانئ والذين يتبعون الدائرة العامة للجمارك بشرطة عمان السلطانية نجد أن عمان لا تعاني من أية مشاكل فيما يتصل بالمخدرات .

خدمات أخرى لشرطة عمان السلطانية :

وفيما يتعلق برجال مكافحة الحرائق فإنهم يتلقون تدريبهم بمحطة الاطفاء الملحقة بأكاديمية الشرطة في نزوى والتي تقوم أيضا بتقديم خدماتها للمنطقة ، وتوجد في الوقت الحالي محطات إطفاء في كافة المراكز السكانية الرئيسية بالبلاد ، ومن الوحدات الأخرى التابعة لشرطة عمان السلطانية هناك جناح للخيالة الذي يقع مركز قيادته في الوطنية بمنطقة مسقط ، والذي يقوم أفرادہ بدوريات ممتطين الخيول والجمال ، بالإضافة إلى ذلك فإن الجناح تتبعه وحدة للكلاب البوليسية المدربة

والجدير بالذكر ان الشرطيات تؤدي مهام مماثلة لما يؤديه زملاؤهن من الرجال بما في ذلك خدمات المرور والتحقيقات الجنائية ، ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن فرقة موسيقى عمان السلطانية تتمتع بمستوى رفيع من الأداء كما أنها شاركت في العديد من المناسبات الدولية إلى جانب العديد من الاحتفالات القومية .

وأخيرا وليس آخرا فإن شرطة عُمان السلطانية تعد عضوا في كل من (الانتربول) و(منظمة الدفاع الاجتماعي العربي) التابعة لجامعة الدول العربية ، وتقوم شرطة عمان السلطانية بتبادل الوفود مع هيئات الشرطة في الدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون وذلك لأغراض التدريب والتعرف على مختلف الأنظمة المعمول بها .

الاقتصاد :

منذ بداية النهضة اعتمدت سلطنة عُمان سياسة التنمية المتوازنة لكافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، ووفق خطط خمسية متلاحقة تستند على الامكانيات الحقيقية للبلاد ، وفي نفس الوقت تحقق طموحات المواطن العماني وتمتد إلى كل ركن من أركان البلاد .

الخطة الخمسية الأولى :

كان عام ١٩٧٥ وهو العام الذي شهد بداية تطبيق الخطة الخمسية الأولى ، وترسيخ الوحدة الوطنية في البلاد ، ودخل الوطن العماني مرحلة جديدة في مسيرته نحو بناء عمان المعاصرة .
حققت الخطة الخمسية الأولى أهدافها كاملة والتي تمثلت في الآتي :
■ أولا : تحقيق معدل نمو ايجابي للقطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني (الزراعة ، صيد الأسماك ، الصناعات الحرفية ، الصناعات الحديثة ، الانشاءات) وقد حققت هذه القطاعات معدلا للنمو بلغ ١٩,٧٪ في المتوسط .

■ ثانيا : زيادة الاستثمارات الموجهة إلى التنقيب عن النفط وإلى إعداد الحقول الجديدة للإنتاج ، مما أدى إلى ارتفاع احتياطي النفط في البلاد ، حيث بلغ الاحتياطي النفطي عام ١٩٨١ (٢٤٨٤) مليون برميل .
■ ثالثا : البدء لأول مرة في استغلال الغاز الطبيعي وتوجيهه لتشغيل محطات القوى الكهربائية ورفع كفاءة إنتاج النفط .

■ رابعا : زيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي .
■ خامسا : استكمال المرحلة الأولى في بناء البنية الأساسية والتي تمثلت في مشاريع (الطرق ، المياه ، الكهرباء ، انشاء المدارس ، انشاء المستشفيات ، الاتصالات) وغيرها من مشروعات البنية الأساسية .
■ سادسا : البدء في برنامج موسع للتدريب المهني باعتباره ركيزة هامة لتنمية الموارد البشرية ، وشهدت الخطة الخمسية الأولى استكمال انشاء خمسة مراكز للتدريب المهني .

■ سابعا : قيام الحكومة بالاشتراك مع القطاع الخاص بتأسيس عدد من المشروعات المغلة للدخل ، وشهدت الخطة الخمسية الأولى انشاء مطاحن الدقيق ، ومصنعين للتمور ، وشركة لصيد الأسماك ، وشركة للإنتاج الزراعي والحيواني ، ومصنع للأسمنت ، كما بدأ في السنوات الأخيرة للخطة الخمسية الأولى وضع الأسس لإنشاء شركة لتعدين



بالعلم تواجه عمان تحديات العصر

وصهر النحاس ومصفاة النفط .

■ ثامنا : في مجال دعم وتشجيع القطاع الخاص للاسهام في الأنشطة الانتاجية تم انشاء صندوق دعم الصيادين لامدادهم بالقوارب الحديثة والمحركات والشباك وغيرها من أدوات الصيد ، كذلك تم انشاء صندوق لدعم المزارعين بتقديم الأسمدة والمبيدات الحشرية والبذور المحسنة ومضخات المياه والأعلاف .

كذلك شهدت الخطة الخمسية الأولى وضع الأسس لتقديم القروض الميسرة المتوسطة وطويلة الأجل للمساهمة في تمويل مشروعات القطاع الخاص أو توسيع طاقاتها .

■ تاسعا : وضع الأسس العلمية السياسية مالية ونقدية متزنة يحقق للدولة مواجهة أية هزات طارئة في أسعار النفط أو في تدفق النقد دون التعرض لأية ضغوط تضخمية .

الخطة الخمسية الثانية :

ودخلت مسيرة عُمان مرحلتها التالية مع بدأ تنفيذ الخطة الخمسية الثانية مستفيدة بتجارب الخطة الخمسية الأولى ، وبما أرسته الخطة من ركائز للتنمية المتوازنة .

ورغم الانخفاض في أسعار النفط الذي رافق تنفيذ الخطة الخمسية الثانية ، إلا أن عُمان تمكنت من السير في تنفيذ وتحقيق أهداف الخطة

الخمسية الثانية بشكل متكامل .
لقد تنبّهت عمان مبكرا لضرورة اعتماد سياسة النمو المتوازن بين القطاعات الانتاجية المغلة للدخل ، كما تنبّهت الى ضرورة الاعتماد على النفس في تسيير خطط التنمية .
وحققت خطط التنمية الخمسية الثانية اهدافها وشهد عام ١٩٨٥ وهي السنة الأخيرة في الخطة اكتمال مشروعات البنية الأساسية

الخطة الخمسية الثالثة :

عبرت الخطة الخمسية الثالثة عامها الثالث بنجاح رغم كافة الظروف الصعبة التي صاحبت انخفاض أسعار النفط وتقلب أسعار السلع والخدمات الأخرى والارتفاع المتزايد في أسعار المواد المصنعة .
لقد تعرض الوضع المالي للدولة لبعض الصعوبات اثر انهيار أسعار النفط عام (١٩٨٥ - ١٩٨٦) ، وقد كانت إيرادات النفط تمثل في ذلك الوقت نحو ٨٠٪ من اجمالي إيرادات الدولة ، ونتيجة لانخفاض الأسعار فقد انخفض اجمالي الإيرادات من النفط من ١٧٦٣ مليون ريال عام ١٩٨٥ إلى ١١٨٨ مليون ريال عام ١٩٨٦ أي بنسبة ٢٣٪ تقريبا .
وجاء عام ١٩٨٧ لتحقيق السلطنة تحسنا في مواردها وضغطا في انفاقها وتمت محاصرة العجز الناتج عن انخفاض أسعار النفط .
والآن وبعد مرور عامين على انهيار أسعار النفط نلاحظ من النتائج الأولية للحسابات الختامية للدولة أن الحكومة قد نجحت فعلا في تخطي الأزمة ومواجهة الواقع الجديد والتعامل معه .
وقد جاءت موازنة العام الحالي والتي تم اعتمادها من قبل حضرة صاحب الجلالة سلطان البلاد المعظم في ١/١/١٩٨٨ كبرنامج عمل لتنفيذ مراحل الخطة الخمسية الثالثة .

وفيما يلي بعضا من الملامح الرئيسية لموازنة العام الحالي :
* أولا : بلغت جملة الإيرادات ١٣٥٠ مليون ريال عماني .
* ثانيا : تبلغ قيمة المشاريع المدنية الجديدة المقرر تنفيذها خلال العام الحالي نحو ٣٥٢ مليون ريال عماني وهي تمثل جزءا من اجمالي المشاريع المدنية الجديدة المعتمدة في الخطة الخمسية الثالثة والبالغ قدرها ٧٨٠ مليون ريال عماني ، علما أن اجمالي المصروفات الانمائية في الخطة ٢٠٤٤ مليون ريال عماني .
* ثالثا : اعتماد سياسة متوازنة للاقتراض تركز على العناصر التالية :

(١) الالتزام الكامل بسداد الأقساط والفوائد المستحقة على القروض



عطور أمواج أرقى العطور على المستوى العالمي

التي تعقدتها الحكومة .

٢) الاستفادة القصوى من القروض الميسرة من الصناديق العربية والتسهيلات الائتمانية التي توفرها مؤسسات ضمان الصادرات في الدول الصناعية .

٣) تخفيض تكلفة القروض الحكومية عن طريق الاستفادة بقدر الامكان من وسائل وأنظمة القروض الحديثة التي توفرها الأسواق المالية .

* رابعا : تم تخصيص مبلغ ٢٢ مليون ريال عماني لتمويل البنوك المتخصصة وهي : بنك عُمان للزراعة والأسماك ، وبنك التنمية ، وبنك الاسكان العماني ، بالإضافة إلى توفير القروض الميسرة للقطاع الصناعي والسياحي .

ولقد استهدفت الخطة الخمسية الثالثة التوسع في التنمية الاقليمية بالولايات لهدف النهوض بمستوى الخدمات المختلفة بها خصوصا في مجالات التربية والتعليم والتدريب المهني والاسكان الاجتماعي ، ولذلك نجد أنه قد طرأ تغيير أساسي في الهيكل الجغرافي لتوزيع اجمالي التكوين الرأسمالي الحكومي للمشروعات الجديدة والمستمرة ، مما أدى إلى ارتفاع نصيب مختلف الولايات فأصبح ٤٣٪ في الخطة الخمسية الثالثة مقابل ٣١,٨٪ في الخطة الخمسية الثانية من اجمالي التكوين الرأسمالي الحكومي .

أما في مجال المشروعات الجديدة فلقد استحوذت الولايات على أكثر من نصف الرقم المخصص للمشروعات الجديدة حيث بلغت نسبة مخصصات الولايات في المشروعات الجديدة ٦٥,٦٪

التجارة والصناعة :

بدأ النشاط الصناعي بداية متواضعة خلال الخطة الخمسية الأولى (١٩٧٦ - ١٩٨٠) حيث كانت الأرباح السريعة في القطاعات الأخرى مثل العقارات والبناء والخدمات تجتذب استثمارات القطاع الخاص العماني ، وبعد تشبع تلك القطاعات نسبيا اتجهت الاستثمارات خلال الخطة الخمسية الثانية (٨١ - ٨٥) بصورة أكبر نحو قطاع الصناعة حيث بلغ عدد المنشآت الصناعية المسجلة خلال تلك الخطة خمسة أضعاف تلك المسجلة في الخطة الأولى كما ان الاستثمارات الصناعية في الخطة الثانية بلغت ما يقارب ستة أضعاف الاستثمارات الصناعية خلال الخطة الأولى .

وتعتبر المشروعات الصناعية التي تم اقامتها في السلطنة حتى الآن من فئة الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، وقد أقيمت أساسا بهدف احلال المنتج المحلي مكان بعض الواردات وتغطية احتياجات السوق المحلي من السلع التي يمكن انتاجها محليا بتكنولوجيا بسيطة نسبيا . وقد تنوعت الصناعات القائمة في السلطنة لتشمل معظم القطاعات الصناعية مثل مواد البناء والأغذية والمشروبات ومنتجات الأخشاب والمنتجات المعدنية والطباعة والمنتجات الكيماوية ... الخ ، ونظرا لازدهار قطاع البناء والتشييد خلال السنوات الماضية فقد كان من البديهي أن تتجه بعض الاستثمارات لانتاج السلع التي يحتاج اليها ذلك القطاع مما أدى الى قيام الكثير من المشاريع المرتبطة به مثل صناعة الأسمنت ومنتجاته (الطابوق ، البلاط .. الخ) ، ومنتجات الكسارة (الحصى والرمل) ، ومنتجات الأخشاب والأصباغ ، وقد تميزت هذه الصناعات ما عدا الأسمنت بكونها صناعات صغيرة وباستثمارات محدودة وخاصة مصانع الطابوق والمناجر الخشبية التي أقيمت بأعداد كبيرة موزعة على مختلف أرجاء البلاد لتوفير احتياجات السوق المحلية لكل منطقة .

وتمثل الاستثمارات المرتبطة بمصنعي الأسمنت في الرسيل وريسوت البالغة حوالي ٧٧ مليون ريال عماني ما يعادل ٦٦٪ من جملة الاستثمارات في مواد البناء ، ما عدا المنتجات الخشبية والأصباغ ، والبالغة حوالي ١١٦ مليون ريال عماني حتى عام ١٩٨٦ م ، وتبلغ طاقة مصنعي الأسمنت في البلاد حوالي ٨٣٠٠٠٠ طن في العام .

أما صناعة الأخشاب فإن استثماراتها لم تتعدى الـ ٨ ملايين ريال عماني . وبالرغم من وجود ثلاثة مصانع لانتاج الأصباغ فإن الواردات



نرحب بالسائحين : جناح فاخر في فندق قصر البستان

من الخارج ما زالت كبيرة وعليه فيمكن القول أن الصناعات المرتبطة بقطاع البناء والتشييد لا تمتلك تلك الطاقات الهائلة والتي تزيد كثيرا عن احتياجات البلاد الحالية بالرغم من الانخفاض النسبي في الانفاق الحكومي حيث أنه ما زالت هنالك بعض المشاريع الحكومية بالإضافة إلى مشروعات القطاع الخاص والصيانة والتحديث التي تحتاج إلى كميات كبيرة من مواد البناء ، وفي الواقع فإن وزارة التجارة والصناعة تقوم بدراسة كل المشاريع التي تقدم إليها للحصول على الترخيص الصناعي دراسة وافية للتأكد من وجود السوق الكافي وتقوم بنصح أصحاب تلك المشاريع حسب المعلومات المتوفرة لديها عن موقف السوق والعرض والطلب والمشاريع المماثلة القائمة أو تلك التي تحت الترخيص حتى لا يكون هنالك فائض كبير في السوق يضر بالجميع .

وتسعى سياسة السلطنة لحماية الصناعات الوطنية من أجل تحقيق الأهداف التالية :

- * المحافظة على مستوى الجودة النوعية في الصناعات الوطنية .
- * الحد من التدخل في التجارة الحرة وعدم فرض الحماية الجمركية إلا في الحالات الضرورية .
- * الموازنة بين مصلحة المستهلك في الحصول على السلع بأرخص

الأسعار والمصلحة الوطنية المتمثلة في حماية الصناعات الوطنية في بداية حياتها في وجه المنافسة الخارجية وإقامة صناعة وطنية قادرة على الاستمرار .

وقد نجحت السلطنة إلى حد كبير في تحقيق هذه الأهداف حيث اشتهرت الصناعة الوطنية العمانية بالمحافظة على النوعية بأعلى مستوياتها حتى أنها أصبحت على حدائق عمرها تصدر الى خارج البلاد وبالنسبة للهدف الثاني فإن اجمالي قرارات الحماية المطبقة حاليا لا تتعدى ثلاث عشرة منشأة صناعية تقوم بانتاج ثمان منتجات صناعية من بين قطاع صناعي مسجل به حوالي ثلاثة آلاف مصنع تنتج حوالي خمسين منتجا صناعيا وهذه القرارات تطبق عادة لفترات محدودة تتراوح ما بين سنة الى سنتين ويتم تمديدها بعد دراسات مفصلة للتأكد من مدى احتياج الصناعة لهذه الحماية .

أما فيما يتعلق بالهدف الثالث والأهم فإن سياسة الحماية ونتيجة لربطها بعدم زيادة الأسعار إلا بعد موافقة الوزارة نجحت في المحافظة على مستوى أسعار منخفض بالمقارنة بالسلع غير المنتجة محليا لعدم وجود منافسة محلية لها .

كما حققت هذه السياسة هدفها في تأمين استمرار وتخطي الصناعات الوليدة لآخطار المنافسة غير العادلة في بداية نشأتها . وفي مرحلة مقبلة سوف يتم حصر تطبيق اجراءات الحماية على الصناعات الناشئة أو الوليدة حتى تكون قادرة على الوقوف على أقدامها في أقرب فرصة ممكنة ومع استمرار مراجعة الموقف للصناعات المحمية والتأكد من صحة مسارها اقتصاديا وفنيا يمكن إزالة الحماية بصورة تدريجية بما يتماشى مع سياسة السلطنة داخليا وسياستها بالتنسيق مع جاراتها في دول مجلس التعاون .

ويضطلع بنك التنمية العماني بدور هام فيما يتصل بتنفيذ الاجراءات الحكومية الرامية لتشجيع القطاع الخاص على زيادة اسهاماته ومشاركته في عملية التنمية بالبلاد .

وجدير بالذكر ان القروض التي يمنحها البنك يتم تسديدها على فترات تصل إلى عشر سنوات مع وجود فترة سماح تغطي أولى سنوات التشغيل ، هذا بالإضافة إلى أن الحكومة تدعم معدل الفائدة الذي تدفعه المشاريع التي يمولها البنك ، وبالنسبة للمشاريع المنفذة في منطقة مسقط ومنطقة «الرسيل» الصناعية ، يحصل البنك على معدل فائدة سنوي قدره ٦٪ ، أما المشاريع التي تقام في المناطق الأخرى فتخضع لمعدل فائدة خاص مقداره ٤٪ .



يعبأ اللبن بطريقة صحية في شركة ألبن عمان الوطنية

وقد بدأ بنك التنمية العماني في تمويل نوعين من المشاريع الجديدة أولهما مشاريع تجارية ضيقة النطاق وثانيهما : مشاريع لخدمة خريجي مراكز التدريب المهني ، ويمكن للمستثمرين في المشاريع المهنية المشار إليها الحصول على ما يصل إلى ٨٠٪ من تكلفة المشروع وبحد أقصى ١٠٠ ألف ريال عماني .

وفي الوقت نفسه سيكون بإمكان خريجي مراكز التدريب المهني الذين يريدون فتح ورش صغيرة الحصول على التمويل اللازم لذلك على أساس ايجاري وبمعدل فائدة خاص مقداره ٣٪ سنوياً ، وبالنسبة للاستثمار الأجنبي في مجال الصناعة فإنه يقابل بالترتيب وتحكمه القواعد الواردة في قانون التجارة والاستثمار الأجنبي .

أهم أهداف وسياسات القطاع الصناعي في الخطة الخمسية الثالثة :

١ - اعطاء دفعة قوية لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في

- الصناعة وخاصة عن طريق الاعتمادات المالية المخصصة لدعم القطاع الخاص بمقتضى المرسوم السلطاني رقم ١٩٨٠ / ٨٣ .
- ٢ - اعطاء الأولوية للصناعات التي تعتمد على مواد خام محلية وللصناعات الغذائية والصناعات التي تتمتع بميزة نسبية في التصدير والصناعات التي يمكنها استخدام نسبة عالية من القوى العاملة المحلية .
- ٣ - تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على المشاركة في إنشاء المشروعات الهامة للتنمية الاقتصادية .
- ٤ - اعداد دراسات جدوى عن المشروعات الصناعية الصالحة في عُمان وتوزيع هذه الدراسات مجانا على القطاع الخاص .
- ٥ - توفير البيانات الأساسية اللازمة عن الانتاج الصناعي وتطوره .

المشروعات الجديدة :

- ١ - انشاء المناطق الصناعية الجديدة بالمدن التالية :
- أ - المنطقة الصناعية بنزوى .
- ب - المنطقة الصناعية بصور .
- ج - المنطقة الصناعية بصحار .
- د - المنطقة الصناعية بريسوت .
- ٢ - دراسة جدوى وخدمات استشارية للقطاع الخاص بتكلفة اجمالية تبلغ ٥,٠ ملايين ريال عماني .
- ان الاقتصاد العماني يعتمد مبدأ المنافسة الحرة ويترك المجال واسعا لمستثمري القطاع الخاص لاختيار المشروعات الصناعية التي يقتنعون بجدواها الاقتصادية ، وتقوم الوزارة بدراسة تلك المشاريع للتأكد من جدواها الاقتصادية حتى لا يتضرر صاحب المشروع أو الاقتصاد القومي آخذين في الاعتبار طاقة السوق الاستيعابية سواء كان داخل السلطنة أو في دول مجلس التعاون الأخرى .
- وحرصا على اتاحة أكبر فرص للاستثمار المدروس للقطاع الخاص فإن وزارة التجارة والصناعة تقوم من وقت لآخر بإجراء الدراسات اللازمة لتحديد فرص الاستثمار في المشروعات الصناعية بعد استقصاء أسواق السلطنة وأسواق دول الخليج الأخرى وكذلك الدول المجاورة ومن ثم إجراء دراسات الجدوى الفنية الاقتصادية للمشروعات التي يتم تحديدها وتقوم الوزارة بتقديم المشاريع التي تثبت جدواها الاقتصادية لرجال القطاع الخاص لتنفيذها .
- ان هدف السلطنة هو قيام صناعات قوية وناجحة وهي لذلك تقدم



أحد المصانع الجديدة في المنطقة الصناعية

مختلف أنواع الحوافز للمشاريع التي تثبت قدرتها على المنافسة وتحقيق نتائج مشجعة بغض النظر عما إذا كان إنتاجها موجهًا للسوق المحلي أو الأسواق الخارجية ، وبالرغم مما تواجهه الصناعات العمانية من منافسات فقد أثبتت المنتجات العمانية نجاحًا في أسواق دول الخليج وذلك لجودتها العالية والتزامها بالمواصفات وسوف تستمر السلطنة في دعم فرص الاستثمار الصناعي للمشاريع التي تثبت جدواها الاقتصادية وخاصة تلك التي تمتلك فيها السلطنة ميزة نسبية .

السياحة :

بدأ تنفيذ المراحل الأولى من مشروعات الخطة الخمسية الثالثة التي تأخذ طابع استكمال البنية الأساسية السياحية بتوفير الخدمات الضرورية بالمناطق السياحية والشواطئ .

وبما ان استراتيجية العمل السياحي تقوم على أساس المشاركة الفعالة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي ، لذا فقد اهتمت الدولة بدعم وتشجيع القطاع الخاص على القيام بمشاريع استثمارية في المجال السياحي وأبدى القطاع الخاص استعدادا كبيرا ورغبة حقيقية في المساهمة لتنمية وتطوير السياحة بعمان ، ويوجد حاليا عدة مشروعات سياحية مجدية اقتصاديا .

وبهدف تشجيع الحركة السياحية في البلاد تم الترخيص للفنادق الكبير ووكالات السفر وشركات الطيران بتنظيم مجموعات سياحية لزيارة السلطنة من المهتمين بالسياحة والتاريخ والطبيعيات وأصحاب الاهتمامات العلمية الخاصة ، وقد تم استضافة عدد من المجموعات السياحية خلال العام الحالي من مختلف البلاد الأوروبية وصل عددها حتى الآن حوالي ستة عشر مجموعة .

وتنفذا للتوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم فلقد أصبح يحق لأبناء دول مجلس التعاون الخليجي دخول عمان بدون تأشيرة دخول مسبقة .

ومن الجدير بالذكر الاهتمام المتزايد من أبناء الخليج لزيارة المنطقة الجنوبية على وجه الخصوص في فصل الخريف .

وحرصا على تطوير الامكانيات السياحية في البلاد فقد اتخذت مجموعة من القرارات تتمثل في الآتي :

- وضع خطة لإدارة الشواطئ للمنطقة من قرىات وحتى رأس الحد مع مسح أولي للمنطقة من رأس الحد وحتى رأس شربتات ويجري العمل في هذه الدراسة حاليا .
- دراسة امكانية اقامة مرسى قوارب بمنطقة البستان .
- دراسة لتطوير المقومات الطبيعية وامكانيات التنمية السياحية ببندر الجصة .
- دراسة حول الامكانيات الطبيعية لجزر الديمانيات وفرص تطويرها سياحيا .
- تم مراجعة ٤٨ دراسة من دراسات الجدوى الاقتصادية التي قدمت من



في ظفار يتألق جمال الطبيعة في أبهى اللوحات وأروعها
قبل القطاع الخاص لاقامة مشاريع سياحية كالفنادق ووكالات السفر
ومطاعم الدرجة الأولى ومراكز التسلية .
وقد بدأ بالفعل تنفيذ عدد من المشاريع لخدمة التطوير السياحي
تتمثل في الآتي :

- تطوير التسهيلات الترفيهية بفندق مسقط انتركونتيننتال والتي
شملت المزيد من ملاعب التنس والاسكواش مع الخدمات الضرورية .
- تم اعداد التصاميم الأولية لاقامة ثلاثة مطاعم بالمنطقة الجنوبية .
- تم توقيع اتفاقية استشارية للتصميم والاشراف على التعديلات
الاضافية بمطعم المحيط بصلالة .

المعارض :

اقيمت خلال العام الماضي سبعة معارض متخصصة في مختلف
الأنشطة التجارية في مركز عمان للمعارض وقد نظمت من قبل شركات
تنظيم المعارض المحلية وشاركت فيها العديد من الشركات العالمية
التجارية والانتاجية ، ومن المتوقع أن يصل عدد المعارض لهذا العام
حوالي عشرة معارض دولية متنوعة .

غرفة التجارة والصناعة :

تعكس الزيادة الكبيرة التي حدثت خلال العام الماضي على مستوى مسقط وفي الفروع الأربعة لغرفة تجارة وصناعة عمان في كل من المنطقة الجنوبية وصور ونزوى وصحار ، استمرار النشاط التجاري والاقتصادي بمعدل لا يقل عن الأعوام السابقة تحقيقاً لأهداف الخطة الخمسية الثالثة للتنمية حيث ارتفع عدد الأعضاء المنتسبين للغرفة الى ٢٨ ألفاً و٤١١ مقابل ٢٥ ألفاً و٢١٣ عضواً في عام ١٩٨٦ أي بزيادة قدرها ١٢,٥ % .

وقد لعبت غرفة تجارة وصناعة عُمان طوال العام الماضي دوراً كبيراً بارزاً في انجاح العديد من الانجازات والفعاليات على الساحات المحلية والعربية والدولية ، فعلى الصعيد المحلي واصلت الغرفة القيام بدورها في تقديم الخدمات المختلفة لمنتسبيها الى جانب انها بادرت الى الاضطلاع بمسؤوليتها تجاه الاقتصاد العماني بصفة عامة والحركة التجارية في البلاد بصفة خاصة . وضمن هذا التوجه واستيعاباً لحقائق الوضع الاقتصادي الدولي على ضوء المتغيرات التي استحدثت في السنوات الأخيرة انضمت جهود الغرفة إلى الجهود المبذولة من قبل الحكومة لتحجيم وإزالة الآثار السلبية لهذه المتغيرات والتي ألقت بظلالها على الساحة المحلية .

وفي اطار الخطة التي وضعتها غرفة تجارة وصناعة عُمان لتعميم خدماتها على كافة منتسبيها لتشمل مختلف مناطق السلطنة تم افتتاح فرعين جديدين في كل من عبري وإبرا ، وفي نطاق الخطة التي تقوم بها الغرفة لزيادة عدد فروعها في مناطق السلطنة حيث بلغ عدد فروعها حتى الآن ستة فروع في كل من : صلالة وصور وصحار ونزوى ، إضافة الى هذين الفرعين وهناك دراسة لاقامة فرعين آخرين في منطقة البريمي ومسندم .

وضمن خطة مجلس ادارة الغرفة لدعم فروعها بالولايات قام مجلس الادارة وأعضاء الغرفة في مطلع هذا العام ٨٨ ، بزيارات ميدانية لفرع صلالة ونزوى وعبري وصحار ، وذلك بهدف دعم فروع الغرفة ومناقشة متطلباتها لتحسين الأداء وتسهيل مهمة الأعضاء والمنتسبين والمساعدة في تنشيط الاقتصاد العماني خلال هذه المرحلة من مراحل التنمية التي تتجه معظم مشاريعها لتنمية ولايات السلطنة وأيضاً للمساعدة في انجاح عام الزراعة وحفز القطاع الخاص العماني للقيام بدوره في التنمية

من خلال دخوله في مشاريع استثمارية للإنتاج الزراعي والصناعي .
وعلى الصعيد العربي والدولي فقد شاركت غرفة تجارة وصناعة عمان
في العديد من المؤتمرات واللقاءات الاقتصادية الخليجية والعربية
والدولية وتأتي مشاركتها في هذه الفعاليات في نطاق تنمية علاقات
التعاون بين الدول بمستوياتها المختلفة لا سيما التجارية منها حيث
شاركت الغرفة خلال العام الماضي «١٩٨٧» ، في الاجتماع الثالث عشر
لمجلس اتحاد الغرف العربية الخليجية والاجتماع الثالث لغرف التجارة
والصناعة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع الأمانة العامة
للمجلس كما شاركت في مؤتمر الصناعيين الخليجين الثاني الذي وجهت
فيه الغرفة الدعوة لاستضافة المؤتمر الثالث «١٩٨٩» في مسقط .

كما شاركت الغرفة في الدورة السادسة والستين لمجلس الاتحاد العام
لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية إلى جانب المشاركة
الدورية في اجتماعات الغرف العربية والأجنبية المشتركة .
وعن تعزيز التعاون التجاري بين غرفة تجارة وصناعة عُمان
ومثيلاتها من الغرف التجارية والمنظمات الاقتصادية في البلاد الشقيقة
والصديقة نظمت الغرفة برامج لزيارة وفود تجارية للعديد من البلدان
العربية والأجنبية كما استقبلت الوفود الزائرة للسلطنة ونظمت لها
لقاءات مع رجال الأعمال العمانيين .

وقد قامت الغرفة في مطلع هذا العام «١٩٨٨» بتوقيع بروتوكولات
التعاون التجاري مع الغرف التجارية في كل من مصر والأردن ، كما
شاركت في أعمال ندوة التحكيم التجاري الدولي التي عقدت في القاهرة
خلال مارس الماضي ، وفي مطلع هذا العام أيضا افتتحت غرفة تجارة
وصناعة عمان معرضا دائما للمنتجات العمانية ومقرها الرئيسي بمسقط
تعرض ٤٥ شركة وطنية سلعتها من مختلف النوعيات كالمنتجات الغذائية
والمنظفات المنزلية والأدوات الكهربائية ومواد البناء والأصباغ وصناعة
الرخام والبلاستيك والعطور والمياه الغازية والمعدنية والأسمدة
والكيماويات المختلفة والألبان ومنتجات البولي والأسلاك والكابلات
النحاسية والبطاريات وصناعة الأثاث كما يحتوي المعرض على منتجات
المصانع التي تم افتتاحها مؤخرا في منطقة الرسيل الصناعية .
ويضم هذا المعرض الذي أقامته غرفة تجارة وصناعة عمان كذلك
المنتجات العمانية القابلة للتصدير كالليمون الجاف واللبن في جناح
خصص للهيئة العامة لتسويق المنتجات الزراعية بالإضافة الى جناح
خاص لنماذج الحرف التقليدية العمانية الأصلية ذات النقوش المتميزة
كصناعة الفخار والخزف والمنسوجات وقوارب الصيد .

ويعتبر المعروض صورة صادقة للتطور الصناعي الذي تم في البلاد في ظل القيادة الرشيدة لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم وما توليه حكومته الرشيدة من أهمية خاصة للقطاع الصناعي وما يمكن أن يقدمه من إضافة إلى الدخل القومي وما يستطيع أن يقدمه قطاع الصناعة أيضا من فرص عمل للشباب العماني .

النفط والغاز الطبيعي :

على الرغم مما شهدته الساحة النفطية خلال العام المنصرم من تدهور واضطراب وما تبع ذلك من آثار سلبية متزايدة منذ عام ١٩٨٥ أدت الى تقليص استثمارات شركات البترول العالمية في مجالات التنقيب عن النفط وانتاجه ، فقد عمدت حكومة السلطنة على انتهاز سياسة دقيقة التوازن في تخفيض الانفاق وترشيد المصروفات مع تنسيق المجهودات واتخاذ الاجراءات الكفيلة بالمحافظة على القوة الدافعة لاكتشاف المزيد من الحقول النفطية الجديدة وتطوير واستغلال تلك الاكتشافات وفقا لجدواها وأولوياتها الاقتصادية المتوازنة الناجحة .

فمن الاهداف الأساسية للخطط والبرامج المعتمدة ، العمل على اكتشاف كميات جديدة من النفط - تعادل في كل سنة على الأقل مجموع الانتاج النفطي في تلك السنة أو تفوق عليه - مما يجعل الاحتياطي النفطي يحافظ على مستواه الحالي لسنوات عديدة قادمة .

ففي مجال الاستكشاف عن النفط والغاز جرى تقييم ودراسة عدد كبير من المناطق والظواهر الجيولوجية في أعماق متفاوتة .

قطاع النفط :

سجل انتاج النفط رقما قياسيا اذ بلغ الانتاج في السنة الماضية ٥٦٥,٠٠٠ برميل يوميا بالمقارنة مع نصف هذه الكمية في السبعينات ، ووفقا للسياسة الحكيمة التي قررتتها حكومة السلطنة ، انخفض الانتاج مرتين إلى أن وصل إلى مستوى ٥٣٦,٧٥٠ برميل يوميا في العام الماضي ولأجل تدعيم مجهودات منظمة الأوبك في استقرار الأسعار في أسواق النفط ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن مصفاة ميناء الفحل تقوم بتكرير ٥٠,٠٠٠ برميل / يوميا من الكمية المذكورة ، وعليه فإن السلطنة تصدر ٤٨٦,٧٥٠ برميل يوميا . وبالرغم من أن السلطنة ليست عضوا في منظمة الأوبك إلا انها قررت مساندة منظمة الأوبك إيمانا منها بأن المجهودات التي تبذلها دول الأوبك لاعادة الاستقرار إلى أسواق النفط تستحق المساندة من كافة الدول المنتجة للنفط سواء كانت عضوا في منظمة الأوبك أو غير مشتركة في عضويتها .

هذا وقد بلغ الاحتياطي النفطي في السلطنة ٤ بليون برميل في نهاية عام ١٩٨٦م بالمقارنة مع ٢,٥ بليون برميل في عام ١٩٨١م ، مما يبرهن على زيادة المخزون النفطي خلال الفترة المشار إليها بمعدل كبير .

وانخفض في هذه السنة عدد مناطق الامتياز التي منحتها السلطنة إلى شركات النفط العالمية ذات السمعة الطيبة إلى ٨ مناطق - نظرا لظروف التدهور الاقتصادي في العالم وعدم الاستقرار في أسواق وأسعار النفط ، وبالرغم من ذلك فإن استمرار شركات النفط في البحث عن النفط في السلطنة يدل على أن هذه الشركات تثق في سلامة وكفاءة الاقتصاد الوطني العماني للتغلب على الأزمات لأنه يعتمد على قاعدة صلبة وتخطيط سليم ، حيث ان حكومة السلطنة قطعت شوطا طويلا في تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العماني وعدم الاعتماد على النفط بالرغم من أهميته ، إذ قل الاعتماد على النفط إلى نسبة ٨٣٪ من إجمالي الدخل القومي ، وبشكل عام فإن تطورات وتنمية النفط في السلطنة مرضية للغاية وتبشر بالخير الكثير .

ففي مجال الحفر الاستكشافي تابعت ثلاثة أجهزة حفر مخصصة للاستكشاف عن النفط أعمال الحفر المخططة بها في مختلف المناطق المبشرة جيولوجيا - حيث بلغ عدد الآبار الاستكشافية أو التقييمية التي تم حفرها منذ مطلع السنة أو التي ما زال الحفر قائما فيها ٢٧ بئرا ، وكانت نتائج ١٣ بئرا منها ناجحة حيث تم العثور على النفط بها ومن أهم الحقول المكتشفة حديثا :

علم - وقرات الملح - رملات رول - شرق الخوير في شمال ووسط عمان - وكذلك عقاب وصقر وطيفوت وأصيل وإيراد وسداد وثمرود في جنوب عمان .

وتتابع الشركات البترولية العاملة في البلاد نشاطاتها في تطوير الحقول وتنميتها حسب مخططات الانتاج المرسومة ، وذلك بحفر الآبار التنموية (لانتاج النفط أو الحقن بالماء أو الغاز أو الرفع بالغاز) بمقتضى الخطط الفنية والدراسات المكمية لكل حقل وحسب الأصول والتقاليد البترولية الجيدة - وبما يكفل تطبيق الأساليب المثلى في انتاج النفط وترشيد استهلاك الغاز في الحقول والحد من حرقه ضمن المعايير الاقتصادية الدقيقة - والاستفادة من الغاز الطبيعي في تغذية شبكة الغاز الحكومية الممتدة ما بين حقل جبال ومسقط ، وكذلك على امتداد ساحل الباطنة حتى مناجم النحاس في صحار .

هذا وتقوم ٧ فرق حفر تابعة لشركة تنمية نفط عمان بأعمال حفر وصيانة الآبار البترولية التنموية حيث من المتوقع استكمال حفر ما يزيد على ١٠٠ بئر انتاجية خلال هذه السنة ، بالإضافة إلى صيانة وإعادة اكمال ما قد يصل إلى ١٠٠ بئر أخرى ، وسوف يصل عدد الحقول النفطية الجديدة التي سوف تدخل مرحلة الانتاج خلال هذا العام ٩ حقول ، حيث



المضخات التآرجحية تضخ نفط عمان

بدأ الإنتاج فعلا من حقول حصيرة (في شهر فبراير) ووارد وسمسم وزهرة (في شهر ابريل) ، وسوف يبدأ الإنتاج من حقول احسان وجميل وموهوب ودياب وتليلات قبل نهاية العام الحالي .
هذا ولقد انتهى العمل في مشروع توسيع طاقة ترحيل النفط في خط الأنابيب الرئيسي حيث تبلغ هذه الطاقة الآن ٧٢٥ ألف برميل / يوميا ، ويمكن زيادتها الى ٩١٥ ألف برميل / يوميا أو أكثر وذلك بإجراء بعض الإضافات .

وتركز النشاط في الشركات الأخرى العاملة في السلطنة على ما يلي :
* تتابع شركة ألف اكوتين (الفرنسية) الإنتاج في منطقة الامتياز

التابعة لها بمعدل ٦٥٠٠ برميل في اليوم ، وقامت هذه الشركة خلال هذه السنة بحفر بئر جديدة في حقل سمحة ، وكذلك قامت لتنشيط بئر أخرى ، ومن المعتقد أن تتمكن شركة ألف من إيقاف معدل انخفاض الانتاج عند حده الحالي .

* تتضمن خطة شركة أوكسيدنتال (الأمريكية) للعام الحالي حفر ٢٢ بئرا في حقل صفا ، وقد قامت حتى الآن بحفر ١٧ بئرا ، وبذلك فإن انتاج النفط من هذا الحقل ارتفع الى حوالي ٧٥٠٠ برميل في اليوم ، ويتوقع أن يرتفع الانتاج إلى ٩٠٠٠ برميل في اليوم بنهاية هذه السنة .

* قامت شركة جابكس (اليابانية) بحفر عدد من الآبار في منطقة دليل ، وتقوم الآن بتقييم نتائج تجارب الانتاج لبعض آبار دليل الناجحة تمهيدا لاتخاذ الخطوات الملائمة على ضوء ذلك .

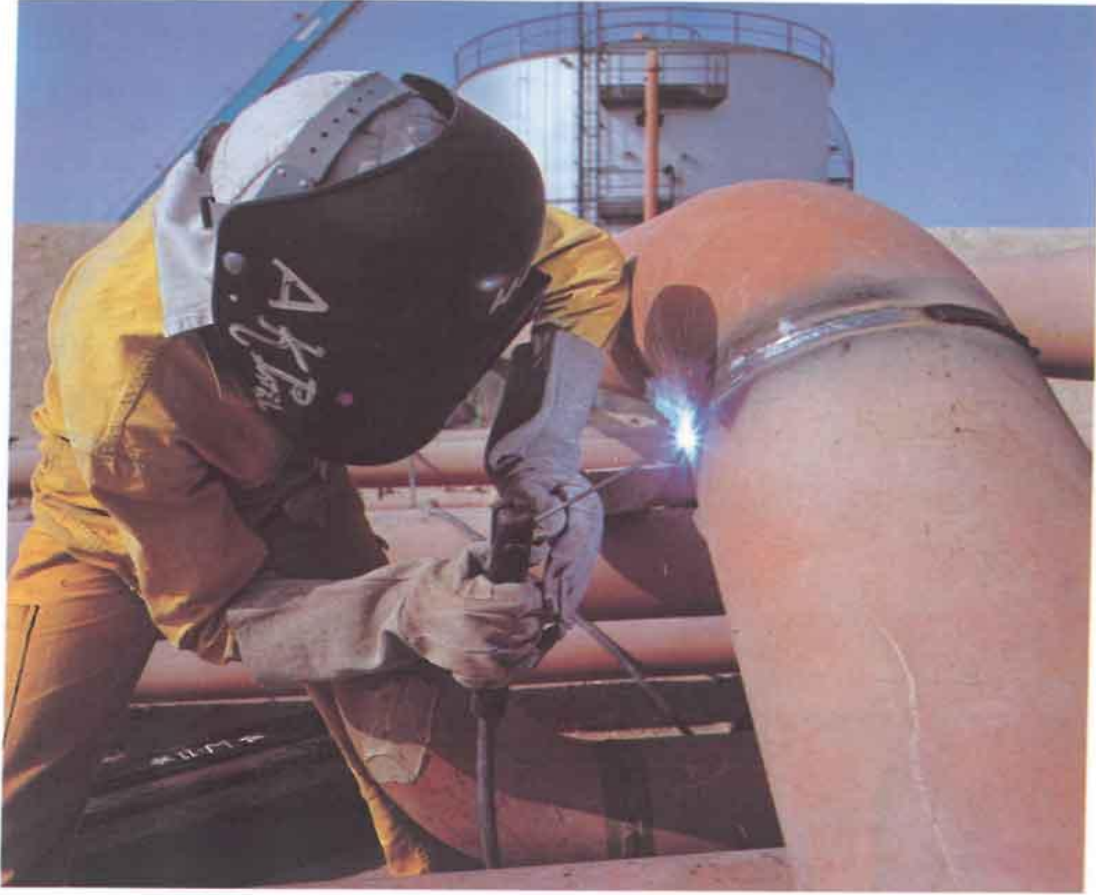
* حفرت شركة انترناشيونال بترولسيوم كوربوريشن (الكندية) بئرا استكشافية للبترول في المنطقة البحرية بمسندم ، وتقوم هذه الشركة حاليا بتقييم حقل بخا البحري ، ومن المتوقع أن تقوم بأعمال حفر أخرى في العام القادم ، وتزيد مساهمة شركة تنمية نفط عمان في انتاج النفط في السلطنة على نسبة ٩٠٪ من اجمالي كميات النفط المنتجة في السلطنة . هذا وتمتلك حكومة السلطنة نسبة ٦٠٪ من شركة تنمية نفط عمان بينما تمتلك الشركات الأجنبية وهي شل وبارتك وسي.اف.بي على نسبة ٤٠٪ .

قطاع الغاز :

شهدت شبكة الغاز الحكومي خلال عام ١٩٨٧م توسعا لامداد الغاز لمنطقة الرسيل الصناعية ، وتم الانتهاء من اعداد التصاميم لتزويد المصانع المختلفة في منطقة الرسيل الصناعية بالغاز ، ويتوقع الشروع في تنفيذ التوسع في امداد الغاز قبل نهاية العام الحالي .

وتقوم شبكة الغاز الحكومي بتزويد وزارة الكهرباء والمياه ووزارة الدفاع وجامعة السلطان قابوس ومصانع النحاس بصحار بالغاز ، بالإضافة إلى تزويد الغاز لشركة تعبئة الغاز في اسطوانات للاستخدام في المنازل للأغراض المعيشية .

ومنذ منتصف عام ١٩٨٤ بدأت الحكومة برنامجا خاصا للتنقيب عن الغاز لأجل اكتشاف كميات إضافية منه ، وكان لهذا البرنامج الفضل في اكتشاف كميات اضافية من النفط حيث انه كان متوقعا العثور على غاز في بعض المناطق ، ولكن عندما تم حفر بعض الآبار اكتشف النفط بكميات تجارية وهذا هو العكس تماما لما كان يحدث سابقا ، ونتيجة لمجهودات



صيانة أنابيب النفط

هذا البرنامج تم اكتشاف ٠,٨٩٥ تريليون قدم مكعب من الغاز غير المصاحب .

وكانت الزيادة في احتياطي الغاز خلال عام ١٩٨٦ تبلغ ١,٢٢ تريليون قدم مكعب ، وترجع الزيادة في احتياطي الغاز غير المصاحب إلى الاكتشافات التي تمت خلال عمليات اكتشاف النفط وخلال العمل في برنامج اكتشاف الغاز في المناطق الواقعة في شمال ووسط السلطنة ، وتقوم شبكة الغاز الحكومي بإنتاج الغاز ومعالجته وإمداده إلى الجهات التي تستخدمه وتتم عملية إنتاج الغاز في جبال ، ويرحل عبر خطوط أنابيب عالية الضغط على طول ساحل الباطنة ، وقد بدأت شبكة الغاز الحكومي منذ عام ١٩٧٨ وتطورت بسرعة كبيرة لكي تواكب النمو

والتطور في السلطنة وتلبية الحاجة للطاقة .
ونسبة لتزايد طلب الحصول على الغاز الطبيعي في السلطنة تجري دراسة في هذه السنة لتقديم توصيات لخطة استراتيجية لاستخدام الغاز وتكوين جهاز لكي يتحمل مسؤولية ادارة شؤون الغاز .
بالاضافة إلى ذلك بدأ تركيب خط أنابيب غاز عالي الضغط في هذا العام ، ويتوقع أن ينتهي هذا المشروع في منتصف السنة القادمة ، ويتكون هذا المشروع من خط أنابيب طوله ١٨٠ كيلومترا سعة ٣٦ بوصة ، والتسهيلات المرتبطة به .

وسوف يستمر برنامج البحث عن الغاز على أمل العثور على كميات اضافية من الغاز لتدعيم احتياطي البلاد من الغاز والتي تتمثل أهميته بالنسبة للسلطنة في الآتي :
- المحافظة على مصادر الثروة الطبيعية وذلك باستغلال الغاز المصاحب الذي كان يحرق أثناء عملية انتاج النفط .
- احلال الغاز كمصدر لتوليد الطاقة محل النفط الخام أو الديزل وبالتالي توفير النفط الخام الذي يمكن استغلاله للتصدير لجلب المزيد من العملات الصعبة التي تساهم في تغطية القطاعات الأخرى التي تؤدي دورها في تنمية الاقتصاد الوطني العماني .
- توفير مصدر رخيص ونظيف لتوليد الطاقة التي تتطلبها محطات توليد الكهرباء .
- تشجيع إقامة الصناعات الوطنية (منطقة الرسيل الصناعية) وذلك بتوفير مورد للطاقة بسعر رخيص .

مصفاة ميناء الفحل :

يرجع انشاء مصفاة النفط عام ١٩٨٢ وقد تم انشاء مصفاة نفط عمان في منطقة ميناء الفحل في مسقط لاضافة حلقة جديدة للثروات الطبيعية للبلاد .

وبدأت عملية التكرير بطاقة تبلغ ٣٤ ألف برميل / يوميا ، وارتفعت طاقة التكرير تدريجيا الى ٥٠ ألف برميل / يوميا ، وبلغت تكلفة إنشاء المصفاة حوالي ٤٢ مليون ريال عماني تقريبا ، ونظرا للزيادة المتوقعة على طلب شراء المنتجات النفطية المكررة وبالأخص في السنوات الممتدة الى عام ٢٠٠٠ ميلادية ، تم تنفيذ بناء امتداد / توسع في المصفاة ، بتكلفة بلغت ٧,٦ مليون ريال عماني ، وقد قامت بتنفيذ هذا المشروع شركة ميتسوي اليابانية وهي نفس الشركة التي قامت ببناء المصفاة ، ولقد انتهت عملية التوسع في ديسمبر عام ١٩٨٥ ، وعليه فإن الطاقة الانتاجية ارتفعت في

المصفاة من مستوى ٥٠,٠٠٠ برميل / يوميا إلى ٨٠,٠٠٠ برميل / يوميا ، ويجري التخطيط للمحافظة على الغاز الفائض وذلك بتقليص حرقه ، إذ سوف يتم استغلاله في توليد الكهرباء في المصفاة وتركيب مولدات للكهرباء ، ويتوقع أن يبلغ انتاج الكهرباء من هذه المولدات ١٢,٥ ميجا / واط من الكهرباء .

وليس هنالك شك في أن قيام صناعة تكرير النفط في البلاد يساعد على دفع حركة النمو بشكل عام واكتساب الخبرة الفنية ، بجانب ذلك تعتبر صناعة التكرير مرحلة على طريق إقامة صناعات أخرى مثل الصناعات البتروكيميائية في المستقبل - متى ما أثبتت دراسات الجدوى الاقتصادية ضرورتها ، ولا شك ان انشاء المصفاة ساهم في توفير فرص العمل لعدد كبير من المواطنين العمانيين ، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لهم للتدريب والتعليم على صناعة حديثة متقدمة تكنولوجيا .

المعادن :

لقد شغف الانسان بالمعادن منذ بدء الخليقة حيث أن العديد من الاكتشافات التي تمت قبل آلاف السنين اعتمدت عليها فقد استخدم الكثير منها كالنحاس الطبيعي لصناعة الأسلحة والأدوات ، والمعادن الثمينة كالذهب والفضة وغيرها من الأحجار الكريمة للزخرفة والتجميل . وان اعتماد الانسان على المعادن يزداد بزيادة احتياجه للطاقة وأدوات الزراعة والبناء وازدياد ولعه في الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة ، فلولا المعادن ونواتجها لما كانت هناك حضارات عريقة فثراء أمة يكون دوما مرتبطا بثراء مصادرها الطبيعية التي تعتبر المعادن من أهمها . تشتهر عمان منذ القدم بتعدين وصهر النحاس ويعتقد بعض المتخصصين أن عمان ربما كانت في وقت ما جزءا من بلاد مجان ، التي ورد ذكرها في الأساطير القديمة والتي كانت تصدر المعادن إلى بلاد ما بين النهرين منذ ألفي عام قبل الميلاد ، ومن الدلائل على استغلال النحاس في عُمان كثرة تجاويف المناجم وأفران الصهر وبقايا خبث النحاس الموجودة في جبال عمان ، فقد كان للنحاس الأهمية الأولى في السلطنة في يوم من الأيام .

بدأ التنقيب المركز والمنظم عن النحاس وبقية المعادن الأخرى في السلطنة عام ١٩٧١ ، وكان من نتائج ذلك اكتشاف الكثير من المعادن وتحديد مواقعها ، ومن أهم تلك الاكتشافات التي تمت مناجم النحاس الثلاثة في : الأصيل ، وبيضاء وعرجا وعدة مناطق للكروم في منطقة رجمي وتم استغلال بعضها من قبل شركة عمان للتعدين منذ عام ١٩٨٣ . وبالإضافة إلى النحاس والكروم فقد تم التعرف على عدة مواقع لمعادن أخرى في جبال عمان ، ومن بين هذه المعادن : المنجنيز ، الحديد ، الزنك ، الرصاص ، الذهب ، الفضة ، اليورانيوم ، الأسبستس ، الجص ، الفوسفات .

وبينما تم اكتشاف وتقييم عدد من مواقع المعادن فإن عددا آخر يستدعي مزيدا من التقييم والدراسة ، وبغض النظر عن حجم ومدى دراسة غالبية تلك الظواهر فإنها تعتبر بالغة الأهمية بالنسبة للجيولوجيين ، إذ تشكل مؤشرات ايجابية لمزيد من الاستكشافات وتعتقد المديرية العامة للمعادن انه لا بد من استكشاف وتقييم جميع الظواهر المعدنية والمناطق المحيطة بها ، إذ بذلك يمكن تمييز مناطق الظواهر المعدنية ذات القيمة الاقتصادية المجدية .

وتشير التقارير إلى أن تواجد فلزات الذهب والفضة والنيكل والكوبالت في صخور الأفيوليت في عمان يجعل من تلك الصخور ذات أهمية بالنسبة لهذه المعادن رغم عدم وجود قيمة اقتصادية لها في الوقت الحاضر .

وتحتاج أعمال الاستكشاف إلى كثير من الجهد والوقت والكلفة ، وتعتبر تكاليف الاستكشاف استثمارا للمستقبل بالرغم مما ينطوي عليه من مجازفة ، وفي حالة النجاح فإن عائد الاستثمار يكون مجزيا ولا ريب . وبين الأهداف طويلة الأجل للاقتصاد العماني العمل على تنمية مصادر جديدة للدخل القومي لكي تقف الى جانب الزراعة والأسماك والتجارة والصناعة والسياحة ... الخ ، لتقليل الاعتماد على النفط وتنويع مصادر الدخل القومي ، ورفع مستوى معيشة المواطن العماني ومن هنا كان الاهتمام الكبير بعمليات البحث والتنقيب واستغلال الثروات المعدنية الموجودة في السلطنة .

ويجري العمل حاليا لتنفيذ مشروعين من مشاريع التخریط الجيولوجي والتنقيب المعدني من منطقتين منفصلتين تسمى الأولى منطقة الحوش حقف على الساحل العماني قبالة جزيرة مصيرة ، وتبلغ مساحتها ٢٧,٠٠٠ كيلومتر ، وسوف تسبق عمليات التخریط هذه دراسة مفصلة لصور الأقمار الصناعية ، وسيصحب عملية التخریط الجيولوجي عمليات التنقيب المعدني كالمعتاد التي تستخدم فيها الوسائل الجيوكيميائية ، بالإضافة إلى الوسائل الجيولوجية المختلفة . وأما المنطقة الثانية فهي منطقة طيوي حيث تغطي مساحة قدرها ٢٨٦٠ كيلومترا مربعا تقريبا .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك اشارات تفيد بوجود بعض المعادن في المنطقتين وعلى الأخص النحاس بالمنطقة الأولى ، والحديد بالمنطقة الثانية ، وسوف يكتمل العمل في المشروعين خلال عامين فقط . هذا وتتعاون هيئة المساحة الجيولوجية الألمانية وهيئة المساحة الجيولوجية اليابانية في تنفيذ هذين المشروعين حيث أبدت الجهتان رغبتهما في المساهمة وما زالت المباحثات جارية في هذا الشأن .

التنقيب المعدني الأولي في شبه جزيرة مسندم :

قام فريق من دائرة المسح الجيولوجي ومعهم جيولوجي من هيئة المساحة الجيولوجية بجمهورية ألمانيا الاتحادية بمسح مبدئي لشبه الجزيرة والجزر التابعة لها لجمع المعلومات الكافية التي يمكن على ضوئها وضع خطة متكاملة لعمل جيولوجي وتنقيب مفصل ضمن الخطة

الخمسية الثالثة ، وقد تركز البحث بصفة خاصة على امكانية تواجد خامات الفوسفات بشبه الجزيرة المعروفة باسم (جوانز) في الجزر ، ولم تسفر نتائج الدراسة الأولية عن وجود مثل هذه الخامات .

الاشراف على أعمال الشركات :

استمر الاشراف على مشروع التخريط الجيولوجي والتنقيب المعدني الذي قامت به شركة بيثي متال اليابانية في المنطقة المحيطة بمصنع النحاس بوادي الجيزي على مساحة بلغت نحو ٥٦٠٠ كيلومتر مربع ، وتم خلال شهر مارس استلام هذا المشروع من فريق من دائرة المسح الجيولوجي ، بالاضافة إلى البروفيسور كولمان من جامعة استانفورد الأمريكية المتخصص في صخور الأفيوليت بصفة عامة ، وفي صخور عمان بصفة خاصة ، وقد تم التخريط الذي اشتمل على ٨ لوحات بمقياس رسم ١ : ٥٠,٠٠٠ باستخدام دراسة صور الفضاء الجوية والصور الجوية الملونة بمقياس رسم ١ : ٢٠,٠٠٠ بالاضافة إلى العمل الحقل المكثف .

هذا وقد ساهم فريق من هذه الدائرة أيضا في استلام أعمال شركة (بي آر.جي أم) الفرنسية التي كانت تعمل في ظفار - حيث تم اعداد ٩ لوحات جيولوجية بمقياس ١ : ١٠,٠٠٠ وقد اشترك مع هذه اللجنة الفنية البروفيسور زياد بيضون من جامعة بيروت والدكتور هايم بقي من هيئة المساحة الجيولوجية بجمهورية ألمانيا الاتحادية .

وقام فريق آخر بالاشراف على أعمال شركة بيثي متال المتعلقة بمشروع التخريط الجيولوجي والتنقيب المعدني الذي تم تنفيذه لصالح حكومة رأس الخيمة وعلى نفقة حكومة سلطنة عمان ، ويشتمل المشروع على التخريط الجيولوجي والتنقيب المعدني الذي استخدمت فيه كل الوسائل العلمية الحديثة جيولوجية كانت أم جيوفيزيائية ، بالاضافة إلى المسوحات الجيوكيميائية ، وتم العثور على بعض خامات الكروم والنحاس التي تمت دراستها وتقييمها ، بعد أن أجريت عليها عمليات الحفر الجوفي الماسي ، وبلغت المساحة الكلية التي شملتها الدراسة ١٠,٠٠٠ كيلومتر مربع ، هذا ولقد كونت لجنة فنية من دائرتي المسح الجيولوجي والمعادن لاستلام كل هذه الأعمال .

المشروعات التعدينية :

مشروع صحار :

يتضمن هذا المشروع تخريطا جيولوجيا لمساحة ٤٨٠٠ كيلومتر مربع وتنقيب عن المعادن أهمها النحاس ، بدأ المشروع عام ١٩٨٤ م . وبناء على الدراسات الأولية الجيولوجية والجيوفيزيائية والجيوكيميائية والحفر في جميع المناطق ، تم التوصل إلى أن المناطق التالية مبشرة : منجم بيضاء ، غرب قدامة ، شمال غرب منجم الأصيل ، منجم عرجاء ، الخابيات ووادي برغا . ويلزم إجراء مزيد من الحفر الجوفي الماسي لاثبات وجود المعادن بكميات ذات جدوى اقتصادية ، ولقد أوصى بحفر ما يزيد عن ألفين متر وأجراء المزيد من الدراسات الجيولوجية .

مشروع حيل السافل :

بناء على الدراسات الأولية ونتيجة للحفر الجوفي الماسي الذي قام به مكتب الأبحاث الجيولوجية والتعدينية الفرنسي في حيل السافل وظهور النتائج المشجعة بوجود خامات النحاس ، فقد قامت الدائرة بتطوير تلك المنطقة بحفر عدة آبار منها رقم ١٤ و ١٥ وكانت نتائج التحليل الكيميائي مشجعة للغاية ، وللتأكد من كميات وامتداد هذا الخام قامت دائرة المعادن بإجراء المزيد من الدراسات الجيولوجية من ضمنها توصيات لمزيد من الحفر الجوفي الماسي لتمييز شكل الخام وامتداده ، والحفر ما زال جاريا في تلك المنطقة الآن .

مشروع ركعا :

تم تقييم ركعا بواسطة معلومات آبار الحفر وتحضير عدة مقاطع عرضية للجسم الخام حيث نسبة الخام ٢,٥ ٪ من النحاس ويقدر بحوالي ١,٣ مليون طن ، وبما أن ركعا تبعد عن حيل السافل ٤ كيلومترات فجدواها الاقتصادية تعتمد على نتائج حيل السافل .

الفحم :

أما بالنسبة لرواسب الفحم بمنطقة وادي مسوى ووادي فيساو (صور) فقد تم حفر ثمانية مواقع جديدة بين شهري فبراير ويوليو ١٩٨٧

بالحفر الجوي في الماسي عثر على الفحم في ستة آبار منها يتراوح سمك الطبقة ما بين ٤ - ٥ أمتار على خط طوله ٣ كم .

وخلال مارس وابريل ١٩٨٧م تم اجراء مسح طبوغرافي لمواقع رواسب الفحم ومواقع آبار الحفر ، تقع رواسب الفحم تحت سطحية على بعد يتراوح ما بين ٢٠٠ ، ٢٥٠ مترا من السطح ، وكان احتياطي الفحم في المراحل الاولى وفقا للحفر ما يقارب ٤ ملايين طن ، قابل للزيادة عند اجراء مزيد من الدراسات في الزاوية الجنوبية الشرقية لمنطقة وادي فيساو ووادي مسوى ، ولتطوير هذه المنطقة مستقبلا أعدت الدائرة توصيات وبرامج أهمها المسح الطبوغرافي ، التخريط الجيولوجي ، الحفر الجوي في الماسي وجمع عينات من الفحم وتحليلها .

مشروع الكروم :

يتم بالاشتراك مع بعض الشركات العاملة بالسلطنة تقييم خامات الكروم الموجودة في منطقة رجمي ، فقد تم جمع ما مقداره ٩٥ عينة في مواقع التعدين الرئيسية (زأم ، شامس ٢ ، مهار ، حيلة ، غشبي) وقد اظهرت نتائج التحليل الكيميائي الأولية أن نسبة ثالث أكسيد الكروم تتراوح ما بين ٣٤٪ كما في منطقة مهار الى ٤٢٪ بمنطقة شامس ٢ . وللتعرف على سمك الخام تم حفر ٥٦ بئرا بلغ مجموع الحفر فيها ١٤٠٠ متر باستخدام الحفر الجوي في الماسي والحفر بالدق ، وكان تقدير اجمالي الخام الاحتياطي ما يزيد عن ٣٥٠,٠٠٠ طن . بالاضافة إلى ذلك فقد تم عمل دراسات ميكروسكوبية ورسم خرائط جيولوجية مفصلة لجميع هذه المواقع المتمعدنة .

التعاون الاقليمي والدولي :

بالرغم من أن سلطنة عمان ليست عضوا في منظمة الأوبك ، إلا انها تطبق إلى حد كبير قرارات الأوبك المتعلقة بإنتاج وتسعير النفط ، إيماننا من حكومة السلطنة بأن هذا الدعم سوف يساهم في استقرار أسواق النفط العالمية وأسعاره ، بالاضافة إلى ذلك فإن السلطنة لا تشترك في عضوية الأوابيك (منظمة الدول العربية المصدرة للنفط) ولكنها عضو هام ونشط في مجلس التعاون الخليجي ، وتقوم وزارة النفط والمعادن بدورها الكامل في الالتقاء والتشاور والتنسيق ودراسة كل الأمور المتعلقة بالنفط والغاز والمعادن وغيرها من الأمور المتعلقة بالطاقة .

وبما أن بعض الدول الأعضاء في مجلس التعاون تشترك في نفس

الوقت في منظمة الأوبك ، وكذلك منظمة الأوابيك ، فإن هذه الدول تنقل آراء وأفكار دول مجلس التعاون للمنظمتين .
هذا وتعد اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون البترولي التي يشترك فيها كل وزراء النفط والثروة المعدنية في دول مجلس التعاون الخليجي اجتماعات دورية لمناقشة كل القضايا والأمور والتطورات والمشروعات لأجل منفعة وتنمية دول المجلس ورفع مستوى مواطنيها .

الندوة العالمية لصخور الأفيوليت في السلطنة :

تتجه أنظار الباحثين والجيولوجيين من جميع أنحاء العالم إلى سلطنة عمان لما تحتويه من صخور الأفيوليت ، ويجري حاليا الاعداد لندوة عالمية للأفيوليت في السلطنة ، ويتوقع أن تعقد في مستهل عام ١٩٨٩م ، ولقد أبدى عدد كبير من العلماء والمتخصصين والخبراء من جميع أنحاء العالم الرغبة والمشاركة في هذه الندوة العالمية العلمية .

الكوادر العمانية الفنية :

منذ عام ١٩٨٦م والكوادر العمانية المؤهلة من الجيولوجيين والذين تم تدريبهم ضمن خطة التنمية الخمسة الثانية والثالثة ، أخذوا الآن مواقعهم بجدارة وبدأوا في تنفيذ بعض المشاريع بأنفسهم ، حيث يقوم الآن فريق منهم بأعمال التخریط الجيولوجي والتنقيب المعدني بمنطقة ضنك على مساحة تبلغ نحو ٢٨٥٠ كيلومترا مربعا ، ويعمل فريق آخر بمنطقة البريمي وآخر بمنطقة إبراء حيث تم حتى الآن اكتشاف ٢٠ موقعا جديدا لخامات الكروم سيجري العمل التفصيلي عليها خلال هذا العام ،

التعمين في مجال النفط والغاز والمعادن وتكرير النفط :

توجد خطط مدروسة ومحددة المعالم مرتبطة بالتدريب داخل السلطنة وخارجها لأجل تعمين الوظائف في كل فروع الطاقة المختلفة ، وعلى سبيل المثال لا الحصر يملأ العمانيون عدة وظائف قيادية في شركة تنمية نفط عمان ، بالإضافة إلى أن عددا كبيرا منهم وصل إلى مستوى كبار الموظفين على حسب نظام الشركة ، وينطبق هذا أيضا على مصفاة ميناء الفحل ومشروع النحاس في صحار ، وكل شركات النفط العاملة في السلطنة وفي الشركات التي تقدم خدمات لها ، وسوف يأتي اليوم الذي سيقوم فيه العمانيون بتحمل الأعباء والقيام بكل المهام والأعمال في كل فروع الطاقة

الزراعة والثروة الحيوانية

تعتبر سلطنة عُمان من أكثر البلدان اخضراراً في شبه الجزيرة العربية وتقدر المساحة القابلة للزراعة بحوالي ٢٤٠ ألف هكتار والمساحة المزروعة بحوالي ٤١ ألف هكتار وتبلغ نسبتها في منطقة الباطنة ومنطقة مسقط ٥٠,٦٪ ونسبتها في منطقة عمان الداخل ١٢,٦٪ والمنطقة الشرقية وجعلان ١٠,٤٪ ومنطقة الظاهرة ٨,٠٪ والمنطقة الجنوبية ٥,٩٪ وبقيّة المناطق ١٢,٥٪ .

ومنذ أن أعلن جلالته السلطان المعظم - حفظه الله - بأن هذا العام (١٩٨٨) سيكون عاماً للزراعة ، سارع المسؤولون لبذل مزيد من الجهود ومزيد من التخطيط السليم لبلورة فكر القائد الى أرض الواقع ، وبلا شك سيكون هذا العام متميزاً في المجال الزراعي والسهمي عن أي عام آخر ، فسيكون متميزاً من حيث الخدمات والمشاريع التي ستنفذ خلاله ليكون عاماً حافلاً بالعطاء والنماء والخير الوفير للأرض والمزارع العماني . وللمزارع في عُمان طابع خاص فهي تتكون أساساً من حدائق النخيل والليمون وبعض حدائق الموز وأشجار جوز الهند وبعض المحاصيل الحقلية التي تزرع على نطاق ضيق مثل القمح والذرة والبرسيم وبعض الخضروات وخاصة الطماطم والبصل .

وتعتبر قلة المياه من أهم المعوقات التي تواجه عملية التنمية الزراعية (الأفقية) وذلك لقلة سقوط الأمطار على معظم الأراضي القابلة للزراعة في السلطنة ، هذا بالإضافة الى مشكلة الملوحة التي تعتبر من أهم مشاكل التربة والمياه في السلطنة .

ويعمل العدد الأكبر من العمانيين بالنشاط الزراعي ومن هذا المنطلق فقد أولت الحكومة الرشيدة اهتماماً كبيراً لهذا القطاع وذلك من خلاله التوسع في مشروعات التنمية الزراعية الرأسية حيث تم إنشاء محطات البحوث الزراعية التي تتخصص في إجراء التجارب العلمية والعملية الخاصة بالمحاصيل الحقلية والخضروات والفاكهة ، وبوقاية النباتات والأساليب الفنية للري والبحوث الخاصة بالتربة والمياه ، وقد أقامت وزارة الزراعة والأسماك ثلاث محطات للبحوث الزراعية الأولى في وادي قريات بالمنطقة الداخلية والثانية في الرميس بجنوب الباطنة والثالثة

بصلالة في المنطقة الجنوبية ، وقد قامت هذه المحطات بتجارب في نواحي استخدام أنواع محسنة من البذور وادخال تحسينات على نظام الزراعة واستخدام الأسمدة والمخصبات بمقادير مناسبة وتنظيم مواعيد الري بالإضافة إلى هذه المحطات توجد محطات تقييم الخضر والفاكهة والمحاصيل الأخرى التي تناسب المرتفعات العالية وهي تجري في محطة قيرون حيرتي بالمنطقة الجنوبية ومحطة الفاكهة في سيق ، هذا بالإضافة إلى التوسع في إنشاء مراكز الإرشاد الزراعي كما تقوم الحكومة بدعم المزارعين من خلال تقديم البذور المحسنة والشتلات والمبيدات الحشرية والأسمدة كما أنشأت الحكومة بنك عمان للزراعة والأسماك عام ١٩٨١ ويقوم البنك بتقديم القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل إلى المواطنين العمانيين العاملين في القطاع الزراعي ، وبلغت جملة القروض التي قدمها البنك خلال الفترة (٨٢ - ١٩٨٥) نحو ١٢,٤ مليون ريال عماني للأغراض الزراعية موزعة على مختلف مناطق السلطنة ، واعتمدت الخطة الخمسية الثالثة (١٩٨٦ - ١٩٩٠) مبلغ ١٥,٣ مليون ريال عماني لتدعيم موارد البنك ولتغطية جزء من فرق الفوائد حيث إن المزارعين يتحملون نسبة بسيطة من الفوائد وتحمل الحكومة الفرق الناتج عن ذلك .

وفي مجال الثروة الحيوانية أنشأت وزارة الزراعة والأسماك ثلاث محطات لبحوث الثروة الحيوانية الأولى بالرئيس بجنوب الباطنة والثانية بوادي قريات والثالثة بصلالة بالمنطقة الجنوبية ، وذلك لوضع برامج لتجهيز الماعز والأغنام والأبقار وتقييم الأعلاف لتحسين الغذاء الروتيني للحيوان ، كما تم إنشاء مصنع للأعلاف ملحق بشركة مطاحن دقيق عمان وتم التوسع في إنشاء العيادات البيطرية للاهتمام بصحة الحيوانات وتحسينها ضد الأمراض وقد أدى ذلك إلى زيادة أعداد الثروة الحيوانية التي تتكون من الأبقار والأغنام والماعز والجمال وغيرها . ولقد زادت القيمة المضافة المتولدة من قطاع الزراعة والثروة الحيوانية خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية (٨١ - ١٩٨٥) حيث بلغت ٦٧,٥ مليون ريال عماني عام ١٩٨٥ مقابل ٣٧,٢ مليون ريال عماني في عام ١٩٨٠ بالأسعار الجارية محققة نمواً متميزاً بمعدل متوسط ١٢,٧٪ سنوياً .

أهم أهداف وسياسات القطاع :

- ١ - التركيز على مشروعات التنمية الزراعية الرأسية لتحسين الانتاجية .
- ٢ - الاستمرار في دعم المزارعين بتقديم البذور والتقايي المحسنة

- والأسمدة والمبيدات الحشرية والفصائل المهجنة والأعلاف .
٣ - تنمية وسائل تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية .

أهم المشروعات المعتمدة لهذا القطاع :

- ١ - الخطة الرئيسية لتطوير زراعة النخيل بالسلطنة بتكلفة ٣ ملايين ريال عماني .
٢ - تطوير محطات بحوث الثروة الحيوانية بالسلطنة .
٣ - تطوير محطات البحوث الزراعية بالسلطنة .
٤ - استكمال إنشاء وتطوير مراكز الإرشاد الزراعي .
٥ - تحصين الثروة الحيوانية بقيمة ٣ ملايين ريال عماني .
٦ - وحدات الإدارة الرعوية بالمنطقة الجنوبية .
٧ - تقديم دعم للمزارعين قيمته ١٣ مليون ريال عماني .

ولعل تخصيص عام ١٩٨٨ عاما للزراعة يبلور هذا الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة الرشيدة في العناية بالأرض الزراعية لزيادة الانتاج ولتستنهض فيه الهمم وتضاعف فيه الجهود من أجل دفع عجلة التنمية الزراعية والريفية لتحقيق الطموحات المأمولة في مجال الأمن الغذائي وترتكز خطط التنمية الزراعية في السلطنة على ثلاثة محاور رئيسية وهي الأخذ بأساليب البحث العلمي وتطبيق التكنولوجيا المتطورة وتنمية القدرات الفنية الذاتية للمزارعين من خلال برامج إرشادية طموحة ثم تقديم الدعم والعون للمزارعين وتوفير مصادره التمويلية .

ومن الأعمال والانجازات التي يجري تنفيذها هذا العام تنفيذا للتوجيهات السامية لجلالة السلطان المعظم :

*** التوسع في التجمعات الزراعية على مستوى المناطق الزراعية لتشتمل على ٢٥٠٠ تجمع زراعي بجميع مناطق السلطنة تقدم لها مستلزمات الانتاج المدعومة وشتلات الفاكهة مجانا وتشجيع هؤلاء المزارعين على اقامة نظام ري حديث .

*** التوسع في زراعات محصول القمح الذي يمثل محصولا استراتيجيا للبلاد .

*** ادخال التكنولوجيا في العمل الزراعي مثل الحراثة وماكينات تسطير البذور ونظم الري الحديثة والعمل على تدريب المزارعين على التعامل مع المعدات الزراعية الحديثة .

*** التوسع في المجال الأفقي (مجال استصلاح واستزراع الأراضي) .

*** استكمال البنية الأساسية من الجهاز الفني وتدريب الكوادر العمانية .



مزرعة في صحار

والهدف من هذه السياسات تحقيق عدة أهداف استراتيجية تتمثل في الآتي :

- بالنسبة لاقتصاد المزارع يهدف ذلك الى تخفيض تكاليف الانتاج وزيادة انتاجية الحاصلات كما وتحسين الانتاج نوعا وبالتالى زيادة دخل المزارع وارتفاع مستوى المعيشة .
 - وفيما يتعلق باقتصاد السلطنة فسوف يتم زيادة الانتاج الزراعي للعمل على سد الفجوة الموجودة بين الانتاج والاستهلاك وتحقيق الاكتفاء الذاتي والحد من الاستيراد .
- وقد حبا الله عُمان بالخير الوفير فقد امتدت الأراضي الزراعية في مناطق تتباين فيها الظروف المناخية تباينا كبيرا فمن منحدرات الجبل الأخضر حيث الاعتدال إلى سهل صلالة حيث الأمطار الموسمية ، وقد مكن هذا التباين من زراعة المحاصيل المختلفة والفواكه والخضروات ، وقد وضعت وزارة الزراعة والأسمك البرامج التنفيذية والإرشادية لتشجيع المزارعين على زراعة أصناف الخضروات على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد لتحقيق الاكتفاء الذاتي الذي أصبح ضرورة ملحة في الوقت الحالي فقدمت الوزارة كافة مستلزمات الانتاج مدعمة (البذور - الأسمدة الكيماوية والعضوية ومكائن الرش وخدمات الحراثة) بجانب النصائح الإرشادية لاتباع الطرق المثلى الحديثة في تنفيذ العمليات الزراعية

المختلفة وقد أدى ذلك إلى زيادة المعروض المتاح من الخضروات المحلية ونجد أن معظم المزارعين حاليا يهتمون بزراعة البصل ، الثوم ، الطماطم ، البطيخ ، الشمام ، الفلفل ، الباذنجان ، الملفوف والقرنبيط والمساحات في توسع مستمر ، كما تأخذ الفاكهة جانبا كبيرا من التركيز والاهتمام وتشكل المساحة المزروعة منها أكثر من ٥٠٪ من المساحة الزراعية وتعتبر التمور والليمون والموز والمانجو وجوز الهند وبعض الحمضيات الأخرى أهم محاصيل الفاكهة التي تزرع بالسلطنة .

وأهم المحاصيل حاليا التمور وتنتج عمان التمر الجاف والرطب وكذلك الليمون يسوق في صورتيه الطازج والجاف .

والليمون الجاف هو أهم الصادرات غير النفطية ويصدر إلى دولة الامارات العربية المتحدة والكويت والبحرين والعراق .

كما أن الموز العماني ينتج كميات كبيرة في المنطقة الجنوبية ، ومما سبق يتضح أن السلطنة تسد احتياجاتها من انتاج الخضر والفاكهة في مواسم انتاجها .

وترمي مشاريع التنمية الزراعية في المرحلة الحالية إلى ترسيخ قواعد النهضة الزراعية ووضعها على أسس علمية مدروسة تتوفر لها مقومات الاستثمار وأهم ما تركز عليه الخطة ما يلي :

●● برنامج لتطوير وتحديث زراعة النخيل ، فإن الله سبحانه وتعالى قد أنعم عليها بهذه الشجرة المباركة ولدينا مساحات واسعة فيها نخيل تقارب نصف المساحات المزروعة كلها ، ولكن كثيرا من هذه الأشجار تعاني من مشاكل مختلفة فمنها ما هو معمر ومنها ما هو مجهد وذات انتاج متدني وآخر مهجور ، وسيكون هناك برنامج شامل لتحديث زراعة النخيل واستبدال الأشجار المعمرة والمجهد وذات الانتاج المتدني بأشجار جديدة من أصول جيدة ومرغوبة ، وزراعتها بطريقة حديثة تسهل عمليات العناية بها وتضمن لها انتاجية عالية واحتياجات مائية .

●● برنامج لاستكمال وتطوير وتحديث منشآت وأجهزة البحوث الزراعية والحيوانية وأجهزة الارشاد الحيواني والزراعي بهدف تسهيل سير العمل بالبحوث الزراعية والحيوانية لنتمكن من تحسين الأداء بها والحصول منها على نتائج قيمة تدفع عجلة التنمية الزراعية في بلادنا إلى الامام .

●● برنامج موسع في توفير الخدمات البيطرية لرفع المستوى الصحي والانتاجي لمختلف أنواع الحيوانات الاقتصادية في السلطنة وخصوصا الماعز والأبقار والأغنام وتتضمن هذه البرامج زيادة في



الورود أعلى الجبل الأخضر : تزرع خصيصا لاستخراج ماء الورد العماني

- العنيدات البيطرية واستمرار مشروع التحصين ضد الأمراض
- الوبائية ، والتوسع في نشاطات ومنشآت المحاجر البيطرية .
- برنامج لتنمية وتطوير الثروة الحيوانية .. ويهدف إلى الآتي :
- (-) المحافظة على الحيوانات المحلية ذات الانتاجية العالية .
- (-) رفع انتاجيتها من خلال تهجينها مع حيوانات مستوردة ذات انتاجية عالية .
- (-) توزيع اغنام وماعز محسنة على المزارعين ومربي الحيوانات
- بهدف رفع انتاجية اللحوم في البلاد .
- (-) انتاج أعلاف ومواد غذائية للحيوانات .
- (-) تنمية قطع الماعز في البلاد وسد الفجوة في استيراد المنتجات الحيوانية من اللحوم .
- ويتم ذلك عن طريق :
- ٨ + ° الحيوانات (حظائر) باستخدام المواد المحلية .
- زراعة أعلاف وفق أنظمة ري حديثة .
- قيام الوزارة بشراء مواليد اناث وتربيتها في المحطات البحثية ومن ثم إعادة توزيعها على المزارعين .
- ومن خلال الخطة الخمسية الاولى في الفترة من (٧٦ - ٨٠) ، الخطة

الخمسية الثانية في الفترة من (٨١ - ٨٥) ، والخطة الخمسية الحالية نستطيع أن نتلمس هذه الجهود التي تبذل لاستخدام وتطبيق الأساليب الزراعية والتكنولوجيا المتقدمة ، والتي تتضح في الآتي :

إنشاء محطات البحوث الزراعية :

حرصت الدولة على إنشاء محطات البحوث الزراعية والحيوانية التي تهدف إلى الارتقاء بمستوى إنتاجية المحاصيل الزراعية المختلفة كماً ونوعاً وذلك عن طريق تحديد أنسب أصناف المحاصيل التي تتلائم مع ظروف التربة ، كذلك تحديد أنسب معدلات التسميد ومواعيدها وأنواعها وكيفية إضافتها كذلك تحديد المقننات المائية حسب نوع المحصول ونوع التربة ، ويتم ذلك عن طريق إجراء التجارب البحثية التي تتم من خلال محطات البحوث الزراعية التي توجد على النحو التالي :

- (-) محطة البحوث الزراعية في الرميس بجنوب الباطنة .
- (-) محطة البحوث الزراعية في وادي قريات بعمان الداخل .
- (-) محطة البحوث الزراعية في صلالة بالمنطقة الجنوبية .

استخدام الميكنة الزراعية :

فقد تم التوسع في استخدام الميكنة الزراعية وتعمل الوزارة جاهدة على توفير آلات الحراثة والتسوية والمعدات الزراعية وآلات الدريس ، كما تقوم الوزارة بتدريب المزارعين على استخدامها . كذلك تجري الدراسات نحو استخدام الميكنة في مجال الخدمات الخاصة بالنخيل مثل (التقليم / التلقيح / الجني / المكافحة) .

وتحرص الدولة على ادخال نظم الميكنة الزراعية وتشجيع المزارعين على استخدام الآلات الحديثة وقد تمثلت جهود الدولة في هذا المجال في الآتي :

- الدعم على الحراثة ومكائن رش المبيدات ومضخات المياه .
- تدريب المزارعين الحاصلين على حراثة على كيفية تشغيل وصيانة الحراثة .
- دعم ساعات العمل بالنسبة للآلات الزراعية (حراثة - آلات رش المبيدات) وذلك بالمراكز الزراعية .
- إنشاء بنك عمان للزراعة والأسمك (١٩٨١) بغرض تنظيم توزيع القروض والمنح لقطاع الزراعة في مجال الحراثة - مضخات المياه .
- إجراء تجارب على الوسائل الحديثة الميكانيكية في مجال الخدمات

الخاصة بالنخيل ونقل الناجح منها إلى المزارعين .

استخدام طرق الري الحديثة :

من المعروف أن الري في السلطنة يعتمد على نظام الأفلاج والآبار وذلك من قديم الزمان ، والأفلاج عبارة عن قنوات مفتوحة تتدفق فيها المياه من العيون الموجودة في الجبال .

وتبذل الجهود حالياً لنشر طرق الري الحديثة (نظام الري بالرش - نظام الري بالتنقيط) بهدف ترشيد استخدامات المياه وعدم الإسراف في استعمالها وتوفير المقننات المائية للنبات بدون اسراف .

الزراعة المحمية :

وهي الزراعة داخل الصوب الزجاجية والبيوت البلاستيكية وتستعمل حالياً في المزارع الكبيرة لزراعة كثير من محاصيل الخضر في أوقات غير مناسبة في حالة زراعتها في الحقول المفتوحة ، بهدف توفيرها للمستهلك وبسعر معتدل .

إقامة سدود التغذية الجوفية :

الهدف الأساسي من إقامة السدود على الأودية الهامة بالسلطنة هو تقليل سرعة سريان مياه الأودية للبحر فتتسرب المياه إلى باطن الأرض مما يؤدي إلى توفير المياه بالآبار ، وهناك عدة مشاريع يجري تنفيذ بعضها ودراسة بعضها الآخر لإقامة سدود التغذية الجوفية .

لقد من الله تعالى هذا العام بالخصب وسقوط الأمطار الوفيرة على معظم مناطق السلطنة ، وذلك فال حسن لنجاح عام الزراعة ، وسوف نستعرض بإيجاز وتركيز المشاريع الحيوية الهامة التي يجري تنفيذها هذا العام في إطار خطة الدولة لتطوير النشاط الزراعي وتنمية الثروة الحيوانية .

الموارد المائية :

ندرة الموارد المائية تعتبر من أهم عوائق التقدم الزراعي والتوسع فيه لذلك اتجهت وزارة الزراعة والأسماك في السلطنة نحو الاستفادة من مياه الأمطار التي تضيع في البحار والصحراء أثناء جريان الأودية مع الاهتمام بصيانة الأفلاج والآبار والبحث عن المخزون المائي .

وتقدر كمية مياه الأمطار التي تفقد سنوياً في البحر والصحراء بحوالي ١٢٠ مليون متر مكعب سنوياً ، وللإستفادة من هذه المياه تم إنشاء عدة

سدود منها سد وادي الخوض الواقع بمسقط ، والمصمم لاكتساب ما بين ٣ - ٥ ملايين متر مكعب من مياه الأمطار وتحويلها إلى التخزين الجوفي لزيادة كمية المياه الجوفية بالسيب واستغلالها في التنمية الزراعية . وسدود التغذية الجوفية بصحار ووادي قريات والتي تستطيع تخزين مليون ونصف المليون متر مكعب من المياه سنويا وهناك سد الحماية من البحر بخور الرصاغ بصور والذي سوف يمنع تسرب مياه البحر المالحة الى الأراضي الزراعية . إضافة لسدود التغذية الجوفية بوادي الجزري بصحار ووادي الغول ببهلاء ووادي تنوف بنزوى .

وهناك سدود أخرى تحت الدراسة على طول ساحل الباطنة من شنانص حتى الرميس وإلى ولاية المعاول ونخل والريستاق . كما أن هناك خطة لإنشاء سدود أخرى في مختلف مناطق السلطنة وعلى الأودية الهامة منها ثلاثة مشاريع بولاية سمائل ومشروعات بالمنطقة الشرقية في الكامل والوافي وصور وآخر بمنطقة الظاهرة في عبري وآخر في المنطقة الجنوبية على أودية جريز ونحيس وصحنوت . كما تم صيانة ٩١٤ فلجا حتى عام ١٩٨٥ وهناك خطة سوف تنفذ هذا العام لصيانة ٢٠٠ فلج ، كما تم اصلاح وترميم ٤٦٣٩ بئرا قديمة وإعادة العمل وهناك خطة أخرى لتطوير ١٠٠٠ بئر في مختلف مناطق السلطنة .

كما تهتم الوزارة وفي سبيل المحافظة على الثروة المائية والاستفادة منها في ري أكبر مساحة ممكنة من الأرض الزراعية فقد تم نشر أنظمة الري الحديثة على مستوى مناطق السلطنة ، أقامت الندوات الارشادية الموسعة للمزارعين لتعريفهم بأهمية هذا النظام وبالعوائد الكبيرة التي تعود للمزارعين في حالة تطبيقه وأيضا التقليل من الأيدي العاملة . وهناك خطة لتطبيق نظام الري الحديث على ٢٥٠٠ مزرعة في مختلف أنحاء البلاد ، ويعمل نظام الري الحديث في حالة استعماله الى التقليل من استهلاك المياه ، ويساعد على عدم استنزاف المياه الجوفية كما يساعد على التوسع أفقيا في زراعة مساحات جديدة والحد من استخدام اليد العاملة ويوفر استخدام المضخات .

الخدمات الارشادية :

ومن أجل زيادة الانتاج الزراعي وتشجيع اقبال المزارعين على زراعة الأرض والاحتفاظ بمهنة الزراعة تقوم وزارة الزراعة والأسمك بتقديم الخدمات الارشادية والندوات الزراعية في عدة مجالات أهمها :
(١) المشاتل : وتخدم الثروة الزراعية حيث انها تمد أصحاب المزارع



طرق الزراعة الحديثة تعطى انتاجا وفيرا

والبساتين بمختلف أشجار الفاكهة الجيدة الخواص المضمونة الصنف بالسعر المناسب .

ويعتبر مشتل الفاكهة بالرميس أحد المشاتل الهامة بالبلاد وينتج المشتل شتلات متنوعة من الفاكهة مثل التين والرمان والمانجو العماني والعنب ومساحة المشتل أكثر من ٣٧ فدانا ، كما انه ينتج شتلات فاكهة مطعمة ، ومن المشاتل الأخرى مشتل يوم الشجرة والذي تم زراعته بفسائل النخيل وشتلات الليمون والمانجو والكمون .

وهناك مشاتل عديدة للفاكهة والنخيل والخضروات في مختلف أنحاء البلاد من أجل النهوض بالانتاج الزراعي وادخال الأصناف الجديدة وتشجيع المزارع على زراعتها .

(٢) دعم مستلزمات الانتاج : وتتولى وزارة الزراعة والأسماك دعم المزارعين بمستلزمات الانتاج التي يتم توفيرها من قبل الوزارة بنسب مختلفة تتراوح ما بين ٢٥ - ٥٠٪ والمتمثلة في تقديم البذور والتقاوي والأسمدة الكيماوية المختلفة ومكائن الرش ذات الضغط العالي والمبيدات الزراعية المختلفة وحرثة أراضي المزارعين بواسطة معدات الحرثة التابعة للمراكز الزراعية المنتشرة في أنحاء البلاد وهناك القروض الميسرة التي يقدمها بنك الزراعة والأسماك للمزارعين لشراء المعدات الزراعية المختلفة واتباع الطرق الحديثة للزراعة مثل اتباع طرق الري الحديثة ومكائن المبيدات الحشرية .

(٣) النشرات والندوات : تقوم وزارة الزراعة والأسماك بعقد العديد من الندوات الارشادية للمزارعين في مختلف أنحاء البلاد لتعريف المزارع بالطرق الحديثة للزراعة وارشاده إلى الأساليب الحديثة لزيادة الانتاج والمحافظة على الأرض الزراعية ، وتعريف المزارع على المواسم الجيدة للزراعة الصيفية والشتوية .

وهناك أيضا النشرات الارشادية التي تقوم بطبعتها وتوزيعها الوزارة لارشاد المزارعين عن مختلف الطرق الزراعية والخدمات الزراعية التي تقدمها الدولة للمزارعين .

التجمعات الزراعية :

وللنهوض بالانتاج الزراعي تم استحداث نظام التجمعات الزراعية والذي يهدف إلى اختيار عدد من المزارع في مختلف أنحاء البلاد وزراعتها بمحاصيل معينة مع ادخال الميكنة الحديثة وذلك لتوعية المزارع العماني وتبصيره باتباع أفضل الطرق العلمية في العملية الزراعية من بذور مختارة ملائمة للتربة بعد تحليلها مخبريا وتعريف المزارعين بطرق الزراعة الحديثة مما يحقق زيادة الانتاج والتوسع الزراعي ، والمزارع التي يستمر اختيارها للتجمعات الزراعية يشترط فيها أن يعمل بها مزارعون عمانيون تكون مهنة الزراعة هي مهنتهم الرئيسية هم وأولادهم ويتم اختيار القرى القريبة من المركز الزراعي بقدر الامكان أن تكون المزارع متنوعة من حيث الزراعات التي يمكن تطويرها ، كما يجب أن تتوفر بها امكانية تنمية المحاصيل التي تشتهر بها المنطقة مع ادخال الأصناف الجديدة التي يتم اختيارها في مراكز البحوث وثبت نجاح تطبيقها وأقلمته تحت الظروف العمانية .

ويتم اختيار التركيز المحصولي المناسب الذي يتلاءم مع الظروف الطبيعية والكيماوية للتربة والمياه .

كما يتم رفع كفاءة شبكات الري بالمزارع وادخال أنظمة الري الحديثة بغرض ترشيد استهلاك الموارد المائية والحد من الاسراف فيها بما يحافظ على الثروة القومية المائية وبما يضمن اعطاء النباتات مقنناته المائية .

ومن خلال هذه التجمعات الزراعية سوف يتم تكثيف العمل الارشادي مقترنا بتوفير جميع مستلزمات الانتاج الزراعي وذلك بغرض تحقيق التنمية الزراعية التي هي الهدف الأشمل الذي يسعى الى تحقيقه الفنيون بوزارة الزراعة وتحقيق التنمية الزراعية عن طريق هذه التجمعات يتم من خلال التنمية الرأسية والتنمية الأفقية ولا يمكن المفاضلة بينهما وإنما يجب الاهتمام بكل منهما وقد تم توزيع التجمعات الزراعية خلال عام ٨٨/٨٧ على ٦ مناطق ففي منطقة شمال الباطنة توجد ٢٩ قرية من قرى التجمعات الزراعية يشارك فيها ٤٧٢ مزارعا لزراعة ١١٢٨ فداناً بالخضروات و ٦٢٤ فداناً بالمحاصيل الحقلية و ٣٦٨ فداناً بالفاكهة . وفي منطقة جنوب الباطنة تم توزيعها على ٣٥ قرية بمشاركة ٥٣٦ مزارعا لزراعة ٨٢٨ فداناً بالخضروات و ٣٥٤ فداناً بالمحاصيل الحقلية و ٥١٩ فداناً بمحاصيل الفاكهة . وفي الشرقية تم تجميع التجمعات الزراعية الى ٤٩ قرية بمشاركة ٥١٢ مزارعا لزراعة ٧٣٤ فداناً بالخضروات و ٢٩١ فداناً بالمحاصيل و ٤١٠ أفدنة بمحاصيل الفاكهة . وفي عمان الداخل توزيع التجمعات الزراعية إلى ٣٧ قرية بمشاركة ٢٤٨ مزارعا لزراعة ٤١٨ فداناً بالخضروات و ٥٢١ فداناً بالمحاصيل الحقلية و ٤١٢ فداناً بالفاكهة وفي الوسطى هناك ٢١ قرية للتجمعات الزراعية يستفاد منها ٧٢ مزارعا لزراعة ٥١ فداناً بالخضروات و ٣٣ فداناً بالمحاصيل الحقلية و ٤٣ فداناً بالفاكهة ، وفي الظاهرة ٢٧ قرية يستفيد منها ١٦٠ مزارعا لزراعة ٢٧٢ فداناً بالخضروات و ٦٨٠ فداناً بالمحاصيل الحقلية و ٤٠٨ أفدنة بمحاصيل الفاكهة .

الثروة الحيوانية :

تتمتع السلطنة بثروة حيوانية ورعوية جيدة ويظهر من التقديرات التي ظهرت عن أعداد الحيوانات بمختلف أنحاء السلطنة فهناك ٦٩٦١٩٩ رأسا من الماعز و١٢٥٨٨٦ من رؤوس الأبقار و١٣٥٦٥٤ من رؤوس الأغنام و٧١٤٨٨ من رؤوس الجمال .

ولوجود هذه الثروة الهائلة تعمل الوزارة بوسائل عديدة على تنمية الثروة الحيوانية في السلطنة وزيادة الانتاجية من الحليب واللحوم لتوفير الغذاء وزيادة دخل المواطنين ومن هذه الوسائل اجراء البحوث والدراسات على السلالات الأجنبية التي تستوردها الوزارة والتي تتلائم مع بيئتها العمانية والعمل على تهجين بعض هذه السلالات الأجنبية مع السلالات المحلية لرفع كفاءتها الانتاجية ، وتوجد في محطات بحوث الثروة الحيوانية في كل من الرميس بمنطقة جنوب الباطنة ووادي قريات بعمان الداخل سلالات أجنبية من ماشية اللبن والماعز ، كما توجد أبقار الفريزيان وهي من ماشية انتاج اللبن الأوروبية في محطتي انتاج اللبن المكثف بكل من صحار وصلالة ، كما تقوم الوزارة بتقديم الخدمات البيطرية المختلفة للنهوض بهذه الثروة الهامة .

وهناك خطة تتبناها وزارة الزراعة والأسماك لتبصير المزارعين في ٣٠٠ مزرعة في البداية بأساليب التربية العلمية للحيوانات من أبقار وأغنام كما ستتولى الوزارة انشاء الحضائر المتطورة لايواء الحيوانات من تخصيص أمكنة للمياه وللعلف والحشائش بحيث تمثل نموذجا للحظيرة الحيوانية المتطورة وستتولى الوزارة توفير الخدمة البيطرية والرعاية الصحية .

وهنا اتفاقية تم توقيعها مؤخرا وهي عبارة عن مشروع قومي ضخم لتحسين الثروة الحيوانية في البلاد بهدف حمايتها من الأمراض وإكثار هذه الثروة بما يخدم سياسة الاكتفاء الذاتي وسد الفجوة الغذائية من اللحوم .

كما أن هناك العديد من مزارع الثروة الحيوانية المملوكة للمواطنين والتي تساهم في انتاج اللحوم والألبان ومشتقاتها . إضافة الى مزارع الدواجن التي تنتج وتوفر اللحوم البيضاء والبيض وأمهات الدجاج .

كما أن هناك العديد من المراكز البيطرية في مختلف أنحاء البلاد تساعد في تحسين الثروة الحيوانية وتقديم العلاج اللازم للحيوانات المملوكة



أحدى منشآت تنمية الثروة الحيوانية في البلاد

للمواطنين إضافة الى تقديم الخدمات الارشادية والتي تتحدث عن الطرق السليمة والصحية لتربية الحيوانات والعناية بها .

التسويق الزراعي :

وفي اطار اهتمام الدولة بتشجيع المزارعين وتسهيل حصول المواطنين على المنتجات الزراعية تم انشاء الهيئة العامة لتسويق المنتجات الزراعية .

وتعمل الهيئة على تحقيق مجموعة من الاهداف تتمثل في الآتي :

- ** تشجيع المزارعين العمانيين لزيادة انتاجهم من الفواكه والخضروات والمحاصيل الزراعية الأخرى عن طريق خلق جهاز لتسويق هذه المنتجات .

- ** ضمان توفر هذه المنتجات في الاسواق المحلية بالكميات المطلوبة وبالأسعار المناسبة طبقا لما يقتضيه الصالح العام .

- ** العمل كحلقة وصل بين المزارعين والقطاع التجاري من خلال انشاء شبكة تسويقية عالية الكفاءة .

- ** تحسين الموقف التسويقي الحالي للمنتجات العمانية فيما يتعلق بالكمية والنوعية .

وقد تم انشاء شبكة تسويقية تتكون من :
** (٦) مراكز توزيع تتكون من مركز توزيع رئيسي في مسقط مزود بتسهيلات لانضاج الموز .
** مصنع لتعبئة وانضاج الموز في صلالة .
** منافذ تسويقية للبيع للجمهور في جميع المراكز والأسواق الهامة .
وقد تم تزويد كل المراكز بمخازن مبردة بطاقة تخزينية تتراوح بين ٣ إلى ٢٠ طناً للوفاء بمتطلبات المناطق المختلفة .
وتقوم الهيئة بشراء المنتجات من المزارعين ، وبعد الفحص والفرز تصبح هذه المنتجات جاهزة للنقل إلى مراكز التوزيع بغرض البيع داخل المنطقة وفي مراكز التوزيع يتم تدريج المنتجات طبقاً لمعايير الجودة المعمول بها ثم تعبأ وتصبح جاهزة للبيع .
لقد بدأت الهيئة عملياتها الفعلية في نهاية ١٩٨٥ ، ومنذ ذلك الحين وهي تعمل على التوسع والتنويع لكل أنشطتها ، قد بدأت الهيئة بالفعل في تسويق كل من :

** اللبان العماني .

** الخيار (ليمون مجفف مطحون ومعبأ في أكياس صغيرة) .

** صحارى - مسحوق الليمون الجاف .

** البسر - التمور الجافة والتمور الجافة المطحونة .

وإضافة إلى ذلك ، فقد أنشأت الهيئة وحدة للتصنيع الغذائي حيث يتم فيها تصنيع العديد من المنتجات الزراعية وحفظها في صور متعددة مثل عبوات المخللات التي لاقت اقبالا منقطع النظير في السوق المحلي ، وجاري حالياً التخطيط لإنتاج العديد من المنتجات الغذائية المشابهة .

مشروع نقاط التجميع :

ونظراً لأن هناك بعض المناطق التي لا يوجد بها مراكز لاستلام المنتجات من المزارعين فقد خططت الهيئة لإنشاء العديد من نقاط التجميع التي تهدف إلى الوصول بالخدمة إلى أقرب الأماكن بالنسبة للمزارعين المتواجدين بالمناطق التي لا توجد بها مراكز للهيئة حيث يتم فحص واستلام المنتجات وذلك لخدمة المزارعين ولتقليل فترة تداول المنتجات الزراعية مما يزيد من فترة بقائها والمحافظة على جودتها .

برنامج لتوعية وارشاد المزارعين والمستهلكين :

تقوم الهيئة ببذل جهود مكثفة لتوعية وارشاد المزارعين وتزويدهم بالمعلومات اللازمة لتحسين العمليات التي تتم على المنتجات الزراعية

بعد القطف مما يؤدي إلى رفع جودة المنتجات المحلية وإمكان تسويقها ، كما يتم بذل جهود إرشادية أيضا مع المستهلكين لإقناعهم باستخدام المنتجات المحلية وتنمية الطلب على الخضار والفاكهة المحلية واعطاء توجيهات لقطاع المرأة العمانية من أجل تعريفها بأساليب وطرق جديدة لاستخدام تلك المنتجات .

التعاون العربي والدولي في مجال الزراعة :

هناك صلات قائمة وتعاون ملموس بين وزارة الزراعة والأسماك بمختلف أجهزتها وبين العديد من المنظمات العربية والدولية العاملة في المجال الزراعي والمختصة بتطويره والتي تشارك الوزارة بالفعل في عضوية الكثير منها ونورد منها على سبيل المثال منظمة الزراعة والأغذية الدولية (الفاو) والمؤسسات التخصصية المتفرعة منها كالمشروع الاقليمي للانتاج الحيواني والصحة الحيوانية والمشروع الاقليمي لتطوير نخيل التمور «المنظمة الافريقية الآسيوية للانعاش الريفي» ، وعلى الصعيد العربي لجنة التعاون الزراعي والمائي بدول مجلس التعاون الخليجي ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة .

والوزارة شديدة الحرص على المشاركة في الاجتماعات الدورية للمنظمات المذكورة لما تنجبه من فرصة لتبادل الرأي كما تحرص على الاستفادة ما أمكن من الخدمات والبرامج التي توفرها هذه المنظمات سواء في مجال التدريب أو تبادل المعلومات أو الاستشارات الفنية أو خلافة ، وهناك بالفعل عدد من الخبراء العاملين حاليا بالوزارة والذين تم توفيرهم لنا عن طريق المنظمات المعنية .

وقد شهد هذا العام استضافة السلطنة للمؤتمر الاقليمي التاسع عشر للشرق الأدنى لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) خلال شهر مارس من هذا العام ، وشارك في أعمال المؤتمر ٢٥ دولة بالإضافة إلى ٨ دول بصفة مراقبين وهي : أثيوبيا وهولندا والفاثيكان وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ومالطا ومنظمة التحرير الفلسطينية وخمسة عشر منظمة دولية تابعة للأمم المتحدة .

وناقش المؤتمر خلال انعقاده عدة موضوعات من أهمها قضايا التنمية الزراعية الريفية وانتقال الأيدي العاملة داخل الاقليم وتأثير ذلك على التنمية الزراعية في الشرق الأدنى ، واستخدام الطاقة لأغراض التنمية الريفية والزراعية وكذلك تنمية المصايد الداخلية وتربية الأحياء المائية .

كما شاركت عمان أيضا في الاجتماع السابع عشر لمجلس المنظمة

العربية للتنمية الزراعية الذي عقد بالعاصمة السودانية (الخرطوم) في بداية هذا العام .

وفي مجال التعاون الدولي على سبيل المثال وقعت السلطنة اتفاقية للتعاون الفني بين سلطنة عمان وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في مجال تطوير الثروة الحيوانية .

وبناء على هذه الاتفاقية تقوم الأمم المتحدة بمد السلطنة بثلاثة أخصائيين في مجالات الانتاج الحيواني والارشاد البيطري وإدارة المياه في المزارع ، كما سيتم تدريب خمسين مرشدا في مجال الخدمة البيطرية وخمسين آخرين في مجالات الانتاج الحيواني والتربية الحيوانية . وسوف يتم اعداد برنامج تدريبي للارشاد البيطري لتقديمه من خلال المعاهد المتخصصة مثل معهد نزوى الزراعي بالإضافة الى برنامج تدريبي آخر في مجال تربية الحيوانات الصغيرة (الأغنام - الماعز) . وتتضمن هذه الاتفاقية أيضا تطوير المراعي بالمنطقة الجنوبية وفي مواقع أخرى بالسلطنة .

إلا انه من الطبيعي أن تتفاوت درجات التعاون مع هذه المنظمات تأثرا بطبيعة النشاط وحجمه وعدد الدول الأعضاء ومدى تجانسها ... الخ من العوامل وتتيح المنظمات المذكورة بالفعل فرصاً طيبة للتعاون والتنسيق مع دول أخرى في مشارق الأرض ومغاربها ولا يفوتنا هنا الإشارة الى برنامج التعاون التقني بين الدول النامية كمثال واقعي لامكانية ايجاد نوع من التعاون والتكامل الدولي ، وإلى آفاق التعاون المتزايدة على المستوى الاقليمي بين دول مجلس التعاون الخليجي وذلك بفضل الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لمجلس التعاون .

الثروة السمكية :

تتمتع سلطنة عُمان بسواحل طويلة تمتد الى نحو ١٧٠٠ كيلومتر على طول البحر العربي وخليج عمان ، مما جعل صيد الأسماك نشاطا تقليديا رئيسيا بالمناطق العديدة على ساحل عمان .

وأكدت الدراسات والمسوحات التي تمت في السنوات السابقة ان المياه العمانية غنية بالأسماك المختلفة ومنها ما يسمى بأسمك السطح (رحالة) وأهمها السردين والتونة والكنعد والأنشوجة وغيرها . ومنها ما يسمى بأسمك (القاع) أهمها الهامور والعوق وغيرها ، كما توجد كميات من الشارخة والأبالوني (صفيلاح) .

وقد تركز الاهتمام خلال الخطتين الخمسيتين السابقتين (٧٦ - ١٩٨٠) و(٨١ - ١٩٨٥) على تنمية الثروة السمكية لاستيعاب نشاطها لجزء كبير من قوة العمل العمانية فضلا عن كونها مصدرا هاما للبروتين الغذائي . فتم انشاء صندوق دعم وتشجيع الصيادين ليقوم بتقديم المساعدات الى الصيادين بتكلفة منخفضة أو مجانا في بعض الأحوال في صورة قوارب صيد ومكائن . واتسع نشاطه فأصبح يغطي كافة مواقع الصيد بالسلطنة . وقد بلغ جملة الدعم المقدم للصيادين ٣,٧٥٤ مليون ريال عماني خلال الفترة (٨٠ - ١٩٨٥) استفاد منه ١١,٢ ألف صياد . وكذلك تم اقامة مركز العلوم البحرية والسمكية لتوفير المعلومات والتقنيات الحديثة لرفع كفاءة استغلال المصايد .

وقامت وزارة الزراعة في نوفمبر ١٩٧٧ بمنح شركة الأسماك الكورية امتيازًا للصيد في مياه ساحل طوله ٦٠ ميلا بحريا على أن تحصل السلطنة على نسبة قدرها ٣٠٪ من الكميات المصطادة وقد حققت الشركة في عام ١٩٨٥ صيدا قدره ٩,٣ ألف طن .

وقد ساهمت الحكومة في انشاء شركة الأسماك الوطنية العمانية في فبراير ١٩٨٠ بحصة نسبتها ٢٠٪ من رأس المال كما نقلت اليها ملكية سفن الصيد ومركز التبريد في مطرح في صورة قرض بشروط ميسرة ، وبلغت كمية الأسماك التي طرحتها الشركة عام ١٩٨٥ نحو ٤,٥ ألف طن .

وقد شهد شهر أكتوبر من هذا العام التوقيع على عقد تأسيس شركة الأسماك العمانية برأسمال قدره ١٥ مليون ريال عماني ، وهي الشركة التي أمر بإنشائها جلالة السلطان قابوس المعظم في العام الماضي . وتهدف إلى استغلال واستثمار الثروة السمكية والأحياء المائية في المياه العمانية وذلك بهدف زيادة الدخل القومي وتوفير فرص عمل جديدة .

ولتطوير عمليات التخزين والتسويق السمكي قامت الحكومة بإنشاء مراكز تخزين وتبريد على طول سواحل مناطق الصيد في عُمان وبنهاية عام ١٩٨٥ أصبح عدد هذه المراكز خمسة عشر مركزا .

وقد حققت الكميات المطروحة من الأسماك زيادة ملحوظة في خلال الخطة الخمسية الثانية (٨١ - ١٩٨٥) حيث زادت من ٧٥ ألف طن في عام ١٩٨٠ الى ١٠١ ألف طن في عام ١٩٨٥ ، ساهم قطاع الصيادين التقليديين بما نسبته ٨٦٪ من هذا الانتاج وكذلك حققت صادرات الأسماك زيادة مضطردة خلال نفس الفترة فارتفعت قيمتها (حسب احصاءات الجمارك) من ٢,٠٠ مليون ريال عماني في عام ١٩٨٠ الى ٨,٨ مليون ريال عماني في عام ١٩٨٥ فضلا عن انها أصبحت تمثل عنصرا هاما في الصادرات غير النفطية فبلغت نسبة مساهمتها فيها ٣٨,٤٪ من الاجمالي .

وتوالي السياسات والأهداف المرسومة على احداث مزيد من التطوير لهذا القطاع والعمل على زيادة طاقة الصيد بكافة الوسائل لتعزيزها قدرة السوق الداخلي والعالمي على استيعاب مستويات عالية من الانتاج المحلي .

أهم أهداف وسياسات قطاع الثروة السمكية :

- ١ - اعطاء الأولوية في سياسة التنمية الاقتصادية لتطوير وتنمية الصيادين التقليديين .
- ٢ - الاستمرار في تقديم الدعم الى الصيادين التقليديين من خلال صندوق تشجيع الصيادين .
- ٣ - التوسع في انشاء المراسي البحرية الصغيرة اللازمة لرسو قوارب الصيد .
- ٤ - التوسع في انشاء مراكز للتبريد والتسويق .

أهم المشروعات المعتمدة لقطاع الثروة السمكية :

- ١ - انشاء أرصفة ومراس صغيرة بقيمة ٢,٦ مليون ريال عماني .
 - ٢ - انشاء مراكز مبردة .
 - ٣ - دعم الصيادين بقيمة ٣,١ مليون ريال عماني .
- وخلال هذا العام بدأت وزارة الزراعة والأسماك في توزيع ٦٠٠ قارب صيد ، و ٧٥٠ ماكينة خارجية على الصيادين في مختلف المناطق الساحلية من البلاد ، وهذه المعدات يتم توزيعها بواسطة صندوق تشجيع الصيادين وبالأسعار المدعومة من قبل الحكومة .
- ويأتي هذا الدعم في اطار الاهتمام المتزايد لتنمية وتطوير الثروة السمكية في البلاد .

مركز العلوم البحرية والسمكية :

افتتح المركز رسميا عام ١٩٨٦ في منطقة البستان ، في مسقط ، وقد



تتوفر كميات كبيرة من الأسماك في عمان

بلغت تكلفة انشائه مليونين ونصف مليون ريال عماني .
يعمل في هذا المركز حاليا ستة من كبار العلماء من جامعة أوريغون
الأمريكية تمول توظيفهم اللجنة العمانية - الأمريكية المشتركة ويهدف
المركز الى توفير الاستشارات العلمية التي تشكل الأساس لوضع ادارة
الموارد السمكية والبحرية في سلطنة عُمان والتعريف بالبيئة البحرية
وتدريب العمانيين في مجالات البيئة البحرية . كما يهدف إلى تقويم
مخزون الأسماك بهدف تحديد كميات الصيد التي يمكن السماح بها
وتوفير المعلومات البيولوجية الأساسية اللازمة بشأن أصناف معينة من
الموارد البحرية وتحسين طرق الاستفادة من منتجات الأغذية البحرية
والتعريف بالبيئة البحرية لما لها من تأثير على الموارد السمكية وادارتها
وتعزيز مدى إدراك المواطنين للحياة البحرية والتوعية في المستقبل
بأفضل الطرق لتربية الكائنات البحرية في عُمان .

ويضم المركز ٦ أقسام للبحوث السمكية وهي قسم أسماك السطح
الكبيرة ، وقسم أسماك السطح الصغيرة ، وقسم أسماك القاع ،
والقشريات ، والرخويات ، وقسم الأغذية البحرية ، وقسم

الأوشياتوغرافيا ، وقسم البيئة البحرية ... ويقوم قسم أسماك السطح الكبيرة بالتركيز على دراسة بيولوجيا وإدارة أسماك التونة وذات العلاقة بها ، وقد أكمل هذا القسم دراسة أولية حول أسماك الكنعد ذات القيمة البالغة والتي تشكل حوالي ٢٥٪ من قيمة الأسماك العمانية المصطادة ، أما قسم أسماك السطح الصغيرة فيختص بدراسة السردين والبيري وما شابههما من أسماك المياه المفتوحة الصغيرة . ويركز القسم على دراسة أسماك السردين التي تعد ذات امكانيات كبيرة قابلة للاستغلال والتوسع فيه .

وتقتصر أعمال قسم أسماك القاع والقشريات والرخويات على دراسة أسماك القاع والشارخة والأبلوني وقد قام بالفعل بجمع معلومات وافرة عن الشارخة ذات القيمة العالية . ويقوم قسم الأغذية البحرية بتحسين طرق وتجهيز واستغلال منتجات الأسماك العمانية . ويقوم قسم الأوشياتوغرافيا بدراسة الموارد السمكية العمانية . أما قسم البيئة البحرية فيقوم بإجراء الدراسات التي تساعد على إيجاد فهم أفضل لمناطق توالد الأصناف ذات الأهمية التجارية كما انه يختص بدراسة السلاحف البحرية . ويضم المركز مكتبة مزودة بأجهزة كمبيوتر لمساعدة العاملين بالمركز على الحصول على أحدث المطبوعات في مجال تخصصهم بالإضافة الى صالة عرض لأسماك تشكل حلقة الوصل ما بين مركز العلوم البحرية والسمكية والمواطنين .

وتوفر جامعة السلطان قابوس احتياجات المركز من التدريب عبر برنامج تعاون مشترك . وسوف تعمل الجامعة على تخريج الطلبة من ذوي التدريب المناسب خلال عامين . كما سيقوم المركز بدور في تدريب هؤلاء الطلبة من خلال التسهيلات المتاحة فيه الى جانب توفير التطبيق العملي لمشروعات الطلبة الدارسين في مجالات العلوم البحرية والسمكية . ويتمتع المركز بصلات وثيقة مع المؤسسات الحكومية العمانية الأخرى مثل مجلس حماية البيئة وموارد المياه ، فضلا عن شركات الصيد العمانية ، بالإضافة الى ذلك يعمل المركز على خلق علاقات عمل وتعاون على نطاق البرامج الاقليمية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية مثل برنامج أسماك التونة في المحيط الهندي والباسيفيكي والبرامج الدولية مثل برنامج المسح الذي تقوم به سفينة البحوث «فردتجوف نانس» والتي تعمل الدول مجتمعة من خلالها على إيجاد فهم أفضل لمواردها البحرية . وسوف يستمر مركز العلوم البحرية والسمكية في النمو كما سيظل يعمل على وضع الأسس المثلى لإدارة الموارد البحرية مما سيساعد على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البحرية وبالتالي توفير الغذاء والدخل للمواطنين العمانيين جيلا بعد جيل .

المياه :

شهد قطاع المياه تطورا كبيرا خلال السنوات الماضية حيث أولت الحكومة اهتماما متزايدا لهذا القطاع ، ففي عام ١٩٧٠ بلغ انتاج المياه في منطقة العاصمة ١٥٦ مليون جالون منتجة من الآبار إلى ان تم انشاء محطة تحلية المياه بالغبرة فارتفع الانتاج الى ١٠٠٢ مليون جالون عام ١٩٧٧ ثم زاد الى ٢٤٥٨,٦ مليون جالون عام ١٩٨٠ وبلغ عام ١٩٨٥ نحو ٦٣٦٤ مليون جالون . وفي المنطقة الجنوبية زاد انتاج المياه من ٤٣٩,٦ مليون جالون عام ١٩٧٧ الى ٥٤٢,٥ مليون جالون عام ١٩٨٠ ثم الى ١٥١٧,٩ مليون جالون عام ١٩٨٥ . هذا وتقوم الحكومة بمد أنابيب توزيع المياه في العديد من المدن ويجري توسيع هذه الشبكات بصفة مستمرة ، كذلك أنشأت الحكومة في عدد من القرى صنابير مياه عامة في وسط القرى ، وفي بعض القرى الأخرى يتم توزيع مياه الشرب بواسطة سيارات نقل المياه . وبلغت جملة الاستثمارات المنفذة في الخطة الخمسية الثانية ٩٣,١ مليون ريال عماني . أما الاستثمارات المعتمدة لقطاع مياه الشرب في الخطة الخمسية الثالثة فتبلغ ٧١ مليون ريال عماني .

أهم أهداف وسياسات قطاع مياه الشرب :

- ١ - الالتجاء الى محطات تحلية مياه البحر كمصدر لمياه الشرب كحل انتقالي في الحالات التي يزيد فيها استهلاك المياه عن معدل انتاج المياه الطبيعية .
- ٢ - العمل على ترشيد استهلاك المياه .

أهم المشروعات المعتمدة لهذا القطاع :

- ١ - توسيع شبكات توزيع المياه في العديد من المدن .
- ٢ - اضافة وحدة تحلية مياه لمحطة الغبرة بتكلفة اجمالية ٣٢ مليون ريال عماني .
- ٣ - حفر العديد من الآبار في المناطق النائية .
- ٤ - حفر ٢٥ بئرا في الجبل والنجد والساحل بالمنطقة الجنوبية .

المياه في مسقط :

- تتمثل مصادر المياه (مياه الشرب والاستخدامات المنزلية) في مسقط في الآتي :
- محطة تحلية المياه بالغبرة وتوفر ٨١٪ .

● حقول الآبار وعددها ٥٢ بئرا وتوفر ١٨٪ .

● مصفاة نفط عمان وتوفر ١٪ .

وحرصا على التنمية الدائمة لمصادر المياه في العاصمة الكبرى «مسقط» فقد تم حفر ٦ آبار للحصول على مياه صالحة للشرب بعد معالجتها بالوسائل التقنية ووفقا لأحدث الأساليب الصحية وخلطها بالمياه المنتجة من محطة التحلية بالغبرة ، وقد زادت كمية المياه المنتجة بنحو مليون جالون في ١ / ١ / ١٩٨٨ حيث بلغت نسبة الزيادة حوالي ١٠٪ .
ووصولاً إلى أعلى درجة من كفاءة التوزيع فقد تم انشاء خط أنابيب قطر ٤٠٠ مم ، وبطول يصل إلى ٨ كيلومترات يمتد من دوار نزوى حتى خزان المياه الأرضي في جامعة السلطان قابوس لإمدادها بالمياه ، كما تم توصيل المياه إلى المجمعات الحكومية والمسكن الموجودة في جنوب الغبرة بواسطة خط أنابيب طوله كيلومترين ، بالإضافة إلى تركيب خزان إضافي في العمارات .

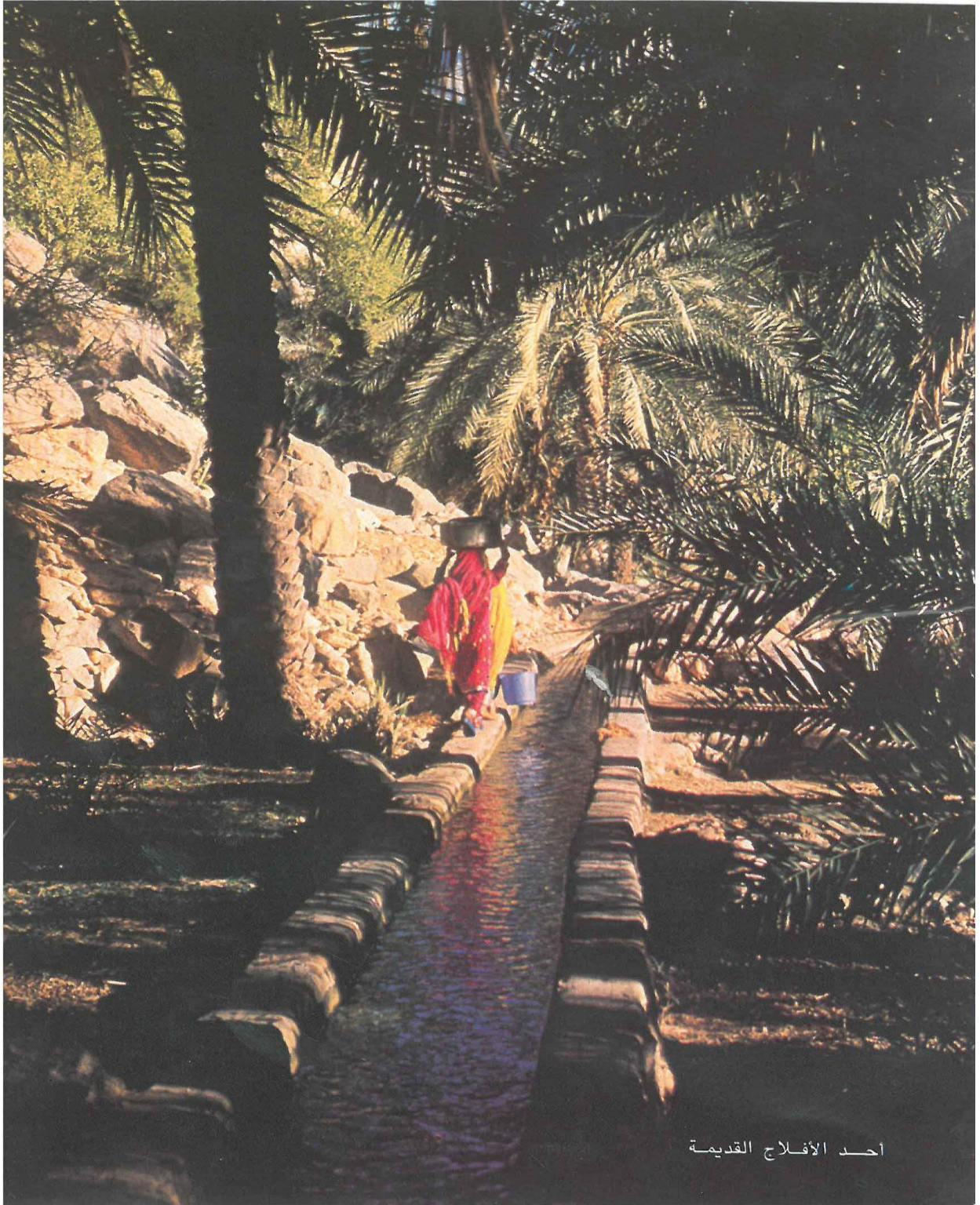
وتحظى عمليات الصيانة المستمرة لتوصيلات المياه باهتمام كبير حيث يتم الكشف الدوري على التمديدات واستبدال التالف منها أو إصلاحها حسب حالتها .

وقد بلغت أطوال الأنابيب المكونة لشبكة توزيع مياه مسقط ٦١٢ كيلومترا ، ويساهم في خدمة التوزيع ٣٧ ناقلة مياه تخدم ٤٥ منطقة تضم ١٠٥ خزانات بسعات مختلفة .

وقد زاد حجم المياه الموزعة في ١ / ١ / ٨٨ بنسبة ١٠٪ عما كانت عليه عام ١٩٨٦ .

المياه في الولايات :

حظيت الولايات باهتمام كبير من خلال تطبيق الخطط الخمسية المتتابعة للتنمية ، وفي مجال توفير مياه الشرب والمياه اللازمة للاستخدامات المنزلية يوجد حتى الآن ١٣ محطة لتحلية المياه موزعة على ولايات : [المضيبي - صور - جعلان بني بو علي ، جعلان بني بو حسن ، منطقة مدركة ، مناطق جدة الحراسيس ، مناطق السعدنات والدقم والشوعير وأنفون ، هيماء من ظهر الجازر إلى الذرف ، ومن وادي الذرف إلى وادي روثب ، جزيرة مصيرة ، جزيرة كوريا موريا] ، هذا بالإضافة إلى عدد كبير من الآبار المنتجة والتي تبلغ في مجموعها ١٧٥ بئرا موزعة على جميع ولايات السلطنة .



أحد الأفلاج القديمة

الكهرباء :

يعتبر قطاع الكهرباء من أهم القطاعات المكونة للاقتصاد القومي باعتباره القوة المحركة لعجلة الحياة الاقتصادية . ويمتد استخدام الكهرباء الى جميع القطاعات باعتباره مصدرا للطاقة هذا فضلا عن الاستخدامات المنزلية للطاقة الكهربائية والتي لا يمكن الاستغناء عنها على مدار أربع وعشرين ساعة يوميا .

ونظرا للتوسع في استخدام الطاقة الكهربائية فقد اهتمت الحكومة الرشيدة بقطاع الكهرباء اهتماما بالغاً مما كان له عظيم الأثر في ارتفاع معدلات نمو هذا القطاع منذ بداية السبعينات وحتى الوقت الحاضر . فلقد زاد إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة في المحطات الحكومية من ٨ ملايين كيلو واط / ساعة في عام ١٩٧٠ الى ١٥٤ مليون كيلو واط / ساعة في عام ١٩٧٥ ، ثم الى ٨١٨ مليون كيلو واط / ساعة في عام ١٩٨٠ ثم الى ٢٤٥٦ مليون كيلو واط / ساعة في عام ١٩٨٥ .

ولقد اتسع نطاق توزيع الكهرباء فشمّل ولايات متعددة خارج منطقة العاصمة حيث تم توصيل الكهرباء الى معظم الولايات فزاد إجمالي الطاقة الكهربائية الموزعة من ٧,٥ مليون كيلو واط / ساعة في عام ١٩٧٠ الى ١٤٥,٦ مليون كيلو واط / ساعة في عام ١٩٧٥ ثم الى ٧٢٩,٦ مليون كيلو واط / ساعة في عام ١٩٨٠ ثم الى ٢٣١٠,٥ مليون كيلو واط / ساعة في عام ١٩٨٥ هذا بالإضافة الى الطاقة الكهربائية التي تنتجها وتستهلكها شركة تنمية نفط عمان .

ومحطات الكهرباء الحكومية موزعة في السلطنة بحيث يخص منطقة العاصمة ٥٣٦,٩ ميجاوات تشكل نسبة ٥٧,٢٪ من إجمالي الطاقة في المحطات الحكومية والتي بلغت ٩٣٨,٢ ميجاوات في عام ١٩٨٥ ويخص المنطقة الجنوبية ٨٤,٤ ميجاوات بنسبة ٩,٠٪ ، ويخص محافظة مسندم ٢٨,٠ ميجاوات بنسبة ٣,٠٪ والباقي وجملته ٢٨٩,٠ ميجاوات بنسبة ٣٠,٨٪ موزعة على ٢٢ مدينة بمختلف الولايات ، وقد تم توصيل الكهرباء إلى هذه المدن اعتباراً من عام ١٩٧٨ .

وتعتمد محطات الغبرة والرسيل ووادي الجزي في تشغيلها على الغاز الطبيعي المنقول بالأنابيب من حقل جبال .

ولقد اعتمدت الخطة الخمسية الثانية (٨١ - ١٩٨٥) لقطاع الكهرباء استثمارات قدرها ٩٢,١ مليون ريال عماني وبلغت جملة الاستثمارات المنفذة في هذا القطاع نحو ١٤٠,٧ مليون ريال عماني خلال سنوات

الخطة الثانية بنسبة تنفيذ ١٥٣,٠٪، وتبلغ جملة الاستثمارات المعتمدة في الخطة الخمسية الثالثة نحو ١٢٨,٠ مليون ريال عماني .

أهم أهداف وسياسات قطاع الكهرباء :

- ١ - زيادة اجمالي الطاقة الكهربائية المركبة في المحطات الحكومية .
- ٢ - التوسع في برنامج امداد الولايات بالكهرباء .
- ٣ - الاستمرار في اعتبار الغاز الطبيعي القوة المحركة الرئيسية لتوليد الطاقة الكهربائية في المناطق التي يتوفر فيها خطوط أنابيب الغاز الطبيعي .
- ٤ - ترشيد استهلاك الكهرباء .

أهم المشروعات المعتمدة لقطاع الكهرباء :

- ١ - توسيع شبكات توزيع الكهرباء في المدن والقرى بتكلفة اجمالية قدرها ٦,٧ مليون ريال عماني .
- ٢ - نقل واحلال وشراء مولدات الديزل بين المدن والقرى بتكلفة اجمالية قدرها ٧,٧ مليون ريال عماني .
- ٣ - تركيب وحدة توليد كهرباء اضافية في محطة الرسيل بتكلفة اجمالية قدرها ١٤,٠ مليون ريال عماني .

خدمات الكهرباء في مسقط :

توجد في العاصمة محطتان لتوليد الطاقة ، محطة الغبرة ، ومحطة الرسيل ، وحرصا على تنمية مصادر الطاقة لمواكبة التوسع المطرد في مسقط العاصمة ، فلقد تم شراء وتركيب ثلاثة توربينات غازية قدرة كل منها ٨٣ ميجاوات لرفع كفاءة وقدرة محطة الرسيل .
وفي مجال توزيع الطاقة تم تمديد ٤١٠ كيلومترات من الخطوط الهوائية والكابلات الأرضية «جهد عالي ومنخفض» ، كما تم تجديد ٣٩ كيلومترا أخرى ، كذلك تم انشاء محطة محولات ضخمة بالوادي الكبير بالاضافة الى تركيب ٢٧١ محولا آخر ذات أحجام وسعات مختلفة في عدد من المناطق .
وبفضل هذه التوسعات فقد تمت الاستجابة الى جميع طلبات المشتركين كما زاد عدد المشتركين الجدد وارتفعت الطاقة الموزعة بحوالي ٨٠ ألف ميجاوات / ساعة .

المنطقة الجنوبية :

المصادر الأساسية للطاقة الكهربائية في المنطقة الجنوبية تتمثل في

خمس محطات رئيسية : (صلالة - ريسوت - مرباط - سدح - كوريا موريا) .

وقد شهدت المنطقة الجنوبية مجموعة من المشاريع لتنمية مصادر الطاقة تمثلت في تركيب وتشغيل مولد جديد للطاقة في محطة سدح ليرتفع عدد المولدات بالمحطة إلى ٤ مولدات مما أدى إلى رفع طاقتها الانتاجية إلى ١٠٠٠ كيلووات .

كما تم شراء وتركيب وتشغيل أربعة مولدات في جزيرة كوريا موريا ، طاقة كل منها ١٣٤ كيلووات ، وقد ارتفعت الطاقة المنتجة في المنطقة الجنوبية في ١/١/١٩٨٨ بمقدار ١٠٪ مقارنة بما كانت عليه عام ١٩٨٦ . وفي مجال توزيع الطاقة فقد تم تمديد خطوط هوائية وكابلات أرضية «جهد عالي ومتوسط ومنخفض» بلغت جملة أطوالها ٦١ كيلومترا ، وذلك علاوة على شبكة توزيع في جزيرة كوريا موريا ، كما تم تركيب ٣٩ من المحولات ذات أحجام وسعات مختلفة ، وتم ربط محطتي صلالة وريسوت على التوازي .

وقد أدت هذه التوسعات في انتاج الطاقة الكهربائية وخدمات توزيع الطاقة إلى زيادة عدد المشتركين وتلبية كافة الطلبات الجديدة ، وبلغت نسبة الزيادة في الطاقة الموزعة في ١/١/١٩٨٨ (١١٪) مقارنة بما كانت عليه عام ١٩٨٦ .

الطاقة الكهربائية في الولايات :

مصادر الطاقة الرئيسية في الولايات تتمثل في مجموعة من محطات توليد الطاقة تنتشر في ولايات : [الخابورة - وادي الجزى - إزكي - آدم - نزوى - بهلا - المضبيبي - المضيرب - الكامل والوافي - صور - بلاد بني بوحسن - مصيرة] .

وقد شهدت هذه المناطق جهودا مكثفة لتنمية مصادر الطاقة في الولايات تمثلت في تركيب مولد في كل من [نزوى - بهلا - صور - المضبيبي] ، بالإضافة إلى مولدين في الكامل ، ومولد لكل من شناس وإزكي .

كما تم توصيل ولايات الرستاق والسويق والمصنعة بشبكة كهرباء مسقط ، وعبري وشناس بشبكة كهرباء وادي الجزى . وقد أدت هذه السياسة في تنمية مصادر الطاقة إلى زيادة الطاقة المنتجة من الكهرباء في يناير ١٩٨٨ بنسبة ٤٧٪ مقارنة بما كانت عليه عام ١٩٨٦ .

وفي مجال توزيع الطاقة بالولايات فقد تم تمديد خطوط هوائية جهد

عالي بلغت اطوالها ٣٢٥ كيلومترا ، كما تم انشاء ١٠ محطات محولات ذات جهود وسعات مختلفة في بركاء ، والمصنعة ، والسويق ، والمعبيلة بالسبيب ، وضنك ومازم بعبري ، وحيل المناذرة في ينقل ، ومدينة ينقل والسنيانة بعبري ، وحفيت بصحم .

الشؤون الاجتماعية :

لقد شهد قطاع الشؤون الاجتماعية خلال العام الماضي العديد من الانجازات من خلال مجاله الرئيسيين وهما مجال الرعاية الاجتماعية الذي يندرج تحته الضمان الاجتماعي والرعاية الخاصة ومساعدات الاغاثة والمساعدات الطارئة والابحاث الاجتماعية والتنمية الاجتماعية ويندرج تحتها مشروعات موارد الرزق والمشروعات التنموية وبرامج التوعية ودراسات الاحصائيات الاجتماعية .

الضمان الاجتماعي :

يعد الضمان الاجتماعي أحد أهم أوجه الرعاية الاجتماعية ، حيث يضم القانون حاليا جميع الفئات التي تستحق معاشا ضمانيا . لذا فان الضمان الاجتماعي قد اتسع نطاقه وقد أصبح مظلة واقية للذين قست عليهم الأيام فقد كفل لهم أن يعيشوا في راحة مكفولة بالضمان . وتشير الاحصاءات أن حالات الضمان بدأت تأخذ في الزيادة والتطور خلال الخمس سنوات الأخيرة حيث بلغت جملة الحالات خلال عام ١٩٨٧م عدد «٣٥٧٤٧» حالة صرف لها حوالي عشرة ملايين ونصف .

مساعدات الاغاثة

تتعرض مناطق السلطنة لعوامل مناخية متقلبة في بعض فصول السنة ينتج عنها حدوث كوارث طبيعية وأخرى غير ذلك حيث تنقسم هذه الكوارث الى نوعين : كوارث طبيعية ، وكوارث غير طبيعية ، ونظرا لما تسببه هذه الكوارث من أضرار بالغة بالمواطنين فإن السلطنة لا تآلو جهدا نحو تقديم المساعدات اللازمة لهؤلاء المواطنين المتضررين ، وقد تكون هذه المساعدات مادية أو عينية وذلك لتخفيف وطأة آثارها على نفوسهم وتعويضهم عما لحق بممتلكاتهم من أضرار .

كما تقوم حكومة صاحب الجلالة باتخاذ التدابير اللازمة نحو مواجهة هذه الكوارث ومعالجتها وتمكين من يتعرضون لها من العودة إلى حياتهم الطبيعية في أسرع وقت ممكن ، ولا يقتصر الأمر على المساعدات المادية فقط بل يتعدى ذلك الى تقديم المساعدات العينية .

وتشير الاحصاءات الى أن عدد حالات الكوارث الفردية بلغت خلال العام المنصرم «١٨٧» حالة أما الجماعية فكان عدد حالاتها «١٠٨» حالات كما بلغ عدد حالات الكوارث العامة ١٩٨ حالة وتمثل الأمطار والسيول



مركز التأهيل بالخوض

أعلى نسبة من مجموع حالات الكوارث حيث بلغت حالاتها ٢٤٠ حالة يليها الحرائق والعواصف والرياح .
 أما بالنسبة للمساعدات الفورية والطارئة فهي تقدم للحالات التي يستوجب الأمر ضرورة اتخاذ إجراءات فورية بشأنها دون انتظار نتيجة البحث الاجتماعي وإجراءاته وهي بمثابة تطبيق عملي لمبدأ المرونة في العمل حيث تقوم الدوائر بصرف مساعدات نقدية فورية بجانب المساعدات العينية ، وذلك لسد الحاجات الملحة لبعض المواطنين وأسرهـم لحين الانتهاء من البحث وتقديم المساعدة المستحقة لهم وموعد صرفها .

رعاية المرضى والمسنين

يولي قطاع الشؤون الاجتماعية فئات مرضى الجذام والمصابين بعايات والمسنين جل اهتمامه ، ومن أجل هذا تمارس دائرة الرعاية الخاصة التي أنشئت عام ١٩٨٠ دورها الهام في رعاية تلك الفئات لتحقيق مبدأ المساواة والتكافؤ نحو توفير فرص الحياة الكريمة للجميع وكان لزاماً أن يجد المعوق جسدياً أو ذهنيّاً ظروفًا ملائمة للتعليم والكسب داخل مجتمعه ، فهناك داران لمرضى الجذام إحداهما في سمائل والأخرى في الرستاق ، حيث

تتوفر بهما كافة الاحتياجات الأساسية من مأكّل وملبس وإقامة ، لحين شفائهم من مرضهم إلى جانب الرعاية الصحية التي تقوم الدولة بتوفيرها بالتعاون مع وزارة الصحة حيث يتم الفحص الطبي اللازم بشكل دوري لهم بواسطة أطباء متخصصين إضافة إلى أن أسرة هؤلاء المرضى تلقى الرعاية الكاملة من قبل الدولة حيث تتلقى هذه الأسر معاشات ضمانية شهرية وفق الشروط والقواعد المنظمة لها .

كما يلقي أبناء مرضى الجذام الذين تم إيداع أحد معيّلهم داخل إحدى الدارين كل رعاية واهتمام حيث تقوم الدائرة المختصة باختيار الأسرة البديلة التي ستقوم برعايتهم فبعد اتخاذ إجراءات البحث الاجتماعي لهؤلاء الأبناء ولهذه الأسر لمعرفة مدى صلاحية هذه الأسرة التي ستقوم برعاية هؤلاء الأبناء ومدى التزاماتها تجاه من تقوم برعايتهم مقابل مساعدة مالية من الدولة يقوم الباحث الاجتماعي بزيارة هذه الأسرة للوقوف عن كثب على مدى قيامها بالواجبات والالتزامات وكذلك التعرف على الصعوبات التي تواجه هذه الأسرة وتقديم المساعدة لها .

ولا يقتصر الأمر نحو تقديم الخدمات لمرضى الجذام داخل الدور فحسب بل يتعدى ذلك إلى رعايتهم خارج الدور ومتابعتهم وتوجيههم لتجنب العدوى والانتظام في العلاج ومراجعة الطبيب المختص في المواعيد المحددة و بانتظام . وهؤلاء الذين اجتازوا فترة العلاج يمكنهم الاختلاط بالمجتمع ولا يخشى منهم من العدوى ، وقد بلغت عدد الحالات خارج الدور حوالي ١٣٤ حالة .

رعاية المعوقين :

أما بالنسبة لمجال رعاية المعوقين وتحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص وحق هذه الفئة من الرعاية الاجتماعية فقد شهد عام ١٩٨٧م إنجازات عديدة أهمها افتتاح مركز رعاية وتأهيل المعوقين بالخوض والمشاركة في الحلقة الدراسية بشأن تطور سياسات وبرامج التأهيل الاجتماعي والمهن للنساء المعوقات في الشرق الأوسط بالأردن والمشاركة في الدورة الرياضية للالعاب ستوك مانديفيل الدولية وفي معسكر المعوقين ضمن فعاليات الأسبوع العربي الخليجي الثاني للعمل الاجتماعي . كما تم دفع قيمة الأجهزة التعويضية لعدد ٢٥ حالة بعد أن أسفر البحث الاجتماعي عن عدم مقدرة أصحابها على دفع ثمنها وتمثل في عدد ١٣ كرسيًا متحركًا و ١٢ نظارة طبية .

مركز تأهيل ورعاية المعوقين

تحقيقاً لمبدأ التكافؤ والمساواة واستغلال القدرات المعطلة في المجتمع

وانطلاقاً من الاهتمام الذي يوليه قطاع الشؤون الاجتماعية نحو تطوير وتحديث أساليب العمل الاجتماعي والخطط القائمة والمستقبلية في الخدمات والأنشطة التي تقدم للمعوقين جاءت فكرة هذا القطاع نحو انشاء مركز تاهيل ورعاية المعوقين الذي تم افتتاحه أثناء احتفال البلاد بعيدها الوطني السابع عشر المجيد ، وقد تم تجهيزه بأحدث الأجهزة العلمية والتقنية ليتماشى مع ما أنشئ من أجله بهدف توفير الخدمات اللازمة للأفراد المعوقين بجميع أنحاء السلطنة وتمكينهم من استعادة قدراتهم على مباشرة أعمالهم الأصلية أو أداء أي عمل مناسب لحالاتهم وذلك في حدود ما تبقى لديهم من قدرات وإمكانات ليصبحوا مواطنين صالحين منتجين يعتمدون على أنفسهم في معيشتهم وتدريب فئات المعوقين واستثمار ما لديهم من قدرات وذلك للارتقاء بمستوى الاقتصاد القومي ومن ثم تأهيلهم مهنيا وتخفيف أثر الإعاقة وتلطيف أثرها في الحياة وإشعار الشخص المعوق بأن فرص الحياة الكريمة أمامه متعددة كما هي متعددة أمام غيرهم من الأشخاص الأسوياء وإتاحة الفرص للأشخاص المعوقين بتقوية أواصر الصداقة والمودة والاخاء بينهم وبين زملائهم من الأشخاص الأسوياء واعداد الكوادر من الأشخاص المعوقين للعمل في المؤسسات والوزارات المختلفة بعد تخرجهم وتعليم الأشخاص المعوقين مبادئ القراءة والكتابة وتدريبهم على النطق .

التنمية الاجتماعية :

تعد التنمية الاجتماعية من أبرز أنشطة قطاع الشؤون الاجتماعية باعتبارها تمثل المحور الثاني من محاور العمل الاجتماعي بعد الرعاية الاجتماعية ، وقد كانت السلطنة واحدة من الدول الرائدة التي أخذت بهذا الأسلوب ، وبالتالي تكفلت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتحقيق الأهداف المنشودة من التنمية الاجتماعية حيث أن التنمية تعتمد على اكساب الأفراد مهارات يمكنهم من خلالها الاعتماد على أنفسهم بدلا من الاعتماد على الغير ، كما أن التنمية - كمفهوم اجتماعي - تهدف الى اشراك المواطنين في المساهمة في سد احتياجات بيئتهم وذلك من خلال تضافر الجهود الأهلية وتعميق روح التعاون بينهم وتركيز فكرة العمل الاجتماعي التطوعي ويتم تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية من خلال :

١ - مشروعات الأسر المنتجة .. ويهدف هذا المجال إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس والبعد كل البعد عن الاتكالية ونتائجها السلبية وذلك لرفع مستوى الأسرة وتحسين دخلها وظروف حياتها المعيشية بحيث تصبح وحدة منتجة كما ان إقامة مثل هذه المشروعات

المنتجة تجعل الأسرة أكثر استقرارا في بيئتها ومصدرا من مصادر زيادة الدخل .

فمشروعات الأسر المنتجة هي المشروعات التي تعتمد على المهارات اليدوية والتي تعتمد على تحويل الخامات الى سلع ذات قيمة خصوصا المنتجات البيئية والحرف الوطنية أما مشروعات موارد الرزق فهي المشروعات التي تعتمد في دخلها على التجارة البسيطة كالمشاريع التي تقيمها الوزارة مثل الأكشاك التجارية - الصناديق لمن لا تتوفر لديهم المهارة اليدوية للإنتاج أو من هم في سن لا يسمح لهم بالعمل وقد بلغ عدد المشروعات القائمة خلال عام ١٩٨٧ «٥٠» مشروعا .

٢ - في إطار خطة تجميع الطاقات والامكانيات للنهوض بالمجتمعات المحلية فان قطاع الشؤون الاجتماعية يقوم بتشجيع القيادات المحلية على مبدأ التعاون فيما بينهم بالمشاركة مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والوزارات الأخرى للمساهمة في إقامة مشروعات تخدم بيئتهم وذات منفعة عامة لأهل المنطقة مثل إقامة المجالس العامة وتسوير المقابر وإقامة المغاسل والمظلات وإقامة المسابح والمصليات وغير ذلك من المشروعات .

حيث تعد هذه المشروعات بمثابة تحسين مستوى القرية العمانية وتطويرها في شتى المجالات التي يهتم بها قطاع الشؤون الاجتماعية والعمل ويوفر لها كل الامكانيات المتاحة نظرا لما تحققه من نتائج كبيرة في خدمة مجتمعاتنا القروية والبدوية والجبلية .

وتنمية هذه المجتمعات وتطوير وتقديم الخدمات لها لا يتم بأسلوب عشوائي ولكن طبقا للدراسات الميدانية والبحوث الحقلية التي تقوم بها الدوائر المعنية في قطاع الشؤون الاجتماعية ويرتبط ارتباطا وثيقا بتضافر جهود أفراد المجتمع وتوحيد هذه الجهود للعمل المشترك وتوحيد هذه الجهود في إطار خطة متكاملة الأهداف وتجميع الطاقات . وقد بلغت مساهمة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في هذه المشروعات خلال عام ١٩٨٧ حوالي ثمانية وعشرين ألفا وسبعمئة ريال عماني لتنفيذ عدد «٢٣» مشروعا بينما بلغت مساهمة الأهالي حوالي تسعة وثلاثين ألفا وثمانمئة ريال عماني ، وبلغت مساهمة الجهات الأخرى حوالي خمسمئة ريال عماني .

وتولي سياسة العمل الاجتماعي في السلطنة الانسان العماني أهمية كبيرة بغرض الارتقاء به وتنمية قدراته الذاتية وحثه على التغيير والاعتماد على نفسه وحديث وذلك بهدف مساعدته على مواكبة عصره والتخلي عن العادات والتقاليد التي تعوق حركة التطوير والتنمية .

المرأة العمانية :

استأثرت المرأة العمانية باهتمام حكومة صاحب الجلالة ايماننا بأن المرأة هي نصف المجتمع وركيزة أساسية في بناء ونهضة وتقدم البلاد سواء من حيث دورها في تربية النشء وإعداد الأجيال أو مساهمتها في تنمية المجتمعات المحلية بالسلطنة .

وقد تجسد اهتمام الدولة بالمرأة العمانية في الرعاية التي أولتها إياها في شتى المجالات منذ فجر النهضة المباركة عام ١٩٧٠ والتي شملت جميع نواحي الحياة ، حيث بدأت المرأة في ممارسة نشاطات عديدة استعادت معها دورها بكل ثقة ، فقد وفرت لها الدولة كل الإمكانيات وأتاحت لها الفرصة كاملة لتقف الى جانب الرجل وتشارك بفعالية في مسيرة التنمية ، كما وفرت لها الفرصة الكاملة في التعليم والعمل ، فتقلدت المناصب الهامة في الدولة ، ويوجد حاليا مجموعات من النساء العمانيات وصلن الى مراكز متقدمة من السلم الوظيفي الى جانب الطبيبات والمهندسات ، كما التحقت المرأة العمانية بجهاز الشرطة .

وقد منحت المرأة العمانية كل أنواع الرعاية على أسس من التراث والتقاليد الإسلامية وفي خطوط عريضة مماثلة للرعاية التي تمنح للمرأة في المجتمعات المتطورة ، فمن الناحية القانونية منحت المرأة العمانية حقوقا متساوية تماما مع الرجل سواء بالنسبة للأجر أو تكافؤ الفرص في التعيين بالوظائف المدنية على أسس من الكفاءة والخبرة .

وفي اطار الاهتمام الذي توليه السلطنة لرعاية المرأة العمانية ، انشئت أول جمعية للمرأة العمانية في منطقة العاصمة عام ١٩٧٠ ، وقد تم إشهار الجمعية في العام التالي لانشائها .

وقد جاء انشاء جمعية المرأة العمانية بهدف النهوض بمستوى المرأة صحيا وثقافيا واجتماعيا ، وقد قامت الجمعية بفتح فصول لمحو الأمية وعقد ندوات ومحاضرات في كافة المجالات التي تخص المرأة ، وعقد دورات داخلية في التدبير المنزلي والحيافة وغيرها من الأنشطة النسوية ، كما تقوم الجمعية بإقامة الأسواق الخيرية التي يذهب عائدها الى المحتاجين ، كما حظي الطفل بنصيب كبير من اهتمام الجمعية وتجسد ذلك في انشاء روضة للأطفال وذلك لمساعدة الأم العاملة .

وقد ساهمت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في عام ١٩٧٧ بجانب مادي لانشاء مقر جديد لجمعية المرأة العمانية بمحافظة مسقط تكلف انشاؤه (٦٣٢٨٧) ريالاً عمانياً ، كما تساهم الوزارة بمبالغ كمعونات في برامج وأنشطة الجمعية ، وتقوم بتنفيذ برامج التدريب والتأهيل

النسوي بهدف رفع المستوى المعيشي للأسرة العمانية وذلك من خلال التوسع في نوعيات معينة من المهن مثل الحياكة وأشغال الابرّة واحياء الصناعات الوطنية .

وفي عام ١٩٧٨ نظمت الوزارة أول مؤتمر نسائي في السلطنة شاركت فيه قيادات النشاطات النسوية ، وقد أكد هذا المؤتمر على أهمية دور المرأة العمانية ومشاركتها في دفع عملية التنمية ، كما قامت الوزارة بتدريب (٦٠) فتاة وسيدة من عضوات الجمعية على أعمال الحياكة والتدبير المنزلي والتثقيف الصحي ، هذا الى جانب افتتاح مراكز للتأهيل والتدريب النسائي ، حيث تم تدريب وتأهيل حوالي (١٣٩) متدربة في هذه المراكز قدمت لهن بعد التخرج معدات ونقود لتتحولن إلى أسر منتجة .

وفي اطار التفاعل بين المرأة العمانية وهذه الجمعيات ، فإن السنوات الأخيرة قد شهدت اقبالا شديدا من قبل المواطنات العمانيات للانضمام الى جمعيات المرأة العمانية والمساهمة في أنشطتها المختلفة التي تخدم المجتمع العماني . فأصبحت جمعية المرأة العمانية تضم حاليا أكثر من (٤٠٠) عضوة مقارنة بـ (٣٥) وقت انشائها في عام ١٩٧٠ ، كما تضم جمعية المرأة العمانية في صلالة بالمنطقة الجنوبية أكثر من (٤٠٠) عضوة أيضا ، أما جمعية المرأة العمانية في البريمي فتضم أكثر من (١٥٠) عضوة .

وتقوم الجمعية بدور هام في مجال توعية المرأة فتصدر مجلة شهرية باسم (العُمانية) تهتم بشؤون المرأة بالإضافة الى النشرات ومجلات الحائط ، كما تقوم بالمشاركة مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في اعداد البرنامج التثقيفي الذي يهدف الى توعية المرأة في المناطق النائية ، وذلك لرفع مستواها في كيفية تربية الطفل على أسس صحية سليمة . وتحرص جمعيات المرأة العمانية على عقد الندوات للقيادات النسائية في السلطنة ، وقد كان آخر هذه الندوات ، الندوة التي عقدتها مؤخرا جمعية المرأة العمانية حول تنمية القيادات النسائية وشاركت فيها (٢٧) عضوة من القيادات النسائية تمثل المرأة العمانية .

وقد خرجت هذه الندوة بمجموعة من التوصيات الهامة ، من بينها : ضرورة تطوير العمل بالجمعيات النسائية وتطوير مشاركة المرأة في النشاطات الاجتماعية ، كما أوصت الندوة بدراسة أهداف وخطط الجمعية في المرحلة السابقة واعادة صياغتها في ضوء احتياجات المجتمع العماني ، وذلك بالتنسيق مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ، وقد حظيت المرأة العمانية بتقدير واحترام المنظمات الدولية ، فقد اشاد المركز الاقليمي للخدمة الاجتماعية لغرب آسيا في تقرير له ، صدر



تشارك المرأة العمانية في اللقاءات والمؤتمرات على المستوى الخليجي والعربي والعالمي

مؤخرا ، بدور المرأة العمانية الفعّال ومشاركتها الايجابية في بناء ونهضة بلادها ووصف هذا الدور بأنه عامل من عوامل الانتاج في البلاد ، وقال : ان المرأة العمانية تشارك في مختلف نشاطات الحياة في المجتمع العماني . ويتقدم المجتمع العماني بثبات نحو مستقبل أفضل وأكثر إشراقا ، والمرأة العمانية كنصف المجتمع تتقدم بنفس الثبات نحو هذا الغد المشرق الذي تساهم بنفسها في صنعه من خلال عملها وثقافتها ، ولا شك ان النشاط النسائي في السلطنة سيشهد نفس التطور والتقدم ما دام هناك ايمان قوي بقيمة هذا النشاط في خدمة المجتمع .

التدريب المهني :

تنبع سياسة السلطنة في اعداد الشباب العماني فنيا ومهنيا من ايمانها بأن الانسان هو عماد الأمة وهو المحرك الأول لها الذي يسمو بها إلى أعلى درجات التقدم والرقى .

ومن هذا المنطلق حرصت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ان يأتي عملها في اعداد الكوادر الوطنية متمشيا مع فكر القيادة الحكيمة حيث سارعت في نشر التعليم المهني عن طريق معاهد التدريب والتي وصلت حتى الآن الى تسعة معاهد في دارسيت والسيب وصحم والمصنعة وعبري وإبرا ونزوى وصور وصلالة .

وقد تم تطوير الدراسة بالمعاهد اعتبارا من العام الدراسي (٨٥ / ٨٦) الى المستوى الثانوي لكي تواكب التطورات الجديدة في كافة الأنشطة الاقتصادية من حيث استخداما أحدث النظم والأساليب المتطورة . كما بلغ عدد الطلاب الملتحقين بمعاهد التدريب المهني حتى الآن بالقسمين الفني والتجاري حوالي (٢٨٤٣) طالبا .

وسيشهد هذا العام تخريج حوالي ٧١٢ طالبا من حملة الدبلوم الثانوي الفني والتجاري والذين يعتبرون النواة الأولى بهذا المستوى من التعليم الفني بعد رفع مستوى الدراسة في هذه المعاهد . وبعد الاقبال الكبير الذي طرأ على التعليم الفني والمهني بالبلاد وسياسة الدولة في تنويع التعليم فان لدى الوزارة خطة لانشاء معهدين للتدريب المهني ، الأول : سيكون في منطقة الداخلية بسمازل ، والآخر : سيكون في منطقة الرسيل الصناعية لرفع المستويات والاختبارات المهنية بهذه المنطقة .

كما سيتم اعتبارا من العام الدراسي القادم (٨٨ / ٨٩) اضافة تخصص الكمبيوتر الى معاهد التدريب المهني .

كما سيتم تطوير دراسة اللغة الانجليزية بالمعاهد وذلك على ضوء الاتفاقية التي تم التوقيع عليها مؤخرا مع الحكومة البريطانية والتي تنص على تطوير اللغة الانجليزية بهذه المعاهد بتكلفة اجمالية ٤٦٣ ألف جنيه استرليني .

كذلك إجراء بعض التوسعات في المعاهد بهدف زيادة الطاقة الاستيعابية .

كما تم مؤخرا التوقيع على اتفاقية توريد أجهزة تعليمية للتبريد والتكييف بهدف تطوير الدراسة بهذا التخصص وهو تخصص التبريد والتكييف .



طلبة يتدربون تدريباً فنياً

وبعد دراسة متطلبات السوق العماني من الأيدي العاملة الوطنية وما تتطلبه الأنشطة الاقتصادية المختلفة من أيدٍ وطنية ذات كفاءة عالية ، فقد تم إنشاء كلية عمان الفنية الصناعية لكي تساهم في تحقيق أهداف عامة تؤثر بفاعلية على التكوين الاقتصادي والاجتماعي وأهداف خاصة ترتبط بالفرد الخريج وتقدمه . وتتبع الكلية عدة تخصصات ، مثل : التشييد والبناء ومسح كميات والمعمار والطرق والمساحة الأرضية والتبريد والتكييف وصيانة وخدمة الآلات والمعدات وميكانيكا الإنتاج وميكانيكا السيارات والكهرباء والالكترونيات والبرمجة وتحليل البيانات والكيمياء والفيزياء والأحياء ومختبرات المدارس والمعاهد والمحاسبة وإدارة الأعمال والتسويق .

وسوف تبدأ اعتباراً من العام الدراسي القادم (٨٩/٨٨) الدراسة في تخصص الفندقية .

ونظراً لازدياد الطاقة الاستيعابية بالكلية بعد الاقبال الجيد من الشباب العماني على التعليم المهني فقد تم مؤخراً التوقيع على عدد من الاتفاقيات حول تطوير الدراسة بالكلية .

المواصلات :

لا شك ان قطاعات الطرق والموانئ والمطارات من أهم عناصر البنية الأساسية اللازمة لاجداث التنمية الاقتصادية . وبخاصة في الأقاليم والولايات الداخلية كما انها ضرورية للنشاط التجاري بصفة عامة ، بالنظر الى كبر مساحة سلطنة عُمان وانتشار القرى السكانية في اقاليم متباعدة منها فإن شبكة الطرق اللازمة لخدمتها كبيرة نسبيا . لذلك فقد استوعب قطاع الطرق بمفرده نسبة كبيرة من المصروفات الانمائية منذ بداية عصر النهضة المباركة في يوليو عام ١٩٧٠ ، وقد بلغت جملة الاستثمارات المنفذة في قطاع الطرق في فترة تنفيذ الخطة الخمسية الثانية (٨١ - ١٩٨٥) حوالي ٢٨١,٨ مليون ريال عماني بنسبة ٢, ١٠٪ من جملة الاستثمارات المنفذة للقطاع الحكومي .

وقد بلغت جملة أطوال الطرق المعبدة بالأسفلت في آخر عام ١٩٨٠ نحو ١٦٢٢ كيلومترا ارتفعت في آخر عام ١٩٨٥ الى ٣٥٤٧ كيلومترا منها ٣٨٠ كيلومترا طرق مزدوجة ، وكذلك فقد ارتفعت أطوال الطرق الممهدة من ١٤٧٠٣ كيلومترات نهاية عام ١٩٨٠ الى ١٨٢٨٠ كيلومترا نهاية عام ١٩٨٥ .

وبالنسبة للموانئ فقد تم زيادة طاقتها الاستيعابية مما كان له أكبر الأثر في زيادة جملة البضائع المفرغة من السفن ، ففي ميناء قابوس ارتفعت جملة البضائع المفرغة من ١,٦٣ مليون طن شحن عام ١٩٨٠ الى ٣,٢٤ مليون طن شحن عام ١٩٨٥ ، وفي ميناء ريسوت ارتفعت جملة البضائع المفرغة من ١,٣٤٤ ألف طن شحن عام ١٩٨٠ الى ٤١٩,٨ ألف طن شحن عام ١٩٨٥ .

الطرق :

ان شبكة الطرق الحالية في عمان تعد نجاحا لجهود هندسية فذة وضخمة بما في ذلك الطريق الذي تم شقه عبر جبال مسندم الوعرة والمؤدي الى مدينة خصب وطريق آخر يؤدي إلى قمة هضبة الجبل الأخضر والطريق الأسفلتي الممتد لمسافة ألف كيلومتر والذي يربط بين مسقط وصلالة مرورا بالمناطق الصحراوية غير المأهولة بالسكان في جنوب عمان . ولقد تم خلال السنوات الأخيرة تطوير شبكة الطرق في منطقة العاصمة الى الحد الذي جعلها تضارع أحدث شبكات الطرق في العالم اذ حلت الطرق السريعة ذات الثلاث حارات محل الطرق



الطريق الى مطار صلالة الحديث

الأحادية ، كما أسهمت الجسور العلوية في تخفيف حدة الاختناقات المرورية عند التقاطعات . وفي إطار الجهود الرامية لربط شبكة الطرق العمانية بمثيلتها في دولة الامارات العربية المتحدة تم مد طريق مزدوج طوله ٣٣٢ كيلومترا عبر مدينة صحار الى «خطمة ملاحه والوجاجة» على الحدود بين الدولتين ، وفي المنطقة الداخلية من عمان نجد أن هناك طريقا أسفلتيا يمتد من نزوى مروراً بولايات عبري والبريمي الى أن يلتقي بشبكة الطرق في دولة الامارات العربية المتحدة ، وعلاوة على ذلك هناك طرق أسفلتية تربط بين كل من مسقط وقريات وميناء صور في الجنوب الشرقي ، وإلى جانب الطريق الأسفلتي الذي يربط بين مسقط وصلالة نجد أن للمنطقة الجنوبية شبكة الطرق الخاصة بها والتي يجري حالياً

توسيعها في اتجاه الغرب وخاصة عبر المناطق الجبلية الوعرة الممتدة في اتجاه الحدود مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، وفي اتجاه الشرق حتى مدينة مرباط .

وهناك أيضا شبكة طرق أسفلتية تمتد من السهل الساحلي وصولا الى المناطق الجبلية ، وفي اطار الخطة الخمسية الحالية يتم التركيز بصفة خاصة على شبكات المواصلات في المناطق الريفية كما تقرر استمرار العمل في بناء اثنين من الطرق الجديدة الممتدة عبر جبال الحجر وذلك لربط المدن الواقعة على ساحل الباطنة بالمدن الموجودة في المنطقة الداخلية .

وقد شهد عام ١٩٨٧ اهتماما كبيرا بالتوسع في شق الطرق الجبلية الصعبة والطرق الترابية عبر الولايات في اطار تنفيذ برامج الخطة الخمسية الثالثة ، وقد شملت هذه الطرق التي تم تنفيذها ولايات (أدم ، بهلا ، الحمراء ، عبري ، سمائل ، قريات ، نخل ، العوابي ، الرستاق ، دما والطائيين ، وادي بني خالد ، صحرار ، لوى ، الخابورة ، ينقل ، ضنك) .

وقد بلغت جملة أطوال هذه الطرق ٤٠٠ كيلومترا معظمها طرق جبلية ، وقد استدعى شق هذه الطرق القيام ببرنامج ضخم في التفجير ، وبذلك بلغت كمية التفجير خلال عام ١٩٨٧ (٩٦ ألف متر مكعبا) . وتقع أعمال صيانة الطرق وتحسينها ضمن البرنامج الذي يتم تنفيذه في اطار الخطة الخمسية الثالثة . وقد بلغ اجمالي الطرق التي تمت صيانتها وتوسيعها خلال عام ١٩٨٧ «١٠٤٦٣ كيلومترا» من الطرق الترابية ، و٤ آلاف كيلومتر من الطرق الأسفلتية .

وفي المنطقة الجنوبية تم انجاز مشروع طريق المغسيل / فيورس بطول ٧٨ كيلومترا بالاضافة الى مشروع ازدواجية طريق صلالة/ ريسوت ومشروع طريق صلالة / المعمورة . وما زال هناك العديد من مشاريع الطرق في اطار الخطة الخمسية الثالثة (٨٦ - ٩٠) وهي :

- ١ - المرحلتان الخامسة والسادسة من طرق صلالة الداخلية .
- ٢ - طرق الرستاق الداخلية ٢٦ كيلومترا .
- ٣ - طرق المصنعة الداخلية وطرق السويق وصحم والخابورة ٧٤ كيلومترا .
- ٤ - طرق عبري / نزوى وطرق لوى / شناص بطول ٧٤ كيلومترا .
- ٥ - طرق سمائل وقلهات / طيوي بطول ٢٢,٤ كيلومتر .
- ٦ - طرق مرباط / سدح / حديين بطول ٨٢ كيلومترا .
- ٧ - الطرق الداخلية لولايي إبراء والكامل بطول ٣٢ كيلومترا .



شبكة الطرق الكثيفة بحي روي التجاري

٨ - طرق عراتي / رخيوت - ضلكوت بطول ٤١ كيلومترا .
وفي اطار خدمات النقل الداخلي تتولى شركة النقل الوطني العماني
المملوكة للدولة تسيير اسطول ضخم من السيارات والحافلات تخدم
العاصمة «مسقط» ، كما تربط بين مسقط العاصمة والمدن والولايات في
جميع أنحاء السلطنة ، ويضم اسطول النقل الداخلي حوالي ٢٥٠ سيارة
لنقل الركاب ، كما يضم هذا الاسطول أيضا سيارات مجهزة للمسافات
الطويلة يتوافر بها كل التسهيلات للمسافرين على خط مسقط / صلالة .

المطارات وخدمات الطيران المدني :

شهدت المطارات وخدمات الطيران تطورا ملحوظا ، إنصب
بالدرجة الأولى على مشاريع التوسعات وتحسين الأداء والتدريب ، وقد
شمل هذا النشاط مطار السيب الدولي ومطار صلالة والمطارات الداخلية ،
كما امتد ليشمل قطاع الأرصاد الجوية لما له من تأثير كبير على سلامة
الطيران المدني والملاحة .

مطار السيب الدولي :

انتهت في ديسمبر ١٩٨٥ أعمال المرحلة الثانية من مشروع توسعة

مبنى مطار السيب الدولي والتي اشتملت على تشييد مبنى جديد للخطوط الداخلية وصالة جديدة لجمهور المودعين والمستقبلين وانشاء مظلة وواجهة تجميلية على امتداد مبنى المطار .

وفي اطار الأعمال والتحسينات الاضافية بمطار السيب الدولي ، فقد تم الانتهاء من تحديث نظام امدادات مياه الشرب بمنطقة المطار ونظام المياه المستخدمة في أعمال الاطفاء وتحسين نظام إنارة ساحة وقوف الطائرات وزيادة قدرة الطاقة الكهربائية الاحتياطية بالمطار وتوسعة ساحة وقوف الطائرات الخفيفة والمواقف العامة المخصصة لانتظار السيارات وتوسعة وتحسين مطعم المطار .

ومن أهم الانجازات التي تم تحقيقها بمطار السيب الدولي ما يلي :

- انشاء محطة راديو للترددات العالية جدا في صحار مزودة بأجهزة التحكم عن بعد ساعدت في تحسين الاتصالات جو / أرض بدرجة كبيرة بمنطقة ساحل الباطنة ومنطقة مسندم .
- أدى التوسع في استخدام الحاسب الآلي في المهام التشغيلية والادارية بمراقبة المنطقة الى توفير كثير من الجهد البشري و احراز نتائج عالية لم يكن من الممكن تحقيقها يدويا .
- تحديث أجهزة المساعدات الملاحية بمطار السيب الدولي بتركيب جهاز جديد للمرشد اللاسلكي بالدوبلر / جهاز قياس المسافة ، وجهاز جديد للهبوط الآلي للمدرج (٠٨) وادخال اجراءات جديدة للاقترب الآلي . وقد أدى استخدام هذه الأجهزة الى تحسينات كبيرة في كفاءة التشغيل بخدمات الحركة الجوية بالمطار .
- تركيب وتشغيل نظام أنوار الاقتراب للمدرج (٠٨) من الفصيلة الأولى ونظام مبيانات مسار الاقتراب الدقيق للمدرج (٠٨) ، (٢٦) .
- اجراء عدة تعديلات و اضافات بدليل معلومات طيران عمان نتيجة لادخال اجراءات الاقتراب الآلي الجديدة والتغييرات التشغيلية الأخرى مع المحافظة على المستوى العالي جدا في اعداده حتى يظل محتلا لمكانته كواحد من أفضل أدلة معلومات الطيران في العالم . وقد ارتفع عدد المشتركين في الدليل الى (١٥٧) مشتركا في جميع أنحاء العالم .
- زيادة الطاقة الحالية للمقسم الهاتفي اس . ال ١ للمطار بنسبة ١٠٠٪ حيث ارتفع عدد الخطوط من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ خط وزيادة عدد الخطوط الرئيسية الخارجة إلى ٦٠ خطا والداخلية إلى المقسم من ٢٢ إلى ٤٠ خطا ، مما أدى إلى تحسين تسهيلات طلب الأرقام الخارجية بدرجة كبيرة .
- تم نقل محطة الارسال إلى موقع جديد شمال المطار وتوفر هذه المحطة الاتصالات على التردد العالي جدا من الأرض الى الجو والاتصالات بعيدة



ناقلات تخزين النفط في ميناء قابوس بمطرح

المدى على التردد العالي . وقد تم بالموقع الجديد توفير تسهيلات متطورة للتخزين وأعمال ورش الصيانة .

- تحديث نظام المرشد اللاسلكي في كل من قهود وصور وتحسين المواصفات الخاصة بمواقع كافة المساعدات الملاحية الأخرى بالداخل .
- التوسع في تسهيلات التحكم الفني ومعداته وتركيب منصات جديدة للمعدات بمركز مراقبة المنطقة لخدمة هذه التوسعات .

مطار صلالة :

في إطار البرنامج الضخم للتوسعات بمطار صلالة فقد انتهت أعمال مشروع تشييد مبنى جديد متكامل للركاب وبدأ تشغيله باستقباله لأفواج الركاب . ومن أهم النتائج التي تترتب على هذا البرنامج فتح مطار صلالة للرحلات الجوية الدولية .

كما تم الانتهاء من مشروع تحسين تسهيلات الشحن باكتمال تشييد مبنى البضائع وتسويره واكتمال مبنى المخازن الرئيسية . ومشروع مبنى الإطفاء والانتقاذ وتشييد مساعدات التدريب على مكافحة الحرائق التي تشتمل على حجرة الدخان وبرج الصعود . وتوسيع تسهيلات الصيانة بإنشاء مبنى جديد لمكاتب قسم الصيانة بالمطار .

وباكتمال هذه المشاريع فقد أصبح مطار صلالة قادرا على استيعاب ٢٥٠ راكبا في الساعة الواحدة في كل اتجاه .
وتتضمن خطة التطوير المستقبلية تمديد المدرج وانشاء ممر فرعي مواز وساحة اضافية لوقوف الطائرات . وشراء سيارات للاطفاء وزيادة قدرة الطاقة الكهربائية الاحتياطية . وتحسين بعض الأجهزة مثل تشييد نظام بسيط لأنوار الاقتراب ومنارة لاسلكية لا اتجاهية ذات قوة عالية . ومقسم هاتف الكتروني أتوماتيكي .

المطارات الداخلية :

استمرت المطارات الداخلية في كل من خصب والبيعة والبريمي وصور ومصيرة في أداء مهام استقبال الرحلات الداخلية بكفاءة وحافظت على المستويات التشغيلية القياسية المطلوبة طوال العام .

وللتوسع مستقبلا في خدمات الخطوط الداخلية قامت المديرية العامة للطيران المدني والأرصاد الجوية بعمل مسح لأرض الهبوط في عبري التابعة لشرطة عمان السلطانية بغرض وضع التوصيات الخاصة بتحديث التسهيلات المتاحة والترتيبات الأمنية المطلوبة لعمليات الطيران المدني بأرض الهبوط هناك حتى يتسنى للشركة العمانية لخدمات الطيران البدء في رحلاتها الجوية إلى عبري .
ومن ضمن الترتيبات الأمنية اللازمة لمطار البيعة قامت المديرية بإنشاء سور أمني جديد حول المطار .

خدمات الأرصاد الجوية

رادار الطقس في مصيرة :

في إطار التحديث المستمر لأجهزة الأرصاد الجوية ، فقد تم شراء رادار للطقس وتم تركيبه في جزيرة مصيرة .
هذا والجدير بالذكر ان هذا الرادار يكتسب أهمية خاصة كنوع من الانذار المبكر في رصد ومتابعة مسار وقوة الأعاصير والعواصف المدارية ، التي عادة ما تؤثر على المنطقتين الشرقية والجنوبية من السلطنة ، وتسبب في الحاق الأضرار بالأرواح والممتلكات .
وفي مجال التنبؤات الخاصة بالأحوال الجوية ، فإنه يتم اعدادها على اسس منتظمة وفقا للآتي :
- تنبؤ جوي عام للطقس في السلطنة يعد ٣ مرات يوميا ويوزع على الاذاعة العمانية والتلفزيون والصحف .

- تنبؤ منطقة بحري للمناطق الساحلية على خليج عمان وبحر العرب
يعد ٣ مرات يوميا ويوزع على ميناء قابوس ، وميناء ريسوت ، والشرطة
البحرية ، شركة تنمية نفط عمان
- تنبؤ منطقة جوي للسلطنة يعد مرتين يوميا ويوزع على مركز المراقبة
الجوية ، برج المراقبة الجوية ، الشركة العمانية لخدمات الطيران ،
خدمة معلومات الطيران ، سلاح سلطان عمان الجوي ، طيران الشرطة ،
المطار السلطاني الخاص ، مكتب الأرصاد الجوية في مصيرة ومطار
صلاة .

- موجز أسبوعي بتوقعات الطقس للسلطنة يعد مرة واحدة أسبوعيا .
- يعد يوميا حوالي ٣٠ حافطة تنبؤات لاستخدام شركات الطيران التي
تسير رحلات جوية منتظمة كما يعد ٢ حافطة تنبؤات لشركات الطيران
التي تسير رحلات غير منتظمة .
- لقد تم تركيب نظام حديث لتوضيح الصور المرئية الملونة التي ترد عن
طريق القمر الصناعي في مطار السيب الدولي . وقد أثبت هذا النظام
فعاليته وفائدته بالنسبة للمتنبئين الجويين فيما يختص بتحديد أماكن
تجمعات السحب التي تكون أقل أو أكثر حرارة أو برودة من تلك المحيطة
بها .

الموانئ :

زادت الطاقة الاستيعابية لمينائي قابوس وصلالة نتيجة للجهود
المبذولة في رفع كفاءة الأداء في موانئ السلطنة وزيادة حركة النشاط
الاقتصادي في البلاد .

وقد شهد ميناء قابوس ازديادا ملحوظا في حركة البضائع المتداولة منذ
عام ١٩٨٠ ، انعكاسا لزيادة حركة النشاط الاقتصادي في البلاد وتطورها
فضلا عن وجود شبكة حديثة من الطرق ، مما أدى إلى زيادة حركة
الواردات والصادرات فضلا عن التوسع الملحوظ في نشاط إعادة
التصدير .

ويأتي في إطار الخطة الخمسية الثالثة مشروع جديد لتوسعات ميناء
قابوس حيث يتم خلال الخطة إنشاء رصيف إضافي عميق بتكلفة إجمالية
٣ ملايين ريال عماني .

وخلال عام ١٩٨٧ تم إضافة قاطرتي سحب جديدتين تم بناؤهما في
أحواض بناء السفن بأسبانيا وتم تشغيلهما بالميناء .

وفي إطار تحديث العمل بميناء قابوس فقد تم باستخدام الحاسب الآلي
تطبيق الأنظمة الخاصة بإدارة الحاويات ونظم محاسبة المخازن
والمشتريات .

الاتصالات والبريد :

الخدمة البريدية :

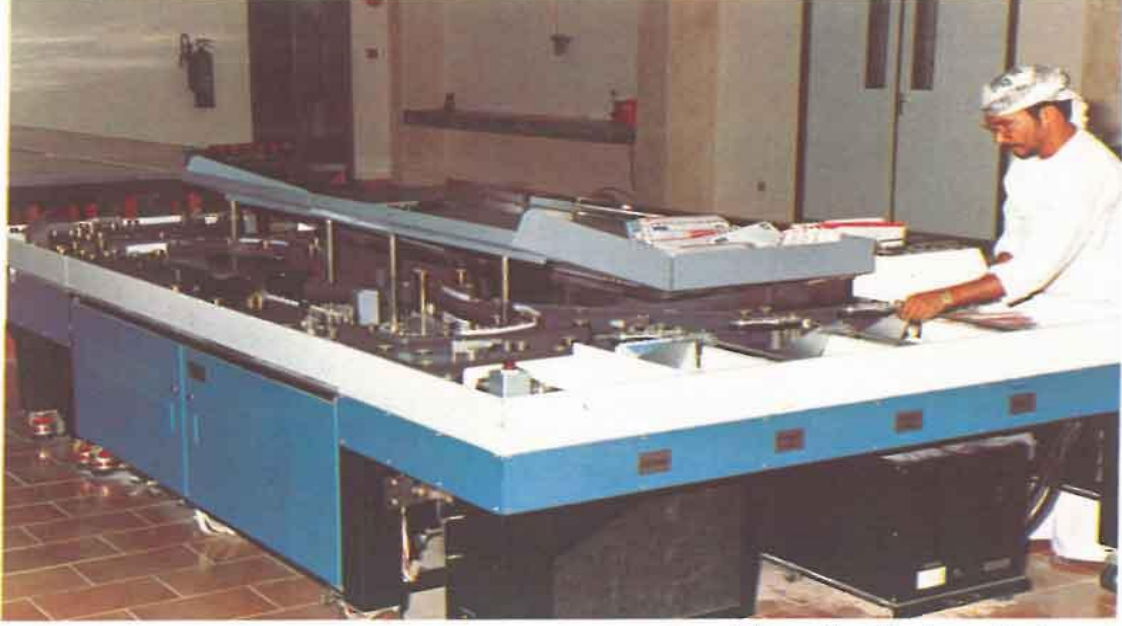
مما لا شك فيه أن البريد - رغم التطور الكبير في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية - يحتفظ دوما بأهميته كقناة للاتصال بسعر زهيد وبطرق متعددة . وللبريد في السلطنة أهمية خاصة إذ لا تزال بعض المناطق النائية لا تتوفر فيها خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية مما يجعل البريد يلعب دورا فعالا وعلى هذا الأساس فإن حكومة صاحب الجلالة راعت في جميع خططها التنموية إعطاء البريد عناية خاصة ليكون على مستوى احتياجات المواطنين أينما حلوا على هذه الأرض الطاهرة .

وفي الخطة الخمسية الثانية قامت السلطنة بإنشاء مبنى البريد المركزي بالقرب من مطار السيب الدولي الذي يختص بأعمال تبادل البريد الوارد والصادر من وإلى السلطنة وكذلك التبادل بين كافة المكاتب البريدية داخل البلاد .

وبالنظر إلى البيانات الإحصائية للحركة البريدية الواردة والصادرة في السلطنة نشاهد أن التصاعد الكلي للأرقام والبيانات يبدو واضحا على مدار سنوات النهضة المباركة منذ عام ١٩٧٠م حيث ان هذه الأرقام تعتبر مقياسا صادقا لحجم التبادل البريدي المتدفق يوميا على المكاتب البريدية .

أنواع الخدمات البريدية :

تنحصر الخدمات البريدية أساسا في الرسائل الصادرة والواردة المسجلة منها والعادية بالإضافة إلى الطرود ، كما تختص وزارة البريد والبرق والهاتف بإصدار طوابع بريدية لتخليص الرسائل وبيع هذه الاصدارات على جمهور الهواة في داخل البلاد وخارجها . وفي سبيل تطوير وتحديث الخدمة البريدية وتمشيا مع النظم البريدية العربية والمالية الحديثة قامت السلطنة في أغسطس عام ١٩٨٥ بإدخال خدمة البريد السريع في البلاد . ولقد أولت الحكومة اهتماما خاصا بهذه الخدمة ووفرت لها كل إمكانيات نجاحها نظرا لما توفره هذه الخدمة من سرعة عالية وأمان ودقة في توصيل الرسائل والمواد البريدية إلى الجهات المعنونة إليها .



يتم فرز البريد في مكتب البريد الرئيسي بالسبب

ومما تجدر الإشارة إليه أن خدمة البريد السريع تعتبر من الخدمات البريدية الحديثة على مستوى العالم أجمع حيث ظهرت في إطار التطور البريدي العالمي بعد أن لاحظت الإدارات والمنظمات البريدية ظهور بعض شركات النقل الخاصة التي أدخلت ضمن أنشطتها عمليات نقل وتوزيع البريد ، وحيث أن النظم والقوانين البريدية العالمية توصي بمنح الإدارات البريدية حق احتكار نقل وتوزيع البريد ، لهذه الأسباب نشأت خدمة البريد السريع الدولي مع بداية العقد الماضي وقامت وزارة البريد والبرق والهاتف بتطبيقها منذ عام ١٩٨٥ . وفيما يتعلق بحركة تبادلها عربيا ودوليا ، فلقد تم إبرام اتفاقيات تبادل هذه الخدمة مع مجموعة كبيرة من دول العالم المطبقة لها إذ بلغ عددها خمسين دولة عربية وأجنبية ، هذا وتواصل الحكومة عقد مثل هذه الاتفاقيات بصفة مستمرة لتوسيع شبكة تبادل هذه الخدمة دوليا .

عدد مكاتب البريد وتطورها :

بما أن مكتب البريد هو الأساس في توفير الخدمة البريدية لجمهور البريد فقد حرصت وزارة البريد والبرق والهاتف على أن يكون هدفها الأول هو نشر الخدمة البريدية في ربوع عمان ، وتوفير هذه الخدمة للمواطن العُماني أينما وجد على أرض السلطنة . وبفضل الله وتوفيقه

تحقق الكثير مما كنا نصبو إليه حيث بلغ عدد مكاتب البريد في الوقت الراهن سبعين مكتبا في حين لم يكن قبل عام ١٩٧٠م في السلطنة بأسرها سوى مكتب بريد واحد في مسقط وبعد افتتاح مكتب بريد صلالة في المنطقة الجنوبية في عام ١٩٧٠ توالى افتتاح خمسة مكاتب بريدية تمهيدا لانتشار الخدمة البريدية ليصل عدد المكاتب البريدية مع نهاية عام ١٩٨٧ إلى سبعين مكتبا .

أما بالنسبة للقرى النائية فإن الحكومة تقوم بالتعاقد مع المواطنين للقيام بمهمة الوكلاء البريديين وتقديم الخدمة البريدية في المناطق النائية من خلال ما يسمى بالوكالات البريدية أو وكالات التوزيع الأهلية أسوة بما هو معمول به في كثير من بلدان العالم . وتتم دراسة حجم الحركة في هذه الوكالات لتقرر على ضوءها حاجة المنطقة الى مكاتب بريد متكامل الخدمات ، ويبلغ عدد الوكالات البريدية العاملة في القرى النائية حاليا (٣٤) وكالة .

ولما كان الهدف الذي تسعى الحكومة إلى تحقيقه هو توفير أفضل الخدمات للمواطنين فإنها الى جانب المكاتب والوكالات البريدية التي أنشأتها في شتى أرجاء البلاد قامت بتوفير صناديق إيداع الرسائل في أنحاء السلطنة ليتسنى للمواطن إيداع رسائله فيها . هذا إلى جانب توفير صناديق البريد الخاصة التي يتم عبرها توزيع الرسائل والمواد البريدية الواردة لجمهور البريد ، وذلك تحقيقا لمزيد من الراحة للجميع .

أما بالنسبة لصناديق إيداع الرسائل فقد كان عددها في نهاية عام ١٩٧١م (٣٠) صندوقا ، وارتفع العدد الى (١٦٨) صندوقا في عام ١٩٨٠ ليصل الى (٤٢٣) صندوقا مع نهاية العام الماضي ١٩٨٧ .

وتشير الاحصائيات البريدية إلى أن صناديق البريد الخاصة كان عددها (١٢٠٠) صندوق في نهاية عام ١٩٧١ ليبلغ هذا العدد (٣٣٨٠٠) صندوق مع نهاية عام ١٩٨٧ .

الكفاءات الوطنية :

ان طبيعة العمل في هذا القطاع تستلزم توافر الكادر البشري الكفاء للقيام بإدارة وتشغيل خدمة البريد بالمستوى المطلوب وإدراكا من الحكومة لأهمية هذا الجانب فقد سعت باهتمام لخلق كادر فني من المواطنين يختص بالأعمال البريدية بمختلف أنواعها وذلك من خلال إيفادهم في بعثات دراسية ودورات تدريبية سواء في المعاهد أو مراكز التدريب المهني في البلاد أو خارجها في إطار ما تنظمه الاتحادات

والمنظمات البريدية العالمية والاقليمية من حلقات دراسية والدورات التدريبية والندوات في مجال العلوم البريدية والادارية والمحاسبية .
أما بالنسبة إلى سياسة تعمين الوظائف في قطاع البريد فإن الدولة سعت جاهدة لتوظيف أكبر عدد ممكن من المواطنين في مختلف الوظائف حيث بلغت نسبة التعمين حتى نهاية العام الماضي ٩٣٪ .

الخطط المستقبلية

لتطوير الخدمة البريدية :

كما سبق القول فإن للبريد اهتماما خاصا في جميع الخطط التنموية ، وتمشيا مع هذه السياسة التي أرسى قواعدها حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم فإن الخطة الخمسية الثالثة (١٩٨٦ - ١٩٩٠) تضمنت العديد من المشروعات لنشر الخدمة البريدية وتطويرها لتحقيق مستوى رفيع للأداء البريدي على أوسع نطاق .
وفيما يلي موجز عما تضمنته الخطة في هذا الاتجاه :

محافظة مسقط

في محافظة مسقط تضمنت الخطة انشاء مكاتب بريدية جديدة في المناطق التالية :

[البستان - الوادي الكبير - الحميرية - مدينة النهضة - القرم - الخوير - بوشر - العذبية - الخوض - الوطنية والغبرة] .. كما تضمنت الخطة إجراء بعض التوسعات في مكتب بريد السيب ليتسنى تلبية احتياجات المواطنين المتزايدة لمختلف الخدمات البريدية .

المناطق الداخلية

في المناطق الداخلية تضمنت الخطة اضافة بعض التوسعات إلى مكاتب بريد عبري وصحار وصور إدخال بعض الاضافات في المكاتب الأخرى التي أنشئت خلال الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية ، كما تضمنت انشاء (١٨) مكتبا بريديا فرعيا في كل من :

[سرور - بركة الموز - نزوى الجديدة - هيماء - الجازر - الأشخرة - القابل - رأس الحد - عبري الجديدة - الرميس - البداية - ودام الساحل - مجيس - صحار - فتجا - سناو - السنية والمدة] .

ولقد تم خلال العام الأول للخطة الخمسية الثالثة افتتاح فروع بريدية في المناطق التالية :
[بركة الموز - هيماء - الأشخرة - السنينة] ، كما تم افتتاح المبنى الجديد لمكتب بريد فنجا .

المنطقة الجنوبية

في المنطقة الجنوبية تضمنت الخطة اضافة طابق علوي إلى مكتب بريد صلالة المركزي وادخال اضافات جديدة إلى مكتبي بريد ثمرية وطوي اعتر ، وانشاء فروع بريدية جديدة في العوقدين والسعادة والدهاريز وميناء ريسوت .

محافظة مسندم

تضمنت الخطة انشاء مبان حديثة لمكتبي بريد دباء ومدحاء وافتتاح فرع بريد جديد في بخاء .

مشاريع أخرى :

هذا وتضمنت الخطة الخمسية الثالثة لوزارة البريد والبرق والهاتف أيضا تركيب اعداد اضافية من صناديق البريد الخاصة في العديد من المكاتب حسب الحاجة واطافة تجهيزات بريدية حديثة .

الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية

انشئت الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم ٤٣ / ٨٠ كهيئة حكومية مستقلة تتمتع بشخصية اعتبارية ولها مجلس ادارة برئاسة وزير البريد والبرق والهاتف وعضوية عدة جهات حكومية حددها المرسوم السلطاني المشار اليه وكان لذلك أثر في دفع عجلة تنمية الاتصالات في البلاد بشكل مطرد وتزامن انشاء هذه الهيئة مع بداية الخطة الخمسية الثانية مما مكنها من البدء في وضع خطة طموحة للنهوض بمرفق الاتصالات خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية .

١٢١ ألف خط سعة المقاسم

وقبل أن نتطرق إلى ما وصلت إليه خدمات الاتصالات من مستوى رفيع

نستعرض بإيجاز ما كان عليه الوضع بالنسبة لخدمات الاتصالات قبل عام ١٩٧٠ حتى نتمكن على ضوء ذلك من الخروج بتصوير عن الجهود التي بذلت والأموال التي استثمرت للارتقاء بمرفق الاتصالات في البلاد الى مستواه الحالي ، ففي الوقت الذي لم يكن فيه في عام ١٩٧٠ سوى ٥٠٠ خط هاتفي مقتصر على مدينتي مسقط ومطرح ، مع ١٤ خط تليكس وعدد يسير من القنوات للاتصالات الخارجية ارتفع عدد الخطوط في عام ١٩٧٥ إلى ٣٧٠٠ خط وزادت سعة المقاسم المجهزة إلى ١٢٠٠٠ خط واستمر النمو بشكل مطرد ليصل عدد الخطوط العاملة إلى ١٥٠٠٠ في عام ١٩٨٠ وإلى ٦٦٦٨٠ في نهاية شهر مارس من العام الحالي في الوقت الذي ارتفعت فيه السعة المجهزة للمقاسم الى مائة وواحد وعشرين ألفا وثمانين خطا موزعا على مختلف مناطق البلاد .

ومما يجدر ذكره أن التقنية التي تستخدمها السلطنة في تطوير شبكاتها هي أحدث تقنية من نوعها في مجال الاتصالات والمعروفة بالتقنية الرقمية .

ولم يقتصر اهتمام الهيئة على تطوير وتحديث الاتصالات على مسقط فحسب بل شمل أيضا معظم المناطق النائية ، وعندما يتصور أحدا أنه لم يكن يوجد على الإطلاق أي نوع من الاتصال الهاتفي في المناطق النائية قبل عام ١٩٧٠ يستطيع عندئذ تقدير مدى التطور الذي حدث في هذا المجال عندما يعلم أن ما لا يقل عن ٧٣ مدينة وقرية في شتى أنحاء البلاد تتمتع اليوم بأحدث خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية . وإلى جانب هذا كله فإن السلطنة التي لم يكن يربطها بالعالم الخارجي قبل عام ١٩٧٠ سوى عدد محدود من خطوط التليكس فإنها تفتخر اليوم بوجود أحدث شبكة من نوعها للاتصالات الدولية متمثلة بمقاسم دولية ومحطات أرضية للاتصالات الفضائية ومحطات أخرى ساحلية للاتصالات البحرية .

الخطة الخمسية الأولى ١٩٧٦ - ١٩٨٠

بدأ تنفيذ الخطة الخمسية الأولى بتشغيل ١٩ مقسما جديدا في يونيو ١٩٧٦ وفي الوقت نفسه تم توسيع الشبكة الخارجية في منطقتي مسقط والجنوبية لتوفير الخدمات الهاتفية الإضافية للمواطنين ، ونظرا لتزايد حركة الاتصالات الداخلية والدولية تم انشاء محطة أرضية محلية للأقمار الصناعية بسعة ٢٤ قناة في المنطقة الجنوبية لتعمل الى جانب المحطة الأرضية للاتصالات الدولية التي سبق افتتاحها في عام ١٩٧٦ وذلك لتوفير تسهيلات أفضل في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية كما

تم في نفس العام انشاء مركز لتدريب الكوادر العمانية في المجالات الفنية والادارية .

وفي عام ١٩٧٩ تم تشغيل مقسم تلکس آلي بسعة ١٢٠٠ خط ومقسم هاتف دولي لتوفير الاتصال المباشر بالعالم الخارجي .

الخطة الخمسية الثانية ١٩٨١ - ١٩٨٥

تم خلال الخطة الخمسية الثانية استكمال البرنامج الجديد للتنمية الخاص بتوسيع وتطوير تسهيلات الاتصالات الهاتفية بمنطقة مسقط وصلالة حيث أنشئ عدد من المقاسم الرقمية الحديثة بسعة اجمالية تبلغ ٥٢,٠٠٠ خط هاتفي في منطقة مسقط و ١٢,٠٠٠ خط في منطقة صلالة ، وانشاء شبكات مايكروويف والكوابل المحورية والالياف البحرية لربط المقاسم ، كما وفرت هذه الشبكات تسهيلات لنقل البرامج الاذاعية والتليفزيونية إلى مختلف مناطق السلطنة الى جانب التسهيلات الاحتياطية لخطط وزارة الاعلام المستقبلية لتوسيع رقعة البث الاذاعي والتليفزيوني في البلاد .

ومن أهم المشاريع الأخرى التي تم تنفيذها خلال الخطة الخمسية الثانية هي :

رفع كفاءة الكيبل المحوري «العذبية ونزوى» الذي يربط خط المايكروويف للمسافات البعيدة بين نزوى وصلالة ومسقط .

توسيع المحطة الساحلية بالوطية ، بانشاء ثلاث محطات فرعية تعمل بالتحكم عن بعد في خصب وصحار وصلالة ، لتقديم تسهيلات أفضل للسفن الموجودة في المياه الاقليمية العمانية .

توسيع مقسم التلکس ليستوعب ١٨٥٠ مشتركاً اضافياً .

انشاء مقسم دولي رقمي بسعة ١٠٠٠ دائرة قابل للزيادة ليصل إلى ٤٠٠٠ دائرة .

انشاء محطة أرضية للعمل مع الأقمار الصناعية العربية (عربسات) في نهاية عام ١٩٨٥ بالعامرات والمحطة الأرضية للأقمار الصناعية في مصيرة لتوفير الخدمات الهاتفية وتسهيل الاستقبال والارسال التليفزيوني ليصبح بذلك عدد المحطات الأرضية للأقمار الصناعية للاتصالات الدولية والخدمات المحلية بالاضافة الى نقل البرامج الاذاعية والتليفزيونية عشر محطات .

انشاء مقسم هاتفي سعة ١٠٠٠ خط في خصب لتغطية مدن وقرى محافظة مسندم وانشاء وصلة مايكروويف لربط المحطات مع مختلف مناطق السلطنة .



غرفة التحكم الرئيسية في عمان للقمر الصناعي لشبكة الاتصالات

وكما سبقت الإشارة إليه فإن الهيئة لم يقتصر اهتمامها على تطوير وتحديث الاتصالات في مسقط والمدن الرئيسية الأخرى فحسب بل شملت دائرة اهتمامها جميع المناطق في البلاد حيث تعاقدت مع الشركات العالمية لتنفيذ مشاريع الاتصالات بالمناطق الداخلية لتوفير الخدمات لـ ٥١ مدينة وقرية بمختلف الولايات بسعة كلية تبلغ ٤٥٠٨٠ خطا هاتفيا وذلك بإنشاء مقاسم رقمية جديدة ، وربط بعضها ببعض عن طريق وصلات مايكروويف وكوابل محورية وألياف بصرية .

وقد تم تشغيل جميع هذه المقاسم وهي توفر الآن الخدمات الهاتفية للمواطنين في تلك المناطق .

ولما كانت السلطنة دوما في طليعة الدول التي تحرص على تأمين أفضل سبل الراحة والرفاهية والتطور الحديث لمواطنيها فإنها لم تتخلف في تنفيذ ما اقتضته متطلبات العصر من خدمات جديدة في مجال الاتصالات إذ قامت الهيئة في مايو ١٩٨٥ بإدخال نظام الهاتف السيار الذي أصبح

الآن يغطي غالبية الطرق الرئيسية في البلاد .
وفي سبيل تحقيق الدقة في المعلومات ولمواكبة التزايد المستمر في عدد المشتركين تم ادخال كمبيوتر استعلامات دليل الهاتف .

الخطة الخمسية الثالثة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

أبرز نشاطات الهيئة في اطار الخطة الخمسية الثالثة :
قامت الهيئة بتوسيع نطاق خدمة الهاتف العمومي وذلك بتركيب ٣٥٠ هاتفا عموميا يعمل بنظام العملة في مختلف أنحاء البلاد وستقوم قريبا بإدخال ١٠٠ هاتف عمومي يعمل بنظام البطاقات لتوزيعها على مختلف المناطق حسب الحاجة .
قامت الهيئة بتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع توسيع وتطوير الخدمات الهاتفية في مختلف مدن الباطنة وقرى وتغطي الولايات والقرى التالية :

[قرى والمزارع ودغمر وبركاء ونخل والسويق والخابورة والبداية وصحم والرسحاق والعوابي والحوقين] .
حيث قامت إحدى الشركات العالمية بتوريد وتركيب مقاسم هاتفية آلية تعمل بالنظام الرقمي وإنشاء مباني حديثة لايواء المقاسم الرئيسية بينما ركبت المقاسم الصغيرة في حاويات ذات طبيعة خاصة وتم ربط هذه المقاسم بشبكات المايكروويف والكوابل المحورية .
اتسع نطاق تغطية الهاتف السيار كثيرا مما كان عليه عام ١٩٨٥ عندما أدخلت هذه الخدمة وأصبحت المناطق التالية ضمن نطاق التغطية :

[طريق الشرقية ، طريق قرى ، طريق الرسحاق ، طريق الباطنة والبريمي وعبري ونزوى إلى مسقط] .
كما تم تغطية طريق نزوى وصلالة باستثناء جزء بسيط منه وهناك العديد من المشروعات الحديثة تحت الدراسة لتنفيذها خلال الخطة الخمسية الثالثة نذكر منها :

مشروع نظام النداء الآلي ، ادخال مزيد من الهواتف العمومية بنظامي العملة والبطاقات ، مشروع توسيع وتعديل مجمع الأقمار الصناعية بالعامرات ، مشروع وصلة ارسال جديدة بنظام الألياف البصرية بين مركز الاتصالات بمطرح الكبرى ومقسمي غلاء والسيب .
كما تقوم الهيئة بدراسة تساملة تمميدا لادخال نظام ارسال المحطات في شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية لتستفيد منه الشركات والمؤسسات التجارية إلى جانب دراسة أخرى لإنشاء محطة أرضية .

التعليم :

شهد قطاع التعليم نموا سريعا خلال سنوات النهضة المباركة ،
لقد بدأ الاهتمام بالتعليم منذ اللحظة الأولى التي تولى فيها جلالة
السلطان قابوس المعظم مقاليد الحكم في البلاد .
وعلى مدى ثمانية عشر عاما من عمر النهضة تحقق الكثير في قطاع
التعليم ، هذا القطاع الذي بدأت فعالياته من التعليم في ظل الشجر إلى
رحاب جامعة السلطان قابوس بكل ما توفر لها من امكانيات علمية
وتقنية .

في أول أعوام النهضة كان التعليم في عُمان يتمثل في ثلاث مدارس فقط
تضم ٩٠٩ طلاب و ٣٠ معلما .. وكان التعليم يقتصر على بعض أبناء
مدينتي مسقط وصلالة فقط ، أما بقية أبناء عُمان فمحرومون تماما من
فرص التعليم .

ومع بداية الخطة الخمسية عام ١٩٧٥ حققت مسيرة الخير في عُمان
أولى انجازاتها فقد بلغ عدد المدارس والمعاهد ٢٦٢ مدرسة ومعهدا منها
٢١٣ مدرسة ابتدائية ، و ٤٥ مدرسة إعدادية و ٣ مدارس ثانوية ومعهد
واحد للمعلمين .

وتمضي مسيرة الخير في عُمان .. وتنطلق معها مسيرة التعليم ومع
نهاية سنوات الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٠ - ١٩٨٥) نجد أماننا
خريطة مترامية الأطراف متنوعة الأغراض للتعليم في عُمان .

لقد ارتفع عدد المدارس الحكومية للتعليم العام ليبلغ ٥٨٨ مدرسة
عام ٨٥ ، ومع العام الدراسي ٨٧/٨٨ يصبح عدد المدارس ٦٩٦ مدرسة
منها ٣٦٧ مدرسة ابتدائية و ٢٤٩ مدرسة إعدادية و ٦٢ مدرسة ثانوية .
وبلغت نسبة الاناث الى مجموع الطلاب ٤٤٪ في العام الدراسي
٨٦/١٩٨٧ بمدارس التعليم العام ، حيث يدرس ٢٤٤٦٥٧ طالبا
وطالبة ، بينما يبلغ أعضاء هيئة التدريس ١١١٤٢ معلما ومعلمة .

أما الثانوي التقني فبلغ مجموعه ثلاث مدارس وخمس كليات
متوسطة للمعلمين والمعلمات ومدرستين للتربية الخاصة .

لقد استهدفت السياسة التعليمية في السلطنة مواكبة حركة التنمية
السريعة في البلاد وتزويدها بالكوادر المؤهلة للاسهام في عملية التنمية
وبحيث لا تنفصل العملية التعليمية عن أهداف وخطط المجتمع بل
تتلاحم معها .

وهكذا اتجهت السياسة التعليمية إلى تنويع التعليم بما يتلاءم

واحتياجات المجتمع العماني ، فبالإضافة إلى التعليم العام (ابتدائي - اعدادي - ثانوي) نجد مدارس التعليم الثانوي الاسلامي ومدارس التعليم الثانوي الزراعي ومدارس التعليم الثانوي التجاري والتعليم الثانوي الصناعي والمدارس الثانوية المتخصصة والتي تقبل بين صفوفها المتفوقين من المرحلة الاعدادية ، وكليات المعلمين والمعلمات . وقد رسمت الخطة الخمسية الثالثة أهدافا محددة تتلاءم واحتياجات المجتمع العماني تتمثل في ضرورة الاستمرار في تطبيق خطة التعليم وتوسيع مداه وإطاره وبالأخص في مجالات التعليم المهني والتقني ومعاهد المعلمين .

كذلك تتضمن الخطة الخمسية الثالثة (٨٦ - ٩٠) رفع مستوى المعاهد الفنية والكليات المتوسطة ، والتركيز على صيانة المعدات والمباني وتحسينها .

ومن أهم ما تتضمنه الخطة الخمسية الثالثة ترشيد الاعتماد على العمالة الأجنبية في قطاع التعليم والتوسع في إيجاد الكوادر التعليمية المحلية ضمن إطار التوسع في الكليات المتوسطة للمعلمين وكلية التربية والعلوم الإسلامية بجامعة السلطان قابوس .

وقد اعتمدت الخطة الخمسية الثالثة انشاء كلية متوسطة للبنين في كل من منطقتي الباطنة والداخلية بتكلفة اجمالية قدرها ٢,٢ مليون ريال عماني ، كذلك إنشاء مدرسة ثانوية للبنين في منطقة الرستاق وإنشاء مدرسة ثانوية وقسم داخلي وثلاث وحدات سكنية للبنات في منطقة الظاهرة ، بالإضافة إلى إنشاء كلية متوسطة في نفس المنطقة .

إن التركيز الأساسي في السياسة التعليمية في السلطنة لم يعد يقتصر على تخريج موظفين ، أو مجرد إعداد الطلاب للدراسة في المرحلة الجامعية ، بل أصبح يهتم بالدرجة الأولى بإيجاد الكوادر الفنية القادرة على القيام بأعباء ومسؤولية التنمية في البلاد في مختلف القطاعات المهنية ، وذلك ضرورة لا مناص منها لتخفيف الاعتماد على العمالة الأجنبية في القطاعات المهنية والفنية والحرفية .

إن تخريج العامل العماني الكفاء والمدرّب والصانع العماني الكفاء والمدرّب والمزارع العماني المؤهل هي من أولى واجبات السياسة التعليمية في السلطنة الآن .

وقد حرص جلاله السلطان قابوس المعظم في لقاءاته مع أبناء شعبه وفي جولاته المتعددة بين مناطق عمان وولاياتها أن يؤكد على أهمية هذا الهدف وأن التعليم يجب أن يكون في خدمة التنمية وخدمة المجتمع . لقد أوضحت دراسات القوى العاملة الحاجة إلى أعداد كبيرة من العمانيين اللازمين للعمل في القطاع التجاري والأعمال المالية والمحاسبية

ولذلك فلقد شهدت الخطة الخمسية الثانية والخطة الخمسية الثالثة توسعات في برامج التعليم التجاري .
كما بينت دراسات القوى العاملة الحاجة إلى أعداد كبيرة من العمانيين المؤهلين مهنيا للعمل في القطاع الصناعي . واستجابة لاحتياجات المجتمع يجري التوسع في انشاء المدارس الثانوية الصناعية والكليات الفنية المتوسطة وتوجيه الطلاب إلى الالتحاق بها .

ولقد كان من نتائج هذه السياسة التعليمية حدوث تغييرات واضحة في اتجاه التعليم ، وعلى سبيل المثال فقد شهد التعليم التجاري توسعا ملحوظا وازداد اقبال الطلبة والطالبات على هذا النوع من التعليم . وهكذا ازدادت أعداد الفصول وعدد المقبولين للدراسة به ، كذلك شهد التعليم الثانوي الزراعي تطورا ملموسا استجابة لاحتياجات المجتمع وتمشيا مع الخطط التنموية في البلاد .



احدى مدارس صلالة

وقد بدأت مدارس الثانوي الصناعي في استقبال الطلاب عام ١٩٨٤/٨٣ ، وشهدت الأعوام التالية ازديادا ملحوظا في أعداد الطلاب المقبولين .

أما الكليات المتوسطة للمعلمين فبدأت عام ٧٦/٧٧ للذكور في شكل معاهد تقبل الحاصلين على الإعدادية العامة ومدة الدراسة بها كانت ٣ سنوات وبدأت الدراسة بعدد ٢٥ طالبا فقط ، ومنذ العام الدراسي ١٩٨٥/٨٤ تم تعديل نظام القبول وأصبحت تقبل الحاصلين على الثانوية العامة ومدة الدراسة بها سنتان ، وشهد عام ٧٧/٧٨ افتتاح معهد المعلمات

وفي عام ٨٦/٨٧ تطورت أعداد الطلاب في كليات المعلمين والمعلمات حيث بلغت ٨٧٤ طالبا وطالبة منهم ٤٥٧ طالبا و ٤١٧ طالبة ، وفي عام ٨٧/٨٨ بلغت جملة الطلاب والطالبات ١٣٢٣ طالبا وطالبة منهم ٧٤٥ طالبا و ٥٧٨ طالبة .

ولا يقتصر الاهتمام بالتعليم على هذه القطاعات فحسب ، بل امتد اهتمام السياسة التعليمية إلى الاهتمام بالتربية الخاصة ، فقد تم انشاء مدرسة الأمل للصم والبكم عام ٨٠/٨١ بعدد ٢٣ طالبا ، ارتفع عدد المتحقين بهذه النوعية من التعليم عام ٨٦/٨٧ إلى ١٣٠ تلميذا منهم ٩١ من الذكور و ٣٩ من الاناث ، ثم ارتفع الرقم خلال العام الدراسي ٨٧/٨٨ إلى ٢٣٠ تلميذا منهم ١٦٠ من الذكور و ٧٠ من الاناث .

جامعة السلطان قابوس

تقوم جامعة السلطان قابوس في منطقة «الخوض» بمسقط فوق مساحة من الأرض تبلغ زهاء ١٢ ألف كيلومتر مربع . وتتمتع الجامعة بشخصية اعتبارية استقلالية ، تحت إشراف مجلس الجامعة . وتقوم في حرم الجامعة ست كليات هي كالتالي :

* أولا : كلية الآداب : واختصاصاتها اللغة العربية واللغة الانجليزية ، التاريخ ، الجغرافيا ، علم الاجتماع ، الفلسفة ، الاعلام والصحافة وعلم المكتبات والوثائق .

وجاءت الأوامر السامية لجلالة السلطان قابوس المعظم بإضافة هذه «الكلية» للعناية بالجانب الأدبي من شعر وخطابة وتاريخ ولغويات والجانب التراثي للسلطنة ، ولم يكن تطبيق القرار مكلفا وإنما استوجب إعادة ترتيب وتشغيل مصادر الجامعة وامكانياتها ، وتمنح هذه الكلية شهادة «البكالوريوس» بعد أربع سنوات دراسية .

* ثانيا - كلية التربية والعلوم الاسلامية : واختصاصاتها العلوم الاسلامية ، اللغة العربية ، اللغة الانجليزية ، الفلسفة ، الاجتماع ، التاريخ ، الجغرافيا ، الاقتصاد المنزلي ، الرياضيات ، الفيزياء ، الكيمياء والاحياء ، وتمنح هذه الجامعة شهادة البكالوريوس بعد اربع سنوات دراسية ، لا سيما البكالوريوس في العلوم الاسلامية . بتخصص أصول الدين والشريعة الاسلامية والدبلوم في التربية ، ويؤهل خريجو هذه الكلية لتدريس اللغتين العربية والانجليزية والتاريخ والجغرافيا والعلوم الانسانية ويعينون في المساجد والمحاكم الشرعية والادارات الحكومية .

* ثالثا - كلية العلوم : كبرى الكليات واختصاصاتها : الرياضيات ، الكيمياء ، الفيزياء ، الاحياء وعلوم الارض ، وتمنح هذه الجامعة شهادة البكالوريوس ، بعد ٥ سنوات دراسية .

* رابعا - كلية الطب : واختصاصاتها : العلوم الطبية والتطبيب



معمل الطبيعة بجامعة السلطان قابوس

والجراحة ، وتمنح البكالوريوس بعد ٦ سنوات أخرى من التخصص في الطب والجراحة وكذلك تمنح شهادة الامتياز بعد سنة اضافية من التدريب في المستشفيات لا سيما مستشفى الجامعة ، الذي يرتبط بكلية الطب ويضم ٥٠٠ سرير وكذلك في المستشفيات الحكومية بالعاصمة والمناطق .

* خامسا - كلية الهندسة : واختصاصاتها : فروع الهندسة المدنية ، الكهربائية ، الالكترونية ، الميكانيكية ، بالإضافة الى النفط والمعادن . وتمنح هذه الجامعة شهادة البكالوريوس بعد ٥ سنوات دراسية .

* سادسا - كلية الزراعة : واختصاصاته علوم النبات ، الحيوان ، الأسماك ، التربة والمياه ، بالإضافة الى الميكنة الزراعية وتكنولوجيا الأسماك . وتمنح هذه الكلية شهادة البكالوريوس بعد ٥ سنوات دراسية .

والجامعة مراكز للمساندة هي مركز اللغات ومركز الكمبيوتر الذي يستخدم في التدريس والبحث . بالإضافة إلى شؤون الخدمات الادارية والمالية والصيانة وكذلك مركز التقنيات التعليمية ، ومكتبة الجامعة التي تضم ٢٠ ألف عنوان من الكتب وتتسع لـ ٢٥٠ ألف عنوان وهي تضم الكتب والصحف والدوريات وأجهزة وأشرطة الفيديو ومزودة بالكمبيوتر ومتصلة بالأقمار الصناعية . كما تضم المكتبة جميع الصحف والدوريات المحلية بالإضافة إلى الدوريات العلمية ، أما المراكز المساندة الأخرى للجامعة فهي مسجد الجامعة والمكتبة الاسلامية ، حيث يتواجد المرشدون الدينيون وكذلك مطبعة ومكتب للبريد ومصرف .

وتتوفر في الجامعة قاعة كبرى مدرجة ومجهزة بالصوتيات والضوئيات وتستوعب ٤٥٠ طالبا . بالإضافة إلى أربع قاعات أخرى مماثلة التجهيز يستوعب كل منها ١٥٠ طالبا ، وكذلك ١٠٠ غرفة للتدريس ، تتمركز في وسط الجامعة بهدف تعزيز الاحتكاك ومد جسور الصلات فيما بين الطلاب وما بينهم وبين المدرسين .

ويحتوي المركز الثقافي في الجامعة على تسهيلات للموسيقى والرسم والنحت والتصوير . وتعني الجامعة بالرياضة ومنها تسلق الجبال . التربية البدنية ، ركوب الخيل والسباحة ، ولديها قاعات للرياضة وأحواض للسباحة وملاعب لكرة المضرب ، والاسكواش وكرة السلة وكرة القدم .

تفتح الجامعة أبوابها للطلاب من سلطنة عمان والدول الأخرى في مجلس التعاون الخليجي ، لتلقي التعليم مجانا والشرط الرئيسي للقبول هو الحصول على شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها ، إذ يمكن أن

تقبل الجامعة أعدادا محدودة من الطلاب المتفوقين من خريجي المعاهد أو المدارس الثانوية التخصصية مثل معاهد المعلمين والمعلمات ومعهد نزوى ومعهد صحار الصناعي ، والطلاب الذين جرى قبولهم في العام حائزون على معدل للعلامات قدره ٦٥٪ بمثابة حد أدنى وترتفع هذه النسبة الى ٦٦٪ في كلية الآداب وكلية التربية والعلوم الإسلامية ، و ٦٦٪ في كليات العلوم ، و ٨٠٪ في كلية الطب .

وتعتبر الفصول الثلاثة الأولى من دراسة كل طالب في جميع كليات الجامعة مرحلة تأسيسية يتلقى فيها اللغة العربية واللغة الانجليزية في مركز اللغات ومادة «عُمان والحضارة الإسلامية» في كلية التربية والعلوم الإسلامية ، كذلك تشمل الدراسات التأسيسية لكلية العلوم إجراء التجارب العملية ، وتعتبر اللغة الانجليزية هي اللغة الرئيسية للتدريس والدراسة ، وللطلاب مرشدون يساعدونهم على تحديد أنواع تخصصهم .

أما تاريخ الجامعة فقد بدأ عام ١٩٨٠ ، عندما أعلن جلالة السلطان قابوس المعظم - بمناسبة العيد الوطني - قراره بإنشائها ، وفي عام ١٩٨١ صدر المرسوم السلطاني بتفويض وزير التربية والتعليم وشؤون الشباب بتشكيل اللجنة التأسيسية للمشروع بكل ما فيه من المناهج الأكاديمية والإدارية الخاصة .

وفي ١٨ نوفمبر ١٩٨٦ بمناسبة العيد الوطني قام جلالة السلطان قابوس المعظم بافتتاح الجامعة رسميا .

الشباب والرياضة :

شهدت الأنشطة الشبابية نموا متواصلا ومتسعا خلال عصر النهضة المباركة بقيادة جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم . لقد أولى جلالته اهتماما كبيرا بالشباب باعتبارهم عماد هذه الأمة ومستقبلها ، وقد أكد جلالته مرارا على دور الشباب الهام والحيوي في خطط التنمية .

وتنفيذا للتوجيهات السامية لجلالة السلطان المعظم كانت الاستراتيجية العمانية لرعاية الشباب تتركز على مجموعة من المبادئ الأساسية تتمثل في الآتي :

- تربية الشباب تربية سليمة متوازنة روحيا وثقافيا واجتماعيا ورياضيا .

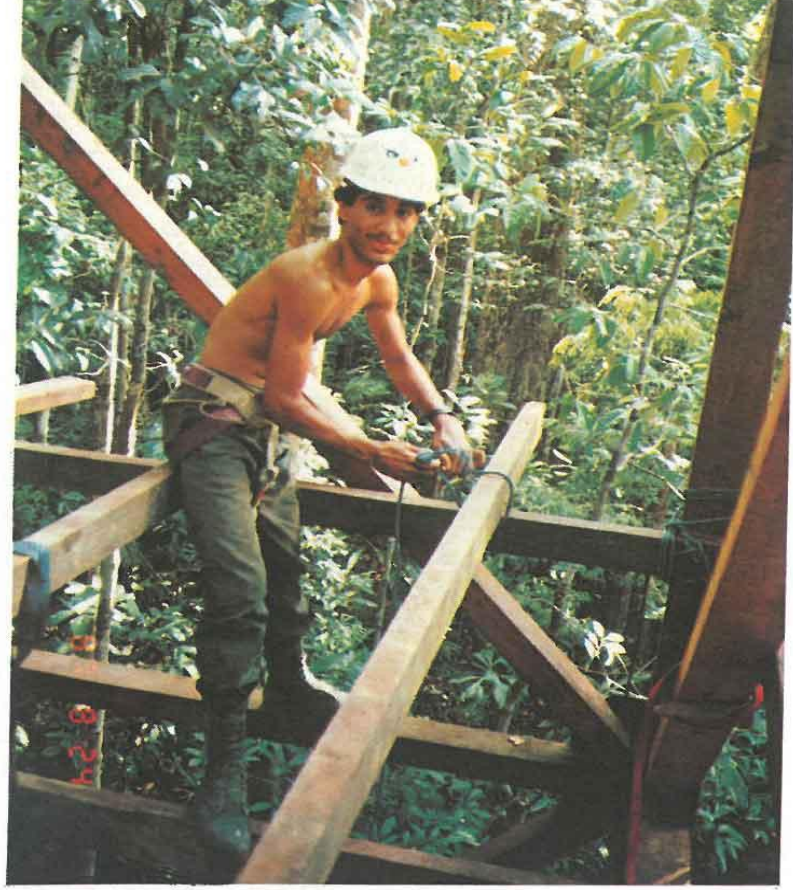
- إعداد القيادات الشابة القادرة على تحمل مسؤولية العمل والبناء .
- اكساب الشباب المهارات الضرورية ، سواء منها المهارات الحرفية أو الفنية وصقل مواهبه وقدراته مما يمكنه من استثمار أوقات فراغه بما يعود عليه وعلى وطنه بالنفع .

- العناية بالشباب كطاقات قادرة دوما على العطاء والابداع .
- اعتبار أندية الشباب مراكز للاشعاع والفعالية في البيئة وموقع منتج يكتسب من خلاله الشباب القدرة على التفاعل مع بيئته ومجتمعه .
- توفير كافة المستلزمات والركائز الأساسية للعمل بأندية الشباب .
- التوسع المستمر في نوعية ومستوى الخدمات التي تقدمها الأندية للشباب للوصول الى أفضل مستوى للأداء .

ولقد شهدت سنوات النهضة المباركة العديد من المشاريع التي توفر للشباب الفرصة والامكانية لممارسة الأنشطة الرياضية والاجتماعية والثقافية .

وكان على رأس هذه المشاريع المكرمة السلطانية ، والتي تمثلت في إقامة «المجمع الرياضي الأولمبي» والذي أقيم في منطقة بوشر على مساحة قدرها ٤٤ هكتارا ، ويتسع لحوالي ٣٥ ألف متفرج . وتستوعب الصالات والتسهيلات المتوافرة بالمجمع الرياضي لما يزيد عن ٢٣ لعبة رياضية ، وقد افتتح هذا المجمع الرياضي الكبير في إطار احتفالات السلطنة بالعيد الوطني الخامس عشر عام ١٩٨٥ .

وتأكيدا على ايمان حكومة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم على أهمية مشاركة شباب عمان غيره من شباب العالم في الأنشطة



أحد أفراد فريق الشباب العماني في «عملية رالي» أثناء العمل في إحدى غابات ماليزيا

انتشائية والرياضية بما يدعم خدمة السلام والتعاون البناء والمثمر ، فقد كانت مشاركة السفينة الشراعية (شباب عُمان) ذات الصواري الثلاثة في احتفالات الولايات المتحدة الأمريكية بالعيد المئوي لتمثال الحرية ، مع آلاف غيرهم من شباب العالم .

أبحرت السفينة (شباب عُمان) من مسقط في الثاني والعشرين من مارس ١٩٨٦ ووصلت الى نيويورك بعد رحلة طويلة استغرقت ١٠٢ يوما ، وأتمت رحلة العودة الى مسقط في الرابع عشر من أكتوبر ١٩٨٦ . وشهد هذا العام ١٩٨٨ الرحلة البرية الثالثة لشباب دول مجلس التعاون .

وقد شهد عام ١٩٨٧ البدء في تنفيذ المركز الشبابي في صحار ، وهو

عبارة عن مشروع متكامل للشباب بلغت تكلفته حوالي ثلاثة ملايين ريال عماني ، ويضم المركز استاداً لكرة القدم مزود بكافة الخدمات ، كما يضم حمام سباحة ، وصالة رياضية مغلقة (جمنزيوم) مكيفة الهواء مركزياً وتصلح لممارسة العديد من الأنشطة الرياضية . بالإضافة الى ذلك يضم المركز الشبابي في صحار سكناً لاقامة الفرق الرياضية مجهزاً بجميع الامكانيات والمرافق اللازمة وقاعة للاجتماعات والمحاضرات ، وصالة طعام .

ويضم مركز الشباب في صحار علاوة على ذلك ملاعب اضافية للهوكي وكرة اليد والكرة الطائرة وكرة السلة والتنس .

وفي إطار الخدمات الثقافية لمجمع الشباب في صحار ، فالمجمع يضم استوديو تصوير ومرسماً ومكتبة للثقافة العامة .

وفي المنطقة الجنوبية تم البدء في خطوات تنفيذ مشروع المركز الشبابي في صلالة ، ومن المتوقع أن يضم المركز الشبابي في صلالة امكانيات أكبر حجماً واتساعاً من المركز الشبابي في صحار .

وفي اطار مشاريع الخطة الخمسية الثالثة للشباب (٨٦ - ٩٠) تم البدء في مشروع انشاء ملعب للهوكي في منطقة بوشر ، بمحافظة مسقط ، وهو مجهز بالسياج اللازم والاضاءة الكاشفة .

في سلطنة عُمان ٥١ نادياً رياضياً موزعة على جميع مناطق السلطنة تقوم بتنظيم مختلف الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية للشباب ، وتشكل مجالس ادارات هذه الأندية من الشباب أنفسهم .

وفي كل عام يقام بالسلطنة منتدى للشباب ، وقد بدأت اقامة المنتديات السنوية للشباب منذ عام ١٩٧٦ ، وقد روعي في إقامتها أن تكون على أساس التوزيع الجغرافي على جميع مناطق عمان ، كي يتعايش شباب عمان مع البيئة العمانية بكل قطاعاتها .

وتعد إقامة المنتديات الصيفية للشباب العماني فرصة ممتازة لتشجيع الشباب على التعرف على البيئة العمانية في مختلف مناطق السلطنة المتسعة الأرجاء .. حيث ان فترة الدراسة لا تمكنهم من القيام بذلك ، ويأتي المنتدى الصيفي كفرصة لهؤلاء الطلاب من الشباب للمشاركة الفعالة في جهود خدمة البيئة ولتحقيق المزيد من الارتباط بالمجتمع .

وترعى المديرية العامة لشؤون الشباب الدوريات الموسمية التي تقام في كل عام في ألعاب تنس الطاولة والملاكمة وكرة السلة ، كما ترعى أسبوع الرياضة للجميع الذي يتميز بالاهتمام والرعاية نظراً للمشاركة العريضة من جموع المواطنين .

وفي نفس الوقت ترعى الاتحادات الرياضية كالاتحاد العماني لكرة



الشباب العماني يشارك في كثير من المناسبات الدولية .
 القدم تنظم مسابقة الدوري العام ومسابقة الكأس بين أندية السلطنة .
 وتشارك سلطنة عمان في المسابقات التي تقام على مستوى دول مجلس
 التعاون وعلى المستوى العربي والدولي ، وقد حصلت السلطنة على عديد
 من الجوائز في هذه المسابقات من بينها الميدالية الذهبية لمسابقات ألعاب
 القوى لدول مجلس التعاون (شباب تحت العشرين) والتي أقيمت في
 البحرين عام ١٩٨٧ .
 وعلى المستوى الثقافي والاجتماعي فإن شباب عمان يشاركون في
 معسكرات العمل الخارجي لدول مجلس التعاون ، وتبادل عمان زيارات
 الوفود الشبابية مع الدول الشقيقة والصديقة تعميقاً لأواصر الصداقة
 بين الشعوب ولإطلاع شباب العالم على منجزات النهضة العمانية
 الحديثة وعلى أصالة حضارتها التاريخية .
 وقد شاركت عمان هذا العام في الدورة الأولمبية التي عقدت في سيؤول
 خلال شهر سبتمبر الماضي ، كما شاركت شعوب العالم في مهرجان الرياضة
 من أجل الخير ، إيماناً بالهدف النبيل الذي يدعو إليه المهرجان .
 ومن عُمان شارك الأطفال «نعمة وحذيفة» في الماراثون العالمي الذي أقيم
 في نيويورك بهذه المناسبة .
 وفي إطار المسرح شهد مسرح الشباب تطوراً هاماً خلال السنوات
 القليلة الماضية ، حيث قدم الشباب العديد من الأعمال المسرحية المحلية

على مسارح الأندية ، كما تم تنظيم دورة تدريبية في مجال الفنون المسرحية لمدة أسبوع شارك فيها ٦٥ دارسا ، وعقدت في المنطقة الجنوبية .

كذلك كان للشباب اسهام فعال في المهرجانات والمجتمعات الكشفية حيث شاركت فرق الشباب للفنون الشعبية وفرق الشباب الموسيقية في هذه المهرجانات .

ويشهد هذا العام «١٩٨٨» اقامة معرض للفنون التشكيلية لدول مجلس التعاون ، وبينائي مسقط الأول للشباب ، ومهرجان الشعر والقصة لدول مجلس التعاون والذي يقام في مسقط خلال نوفمبر ١٩٨٨ . وتنظم المديرية العامة للثقافة في كل عام مسابقات للشباب في شتى فروع الأنشطة الثقافية (رسم - نحت - قصة - شعر - موسيقى) .

الكشافة والمرشدات :

شاركت الهيئة القومية للكشافة والمرشدات في الرحلة البحرية التي قامت بها البحرية العمانية للمشاركة في احتفالات العيد المئوي الثاني لقارة استراليا في يناير عام ١٩٨٨ .

كما قامت الهيئة بتنظيم عدة دورات دراسة تأهيلية للقادة والقائدات وعرفاء ورئيسات الطلائع - على مستوى السلطنة - بهدف رفع المستوى الفني والقيادي لدى قيادات الفرق الكشفية والارشادية .

وترجمة للتوجيهات السامية لجلالة السلطان المعظم فقد اقامت الهيئة القومية للكشافة والمرشدات المخيم الكشفي السنوي العاشر خلال شهر يناير ١٩٨٨ تحت شعار «الزراعة طريقنا للنماء» .. وشارك في فعاليات هذا المخيم ٦٠٠ كشاف وقائد ، قاموا بزراعة وتشجير الطريق العام في ولايات الباطنة ، بما يزيد عن ١١٠٠ شجرة نخيل ، كما قام أعضاء المخيم برش اشجار الليمون والمانجو الخاصة بالمزارعين من أهالي ولايات الباطنة ، ودهان جذوع تلك الاشجار بالمواد الواقية من الامراض النباتية .

وفي أغسطس عام ١٩٨٦ استضافت السلطنة المعسكر الكشفي العربي السابع عشر الذي استمر عشرة أيام في مدينة صلالة بالمنطقة الجنوبية وشارك فيه ٢٥٠٠ كشاف يمثلون ١٦ دولة عربية .

وفي اطار فعاليات عام الزراعة تم طرح مسابقة على مستوى السلطنة لفرق الكشافة والمرشدات تحت اسم «البحوث الميدانية لخدمة وتنمية المجتمع» .. وقد اشترط في تقديم البحوث النظرية أن تكون نتيجة عمل ميداني علمي يسهم في خدمة وتنمية المجتمع ويتم ذلك بالتنسيق مع المديرية العامة لتنمية المجتمعات المحلية .



استاد صحرار الرياضي

وعلى المستوى العربي ساهمت الهيئة القومية للكشافة والمرشدات في خلال شهر سبتمبر ١٩٨٧ في الملتقى الكشفى الاسلامى الرابع بجمهورية مصر العربية والذي ضم ٣٠٠ كشاف يمثلون ٣٣ دولة إسلامية . ويشهد عام ١٩٨٨ اشتراك السلطنة في المخيم الكشفى العربى الثامن عشر فى المغرب ، والمؤتمر الكشفى العربى الثامن عشر فى دولة الامارات العربية المتحدة . وعلى المستوى العالمى شاركت السلطنة فى أعمال المؤتمر الكشفى العالمى الذى أقيم فى مدينة «ميلبورن» باستراليا خلال شهر يناير ١٩٨٨ ، وقد حصلت السلطنة على الجائزة التقديرية للمكتب الكشفى العالمى .

الصحة :

تطور قطاع الصحة خلال سنوات تنفيذ الخطة الخمسية الثانية (٨١ - ١٩٨٥) تطورا ملحوظا فبالإضافة إلى وجود ١٥ مستشفى تحتوي على ٢٣١٠ سريرا بنهاية عام ١٩٨٥ . تم تحويل عدد ٢٣ مركزا صحيا إلى مستشفيات صغيرة ، وزيادة عدد أسرتها حيث وصل عدد الأسرة بهذه المستشفيات إلى ٤٨٩ سريرا ، كذلك فقد تم إنشاء عدد مستشفيين أصغر في كل من المنطقة الداخلية والمنطقة الشرقية وبلغ عدد الأسرة فيها ٦٢ سريرا ، وبنهاية عام ١٩٨٥ بلغ عدد المستشفيات ٤٠ مستشفى تحتوي على ٢٨١٤ سريرا .

وقد ركزت الخطة الخمسية الثانية على العلاج الوقائي خاصة بالنسبة للملاريا ، بالإضافة إلى ذلك فقد تم افتتاح مستشفى خاص للأمراض العصبية ، كما تم افتتاح المستشفى السلطاني في مسقط ، ويتم الاعداد لافتتاح المستشفى الخاص بجامعة السلطان قابوس . علاوة على ذلك فهناك مستشفيان خاصان بقوات السلطان المسلحة و ٢٨ عيادة ، ويبلغ عدد الأسرة في هذه المستشفيات والعيادات ٢١١ سريرا ، كذلك فهناك المستشفى الخاص بشرطة عمان السلطانية و ٥ عيادات ، ويبلغ عدد الأسرة فيهما ٦٤ سريرا ، بالإضافة إلى ذلك فهناك العيادات الخاصة بشركة تنمية نفط عمان وتحتوي على ٣٥ سريرا .

وبالنسبة لعدد الأطباء ، فقد ارتفع عدد الأطباء العاملين بوزارة الصحة بنهاية عام ١٩٨٥ إلى ٦٦١ طبيبا منهم ٢٣ طبيبا للأسنان ، مقابل ٣٠٧ طبيبا في عام ١٩٨٠ ، كذلك ارتفع عدد الصيادلة من ١٣ صيدليا في عام ١٩٨٠ ، إلى ٢٢ صيدليا عام ١٩٨٥ ، وارتفع أيضا عدد هيئة التمريض إلى ١٩٤٧ عاملا عام ١٩٨٥ مقابل ٨٥٧ عاملا عام ١٩٨٠ .

وبلغ عدد الأطباء العاملين بالجهات الحكومية الأخرى ١١٦ طبيبا في نهاية عام ١٩٨٥ منهم ١٣ طبيبا للأسنان ، أما بالنسبة للقطاع الخاص ، فقد بلغ عدد الأطباء العاملين في العيادات الخاصة ٣٢١ طبيبا بنهاية عام ١٩٨٥ منهم ٢٩ طبيبا للأسنان ، كذلك بلغ عدد الصيادلة العاملين بالصيديات الخاصة ١٦٤ صيدليا .

وبلغ عدد الخريجين من مدرسة الرحمة للتمريض ٥٤ خريجا حتى



حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم يفتتح المستشفى السلطاني وهو مستشفى على أحدث طراز علاجي
والمستشفى الرئيسي في السلطنة الذي تحال اليه الحالات الدقيقة

نهاية عام ١٩٨٥ منهم ٣٥ خريجة ، مقابل ٩ خريجين عام ١٩٨٠ منهم ٨ خريجات .

ومع نهاية عام ١٩٨٧ بلغ عدد المؤسسات العلاجية التابعة لوزارة الصحة ٤٧ مستشفى ، ٧٩ مركزا صحيا بعد أن كان عددها في عام ١٩٧٥ ٢٤ مستشفى ، ٤٠ مركزا صحيا .

والجدير بالذكر ان المستشفى السلطاني بمسقط ، والذي تم افتتاحه في نوفمبر ١٩٨٧ يسع ٦٢٩ سريرا موزعة على كافة التخصصات الطبية المختلفة كالجراحة العامة ، وجراحة العظام ، وجراحة الكلى ، والمسالك البولية ، وجراحة القلب ، وأمراض النساء والولادة ، وقسم علاج الأطفال والعناية الخاصة بهم ، علاوة على احتوائه على أحدث الأجهزة الطبية ، كما يعمل به فريق من الأطباء الحاصلين على أعلى الشهادات العلمية وكذلك عضوات الهيئة التمريضية والعاملون في كافة المجالات الطبية الأخرى المساعدة الذين لديهم خبرات واسعة ودراية كبيرة في مجال تخصصاتهم المختلفة .. كما ستتاح الفرصة لمرضى العمانيين الذين يحتاجون لعلاجات وفحوصات متقدمة وأن يحصلوا عليها في المستشفى السلطاني دون اضطرارهم إلى السفر خارج الوطن للعلاج . وعلاوة على ما تقدم ذكره عن المستشفيات الجديدة التي تم انشائها فإن هناك توسعات قد أجريت على عدد من المستشفيات مثل توسعات مستشفى خولة بمسقط ، والتي تمت على مرحلتين وكذلك التوسعات التي تمت في مستشفيات : صحار ونزوى وصور وقريات ووادي الطائيين وبلاد بني بوعلي وبلاد بني بوحسن وهيما .. الخ .

أما عن الوحدات الوقائية فقد بلغ عدد وحدات الصحة العامة في نهاية عام ١٩٨٧ (٥٣ وحدة) بعد أن كان عددها ست وحدات في عام ١٩٧٥ ... كما انه خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية تم انشاء شعبة مكافحة الملاريا بمنطقة الوطنية بمسقط ، بالإضافة الى ١١ وحدة مكافحة ملاريا ذات مبان مستقلة بذاتها .

وخلال عامي ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ تم انشاء أربعة مراكز رعاية صحية أولية بالإضافة الى ثلاثة مراكز رعاية أمومة وطفولة والتي أصبح عددها حاليا خمسة مراكز بعد أن كان هناك مركزان اثنان فقط في مطرح ودارسيت .

في نهاية عام ١٩٨٧ بلغ عدد العاملين بوزارة الصحة ومؤسساتها المختلفة ١٠٧٧٨ موظفا منهم ٦٩٦٤ موظفا يعملون في وظائف الأطباء والوظائف الطبية الأخرى المساعدة ، وتشكل هذه الشريحة نسبة مئوية قدرها ٦٤,٦٪ من اجمالي العاملين بالوزارة ، ويبلغ عدد العاملين في الوظائف الطبية من العمانيين ٢٥٢٦ موظفا بنسبة مئوية قدرها ٣٦,٣٪ كما بلغ عدد الأطباء العاملين بالوزارة في نهاية عام ١٩٨٧ (٨٣٦ طبيبا) بعد أن كان عددهم ١٤٧ طبيبا في عام ١٩٧٥ بزيادة قدرها ٦٨٩ طبيبا . وتقدر النسبة المئوية لهذه الزيادة بـ ٤٦٩٪ ، كما بلغ عدد أفراد الهيئة التمريضية في نهاية عام ١٩٨٧ (٢٩٧٣) ممرضا وممرضة بزيادة قدرها ٢٥٦٢ ممرضا وممرضة بالمقارنة بعام ١٩٧٥ ، وتقدر النسبة المئوية لهذه الزيادة بـ ٦٢٣٪ .

وكذلك بلغ عدد أسرة المستشفيات في نهاية عام ١٩٨٧ (٣٤٣٨ سريرا) بزيادة قدرها ٢٤٣٨ سريرا عن العدد في عام ١٩٧٥ ويقدر معدل الخدمة



معرض المرأة ورعاية الطفل

التمريضية للأسرة في عام ١٩٨٧ (١٦, ١ سريرا لكل ممرضة) بعد أن كان المعدل ذاته في عام ١٩٧٥ ٤٣, ٢ سريرا لكل ممرضة .

وترتكز السياسة الصحية في السلطنة على ثلاث محاور أساسية تحقيقا للهدف الأسمى من كل نشاط صحي ، وهو توفير الوقاية والعلاج الملائم لكل مواطن ، أما المحاور الأساسية للسياسة الصحية في السلطنة فهي :
* أولا : توفير التكنولوجيا الملائمة اقتصاديا واجتماعيا للتقدم الصحي .

* ثانيا : التركيز على أهمية تعاون القطاع الصحي مع القطاعات الرئيسية الأخرى العاملة لتحقيق التنمية مثل التعليم والزراعة والاعلام والشؤون الاجتماعية وغيرها .

* ثالثا : أهمية مشاركة الفرد والمجتمع في مجالات التنمية الصحية .
وتحرص الحكومة الرشيدة وبتوجيهات سامية من حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله - على توفير كل اسباب الرعاية الصحية المتكاملة للمواطنين في مختلف أرجاء البلاد بما يحقق الاهداف السامية في إيجاد مجتمع سليم ومنتج ، وأن النتائج التي أسفرت عنها جملة الاجراءات الصحية التي قد تم اتخاذها خلال سنوات النهضة المباركة في شتى المجالات الصحية تدل دلالة وإضحة على سلامة التطبيق وتكثيف الجهود المبذولة في هذا الاطار . وفي هذا المجال فإن نتائج التحصين الموسع التي حققتها وزارة الصحة من خلال خطتها الوطنية أدت الى شمول أكثر من نسبة ٨٥٪ من الأطفال ممن هم دون سن السنة الأولى من العمر مع نهاية عام ١٩٨٧ كما انخفضت نسبة الاصابة بأمراض الطفولة الستة الى أدنى معدل لها خلال تلك الفترة اضافة الى الانتشار الموسع والمكثف لأملاح منع الجفاف كعلاج آمن ومقبول لأمراض الاسهال عند الاطفال .

هذا وقد أدت الاجراءات التي تقوم بها وزارة الصحة في اطار مكافحتها لمرض الملاريا الى انخفاض نسبة الاصابة بين المرضى المحمومين من المترددين على مختلف المؤسسات الصحية من نسبة ١٩,٧٪ عام ١٩٨٣ الى نسبة ٦,٤٪ عام ١٩٨٧ .

وما شبكة المؤسسات والخدمات الصحية القائمة في البلاد والتي أضحت تغطي في مجملها معظم ربوع هذا الوطن خلال هذا العهد الزاهر الا محصلة لدى التجاوب الذي تبديه الحكومة مع أهداف التنمية الشاملة التي تشهدها البلاد والتي يأتي في مقدمتها حماية الفرد وتأهيله صحيا واجتماعيا باعتباره أهم مرتكزات هذه التنمية . وحكومة صاحب الجلالة لم تال جهدا في سبيل مكافحة الأمراض المعدية والمتوطنة وتحسين البيئة وتوفير المياه الصالحة والتحصين الموسع ورعاية

الأمومة والطفولة والتوعية والارشاد الصحي وتوفير سبل العلاج الملأئم للأمراض والاصابات الشائعة .

وانطلاقا من أهمية التحصين في وقاية أبنائنا ضد أخطار الأمراض السارية فقد قامت وزارة الصحة بتنفيذ سلسلة من البرامج الوطنية الصحية في هذا الاطار كالتحصين الموسع ومكافحة الملاريا وأمراض الاسهال والدرن وأمراض الجهاز التنفسي والصحة العينية .

كما قامت الوزارة وفي سبيل تحقيق أهدافها الرامية الى توفير المناخ الصحي الملأئم للمواطنين إلى إنشاء لجان متخصصة بالتنسيق مع الجهات المختصة بالدولة مثل لجنة مياه الشرب واصحاب البيئة واللجنة الاستشارية لشؤون المواد الغذائية واللجنة الوطنية لمكافحة الملاريا والخططة الوطنية لصحة المرأة والطفل .

وقد قامت وزارة الصحة بعمل مسح صحي يشمل ٨٠٪ من قرى السلطنة في الآونة الأخيرة والنتائج المتوقعة من هذا المسح سوف تستفيد منه الوزارات الحكومية ذات العلاقة والهيئات الأخرى .

كما أعدت الوزارة برنامجا للأمراض العيون الشائعة والمعدية ووفرت له المستلزمات البشرية والمادية للحد منه وأنشأت فرقا تجوب المناطق للتعرف على نوعية الأمراض والقضاء عليها .

وفي اطار الخططة الخمسية الثالثة سوف يتم انشاء العديد من المؤسسات الصحية الجديدة العلاجي منها والوقائي ، وإعادة وترميم العديد من الوحدات الصحية واطافة أقسام جديدة عليها وتزويد هذه المؤسسات بالخبرات اللازمة وتزويدها بالأجهزة والمعدات الحديثة .

الاسكان :

تتمثل السياسات العامة للاسكان في مجموعة من القواعد والتوجيهات الرئيسية التي تمثل الاطار العام الذي يتم في ضوئه تحديد الاهداف والاستراتيجيات وأسس وقواعد التنفيذ والاجراءات . ويتمثل برنامج الاسكان في توفير الأراضي السكنية سواء المخططة وتوفير المرافق والخدمات العامة لها أو غير المخططة ، حيث يتم تخطيطها وفقا لعدد الوحدات السكنية المطلوبة والمدرجة بالخطه وتوفير المرافق والخدمات العامة بها كلما أمكن ذلك . ويتركز برنامج الاسكان خلال الخطه الخمسية الثالثة على توفير عدد من المساكن في جميع الولايات بالسلطنة بما فيها مسقط والمنطقة الجنوبية في حدود الامكانيات المعتمدة للخطه .

كما أن هناك اعمالا تتمثل في المساعدات السكنية من خلال برنامج ترميم المساكن للمواطنين من ذوي الدخل المتدني على مستوى السلطنة . وتعمل الحكومة على زيادة معدلات التعمير بشكل متوازن في مناطق السلطنة المختلفة بما يخدم ويضمن أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وتقوم حكومة صاحب الجلالة بتوفير المسكن الحكومي للملائم والمناسب لطبيعة الحياة العمانية .. ولذا يصمم المسكن ليتلاءم مع مستوى الأسرة العمانية بمستوياتها اجتماعيا واقتصاديا وحضاريا . ولقد نفذت الحكومة خلال الخطه الخمسية الأولى ١٩٧٦ - ١٩٨٠م عدد (٢٢٤٤) مسكنا موزعة ومنتشرة في أنحاء السلطنة .

أما المساكن المنفذة خلال الخطه الخمسية الثانية ١٩٨١ - ١٩٨٥م فبلغت (٢٠٢٤) مسكنا بتكلفة اجمالية (٤٨,٤٧١,٩٥٣) ريالاً عمانياً موزعة على أنحاء السلطنة .

وتتلخص ملامح الخطه الخمسية الثالثة في مجال الاسكان الاجتماعي فيما يلي :

- تخصيص مبلغ (٦,٧٦٠,٠٠٠) ريال عماني لإنشاء وحدات سكنية بمنطقة مسقط .

- تخصيص مبلغ (٤,٧٤٧,٠٠٠) ريال عماني لإنشاء وحدات سكنية بالمنطقة الجنوبية .

- تخصيص مبلغ (١,٠٠٠,٠٠٠) ريال عماني لإنشاء وحدات سكنية

في محافظة مسندم .
- تخصيص مبلغ (١٧,٩٨٣,٠٠٠) ريال عماني لإنشاء وحدات سكنية في مختلف ولايات السلطنة .
- تخصيص مبلغ (٣,٨٠٠,٠٠٠) ريال عماني لإنشاء وحدات سكنية خاصة بالمناطق النائية .
وخلال العام الحالي ١٩٨٨ يجري تنفيذ عدد كبير من مشاريع الاسكان كان قد تم البدء في تنفيذ بعضها عام ١٩٨٧ .

في ولاية هيماء ٣٠ مسكنا ، وفي ولاية نزوى (المرحلة الثانية) ٥٠ مسكنا ، وفي جبرين (المرحلة الثانية) ١٠٠ مسكن ، وفي ولاية بهلا (المرحلة الثانية) ٥٠ مسكنا .

في المغسيل ٥٠ مسكنا ، وفي ضلكوت ٣٠ مسكنا .
وهناك مشروعات بدأ تنفيذها خلال هذا العام ١٩٨٨ موزعة على النحو التالي :

في ولاية شناص ٣٠ مسكنا ، في ولاية لوى ٣٠ مسكنا ، وفي ولاية إزكي ٢٥ مسكنا ، وفي ولاية صور ٣٥ مسكنا ، وفي ولاية عبري ٣٠ مسكنا ، وفي كوربا موريا ٢٠ مسكنا ، وفي شمر ١٠ مساكن .
كما أن هناك بعض المشاريع بالولايات والمنطقة الجنوبية تم طرحها في مناقصة خلال هذا العام «١٩٨٨» موزعة على النحو التالي :
في رخيوت ٢٠ مسكنا ، وفي الجبل الأخضر ٤٠ مسكنا ، وفي ولاية صور (العيجة) ١٥ مسكنا ، وفي ولاية جعلان بن بوحسن (المنجد) ٤٠ مسكنا ، وقميراء ٣٠ مسكنا ، وولاية عبري (الدريز) ٣٠ مسكنا .
وكذلك مساكن للبدو في كل من : مصيرة ٥٠ مسكنا ، ورأس مدركة ٣٠ مسكنا .

وتنفيذا للتوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم بشأن استئناف العمل ببرنامج المساعدات السكنية ، فقد تم تخصيص مبلغ وقدره ٦ ملايين ريال عماني للبدء في تنفيذ البرنامج موزعة على سنوات الخطة الحالية بدءا من عام ١٩٨٧م وحتى عام ١٩٩٠م ، ولكافة مناطق السلطنة فتم تخصيص مبلغ ٨٨١ ألف ريال عماني لعام ١٩٨٧م ، ومبلغ ١,٤٦٨,٠٠٠ ريال عماني لعام ١٩٨٨ ، ومبلغ ٢,٧٢٢,٠٠٠ ريال عماني لعام ١٩٨٩ ، ومبلغ ٩٢٩ ألف ريال عماني لعام ١٩٩٠م .

وقد بدأ العمل باللائحة الجديدة للمساعدات السكنية اعتباراً من الأول من شهر ديسمبر ١٩٨٧ والتي قضت برفع الحد الأقصى لمستحق المساعدة من خمسة آلاف ريال عماني إلى ستة آلاف ريال عماني ، حيث كانت السقوف من الخشب المربع ، وقد تم تعديل التصاميم ليكون البناء بالخرسانة المسلحة .

كما قضت اللائحة بزيادة فرص الاستفادة من المساعدات السكنية لتشمل ترميم مسكن قائم أو إعادة بنائه أو إجراء إضافات عليه حتى يصبح مسكناً لائقاً .

وتتصدر اهتمامات سياسة الإسكان في الدولة الاهتمام بتخطيط المدن وتحديد استعمال الأراضي بما يفيد في أعداد الخرائط الهيكلية والتفصيلية الجديدة والقيام بدراسات تخطيطية مختلفة وإعادة تخطيط وتحديد الاستعمالات المستقبلية للمدن وتحديد أسس ومراقبة التعمير وضمان تنفيذ المخططات بدقة في المناطق المختلفة . وتسعى الحكومة جاهدة إلى تحسين البيئة من خلال إعداد المخططات الهيكلية للمدن والقرى وتوفير المسكن اللائق في مناطق السلطنة المختلفة .

وتنفيذاً لهذه السياسة يتم توجيه عمليات التنمية العمرانية لتحسين الصحة العامة وضمان الأمن والأمان والراحة وإبراز النواحي الجمالية ، وكذلك توفير الخدمات العامة لسكان المجتمع عن طريق تنظيم وتنسيق العلاقة بين الاستعمالات المختلفة للأرض ونشاط الإنسان . وتدرس الحكومة في الوقت الحاضر إمكانية تنفيذ مخططات إعادة تخطيط بعض أحياء مسقط ، مثل الخوير والقرم وسيتم خلال الشهور القادمة تنفيذ الخدمات في منطقة الخوير (٣٣) . أما بالنسبة لإعادة تخطيط مناطق روي والحمرية والولجة ومسقط ومطرح القديمة ، فقد تم تخطيطها من قبل الاستشاري . أما المخططات الأخرى فقد تم الانتهاء من تخطيط ستة أحياء بمحافظة مسقط وهي : شاطئ القرم ، ومدينة النهضة ، وجنوب الخوير ، وجنوب الغبرة ، والعذبية ، ومرتفعات المطار .

وقد روعي في هذه المخططات الأوامر السامية بزيادة مساحة قطع الأراضي مع متطلبات البيئة العمرانية واحتياجات الأسرة العمانية كما تم تعديل مساحات الشوارع في هذه المناطق . كذلك تم توفير الخدمات المختلفة في هذه المخططات من مدارس ومراكز صحية وقطع تجارية وملاعب أطفال ، كما تم الانتهاء من إعداد خرائط هيكلية تغطي أجزاء من مسقط وبعض الولايات وهي خرائط جوية تشمل بعض المناطق من



قرية الصيد : قامت الحكومة ببنائها بطريقة عصرية بالقرب من البستان
الولاية والمقصود بها المناطق الحضرية المعمورة ولا تغطي الولاية
ككل .

وسوف يتم التوسع في اعداد الخرائط الهيكلية لمناطق السلطنة
المختلفة ، وذلك بهدف تكوين خريطة متكاملة للسلطنة والتي على ضوئها
سيتم اعداد متطلبات التخطيط في مجال الخدمات والمرافق التي تتطلبها
مشاريع وزارات الخدمات لاعداد مشروعاتها خلال الخطة الخمسية
القادمة لأن ربط التخطيط بالخدمات والمرافق يعتبر التخطيط الأمثل .
وقد تم مؤخرا التعاقد مع بعض الشركات والهيئات المتخصصة
للحصول على بعض الخرائط الجوية الحديثة لتغطية باقي أجزاء مسقط
وبعض المناطق التي لم يتم تصويرها من قبل ، وستنتهي الخرائط
الهيكلية والاقليمية في نهاية عام ١٩٩٠ م .

خدمات الاسكان في المناطق :

انطلاقا من حرص الحكومة على سرعة تقديم خدماتها للمواطنين
بالولايات في سهولة ويسر كانت إدارات الاسكان بمناطق السلطنة
المختلفة في كل من الباطنة بصحار والمصنعة والداخلية بنزوى والشرقية
بصور وإبراء والظاهرة بعبري والبريمي وبمنطقة مسندم وإدارة اسكان
خصب إلى جانب المديرية العامة للاسكان بالمنطقة الجنوبية .
وتقوم هذه الادارات بعمليات المساحة وتنفيذ التخطيط وتوزيع
الأراضي باستخداماتها المختلفة السكنية والزراعية والتجارية
والصناعية ، وكذلك توزيع الوحدات السكنية الحكومية .

حماية البيئة :

تهتم سلطنة عُمان بما لديها من خبرات عالية ووسائل تكنولوجية متطورة بالعناية بالبيئة ومعالجة المشكلات التي تواجه المحافظة عليها واتخاذ كافة السبل والتدابير لتوفير الحياة الصحية ، كما تدرك ان المحافظة على البيئة ومواردها وعملياتها المعقدة والمتشابكة الداعمة للحياة أمر ضروري وحيوي لبقاء الانسان واستمرار رفاهيته من خلال تنمية ودعم الامكانات الوطنية اللازمة لحماية البيئة وضمان سلامتها مع الاهتمام بالتقنيات الموروثة والمتلائمة مع البيئة .

وقد تم انشاء مركز متخصص بمراقبة البيئة بغرض احكام الرقابة ومتابعة مصادر التلوث واتخاذ الاجراءات والوسائل الكفيلة بالقضاء عليها ، ويضم المركز خبراء متخصصين وفرقا لمكافحة التلوث تقوم فورا بالانتقال إلى المواقع والأماكن التي يحتمل أن تكون معرضة للتلوث . وكانت خطوة انشاء مجلس حماية البيئة وموارد المياه برئاسة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم دفعة كبيرة أضفت مزيدا من الفاعلية لجهود السلطنة في مجال حماية البيئة ، فللمجلس صلاحيات هامة حيث يتولى إعداد الخطة القومية لحماية البيئة ومكافحة التلوث واتخاذ الاجراءات اللازمة في هذا الصدد ، كما يقوم المجلس بتطوير وتنسيق البرامج الوطنية والبحوث المتعلقة بكافة أنواع التلوث مع دول العالم الأخرى عن طريق اتفاقيات الثنائية أو من خلال المنظمات الدولية .

وقد بادرت السلطنة بوضع القوانين وانشاء الأجهزة الكفيلة بحفظ البيئة الطبيعية بشقيها النباتي والحيواني ، وكان أول هذه القوانين في عام ٧٤ عندما صدر المرسوم السلطاني رقم ٣٤ الخاص بعملية التحكم في التلوث البحري حيث تم وضع كل الضمانات التي تكفل سلامة البيئة العمانية وخلوها من التلوث ، وفي عام ١٩٨٢ صدر قانون البيئة ومكافحة التلوث ثم صدر المرسوم السلطاني الخاص بإنشاء وزارة البيئة وموارد المياه لتقوم بتنفيذ الخطة القومية للبيئة واللوائح المنفذة لها بالتنسيق مع الوزارات والجهات الحكومية المعنية ، ثم صدر مرسوم سلطاني سام يضم موارد المياه إلى وزارة البيئة لتصبح وزارة البيئة وموارد المياه ، كما تم ضم موارد المياه إلى مجلس حماية البيئة وموارد المياه ، وقد تقرر عدم السماح بإقامة أية مشروعات جديدة سواء في المجالات الصناعية أو الانشائية أو التعدينية إلا بعد الحصول على شهادات وتراخيص تثبت

عدم وجود أية انعكاسات سلبية على البيئة وبما يحقق سلامة البيئة ويضمن نمو الثروة الطبيعية في البلاد .

وفي مجال التعاون الدولي هناك تعاون وثيق بين وزارة البيئة وموارد المياه وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لحفظ الموارد الطبيعية والمنظمات الدولية لحماية البيئة البحرية ولجان التنسيق البيئي بدول مجلس التعاون .

وتستأثر السلطنة بموقع جغرافي فريد ذي سواحل طويلة تطل على خليج عمان والمحيط الهندي ، إضافة الى مضيق هرمز ، وتتميز هذه الشواطئ بأنها تطل على منطقة بها حركة دائبة للسفن خاصة ناقلات النفط والتي تسبب تلوثا للمياه البحرية ، الأمر الذي حدا بالسلطنة لبذل مزيد من الاهتمام والرعاية للبيئة البحرية والسواحل العمانية . وقد أخذ مجلس حماية البيئة وموارد المياه صلاحيات هامة في هذا المجال وخاصة في مكافحة التلوث البحري الذي ينتج عن عمليات التصريف المقصودة أو السفن المارة أو المصادر البرية بما في ذلك المصايد وخطوط الأنابيب ، كما تقوم بتطوير وتنسيق البرامج الوطنية والبحوث المتعلقة بكافة أنواع التلوث .

كما أتم المجلس العديد من الدراسات والبحوث البيئية التي أجرتها الأمانة الفنية خلال الفترة الماضية منها ما يتعلق بتنمية وتطوير الموارد المائية في معظم مناطق السلطنة ، كالدراسات الخاصة بتطوير الري في منطقة نجد وتحديد مناطق لحماية حقول آبار المياه بالمنطقة الغربية بالخوض والدراسات الخاصة برصد وتقييم مناسيب مياه الآبار وتدقيق الأفلاج وقياس الأمطار والفيضانات وإعداد بعض الخرائط الهيدرولوجية بالإضافة إلى دراسات وبحوث تتعلق بالبيئة البحرية مثل قياس الملوثات النفطية والمتغيرات الكيميائية والفيزيائية .

لقد قطعت السلطنة شوطا كبيرا في مجال مكافحة التلوث البحري الناجم عن مصادر أرضية . وتقوم شرطة عمان السلطانية ، المسؤولة عن تنفيذ خطة الطوارئ الوطنية لمكافحة التلوث الزيتي ، بالتعاون مع الوزارة في مكافحة التلوث البحري . كما أن انضمام السلطنة للعديد من الاتفاقيات الدولية في هذا المجال قد ساهم بشكل فعال في مكافحة التلوث البحري .

وتعمل السلطنة على زيادة التوعية البيئية بين الجمهور كما تم التنسيق بين وزارة البيئة وموارد المياه ووزارة التربية والتعليم والشباب وجامعة السلطان قابوس لتضمين العلوم البيئية في المناهج التعليمية . وبالإضافة الى ذلك يجري الآن إعداد الخطط لتدريب الكوادر

العمانية في المجالات البيئية المختلفة وذلك بالتعاون مع الكثير من المنظمات الدولية .

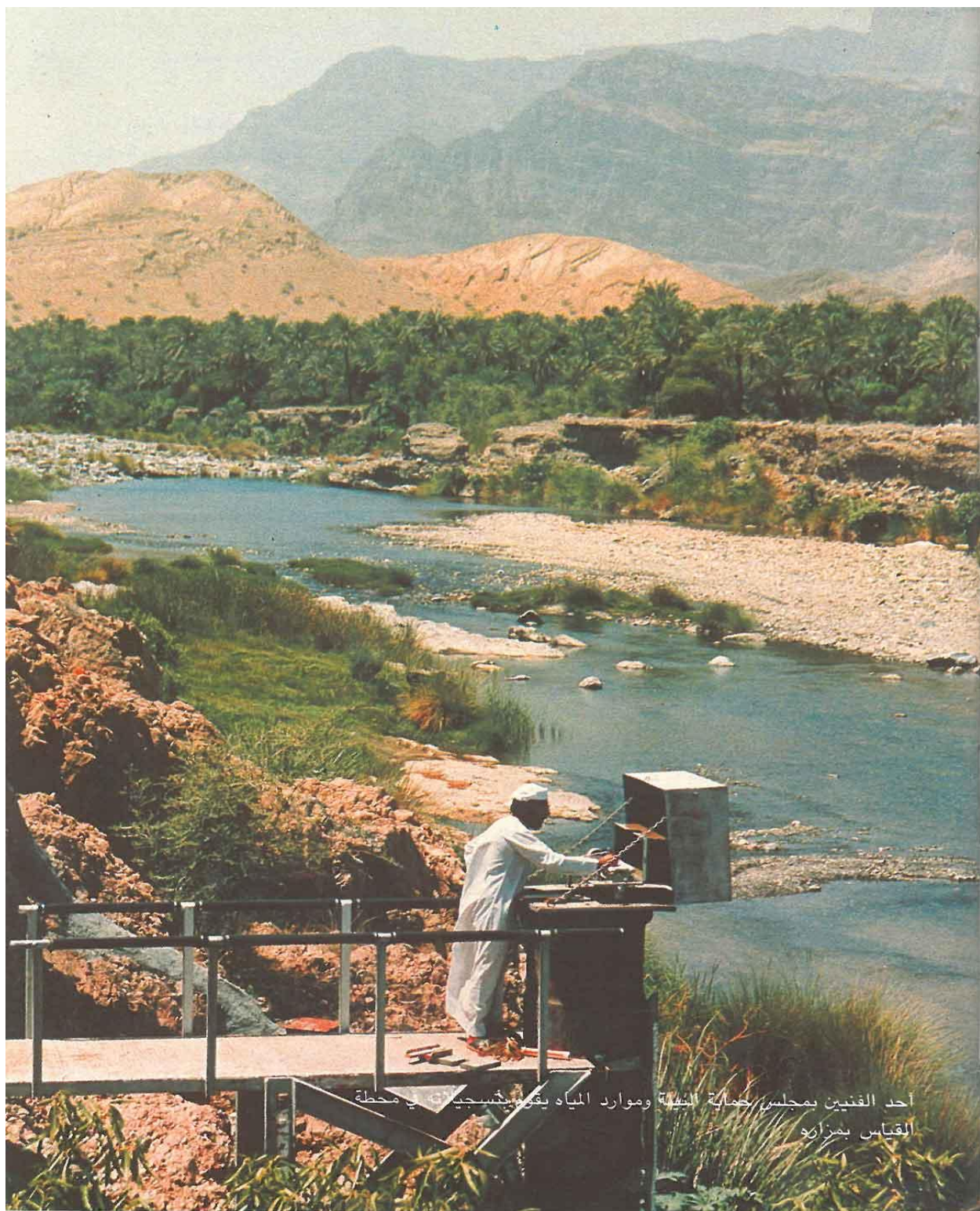
لقد انتهت السلطنة من اعداد بعض الدراسات الخاصة بحماية وإدارة المناطق الساحلية ومواقع دفن المخلفات الصلبة الخطرة وغير الخطرة بالإضافة إلى وضع نظام متكامل لتجميع المعلومات والبيانات البيئية .

وفي مجال صون الطبيعة وحماية الموارد الطبيعية قام الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية بإعداد خطة لمناطق صون الطبيعة المقترحة في سلطنة عُمان ، ولا تزال هذه المقترحات في انتظار الموافقة الرسمية . وفي نفس الوقت تأخذ وزارة البيئة وموارد المياه في الاعتبار الحدود التي اقترحها الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية عند دراسة المشروعات المختلفة وذلك للحد من أي أضرار سلبية قد تحدث مستقبلا في هذه المناطق .

وعلاوة على ذلك فقد بدأ مجلس حماية البيئة وموارد المياه ووزارة البيئة وموارد المياه بالتعاون مع الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية في إجراء دراسة لوضع استراتيجيات وطنية لصون الطبيعة . والسلطنة عضو في العديد من المنظمات المهتمة بالحماية البيئية على المستوى الاقليمي والعربي والعالمي . لقد أشادت الصحافة العالمية في العديد من المناسبات بالدور الطليعي للسلطنة وبالجهود التي تبذلها وخاصة في مجال حماية البيئة .

ويشارك المجلس في المؤتمرات والندوات الاقليمية والعالمية بهدف المساهمة في الجهود الرامية إلى حماية البيئة والمحافظة على مواردها الطبيعية والاستفادة من النتائج التي يتم التوصل اليها من خلال الندوات المتخصصة حيث يتم خلالها تبادل وجهات النظر والمعلومات والبيانات والنشرات الدورية ونتائج البحوث المتعلقة بالبيئة ، وعلى المستوى العالمي فإن عمان عضو في برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من المنظمات والهيئات العالمية لذلك تستطيع الوقوف على أحدث الدراسات والبحوث البيئية والوسائل التكنولوجية لمكافحة التلوث . وقد شاركت السلطنة في شهر مايو الماضي في اجتماعات الدورة الاستثنائية لبرنامج الأمم المتحدة بنبروبي حيث أكدت مجددا اعطاء المزيد من الأهمية لقضايا التعامل مع النفايات الخطرة والآثار العكسية للأنشطة البيئية التي تؤثر على الغلاف الجوي .

وقد أكدت سلطنة عمان في هذا المؤتمر على أن التوجه نحو اعداد خطة متوسطة الأجل ، سوف يتيح آفاقا جديدة من العمل المنظم والبناء لتحقيق الغايات والأهداف المطلوبة .



أحد الفنيين بمجلس حماية البيئة وموارد المياه يقوم بتسجيلات في محطة
القياس بمزارع

كما ركزت سلطنة عمان في هذا المؤتمر على أهمية التشريعات والقوانين الخاصة بتلوث الهواء فلم يعد يخفى على أحد الأخطار التي يتعرض لها الغلاف الجوي من جراء تزايد الملوثات الكيميائية في طبقة الأوزون . كما أن تقدم عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وما تتركه من تأثير في النظم الايكولوجية للمياه يتطلب اعطاء المزيد من الاهتمام بالادارة السليمة للموارد المائية وتنمية هذه الموارد بما يفي الاحتياجات المستقبلية .

وفي مجال مكافحة التصحر تتجه استراتيجية حماية البيئة إلى تشجيع تطبيق المعارف والخبرات والتركيز على المناطق التي تتعرض للتصحر خاصة وان العالم يتعرض لفقدان مساحات كثيرة من الأراضي بسبب تدهور التربة واصابتها بالتصحر .

وتتضافر جهود عدة وزارات بالسلطنة للسعي نحو المحافظة على البيئة العمانية من كافة عوامل التلوث فتقوم وزارة شؤون البلديات الاقليمية ذات الصلة بالبيئة التي يعيش فيها المواطن بعدة مجالات متعددة لحمايته من التعرض لأي مسببات التلوث ، فتقوم البلديات الاقليمية بالنظافة العامة ونقل النفايات أولا بأول للتخلص منها سواء بطريقة الحرق أو الدفن بأساليب متطورة في مسافات كافية خارج المدن والقرى لضمان عدم تلويث الجو المحيط بالمناطق السكنية ، وفي مجال الصرف الصحي تحدد البلديات عدة شروط لاقامة خزانات الصرف الصحي والبواليع ، والتأكد من بُعدها عن مصادر المياه في حين تقوم بشقط مياه المجاري ونقلها بمسافات كافية خارج المدن والقرى ، وتتولى الفرق المكلفة برش وتعفير أماكن تكاثرو وتواجد الحشرات والقوارض لمنع توالدها في المنازل والحارات .

كما تقوم وزارة الزراعة والأسماك بالمحافظة على مياه الأفلاج والآبار حيث تعتمد عليها الزراعة بنسب متساوية ، بالإضافة الى الاحتياجات المنزلية المستمرة مما يوجب المحافظة عليها من التلوث وذلك عن طريق صيانة الأفلاج وجدران الآبار ومنع توالد الحشرات عليها وتنظيف مجاري المياه وجعلها انسيابية لكي لا يبقى في داخلها شيء من المخلفات . ويتلخص دور وزارة الاسكان في تحسين البيئة من خلال عمليات التنمية العمرانية وتحقيق التوازن بين عناصر البيئة الرئيسية من حيث حركة الزحف العمراني المتنامية وسرعة التنمية الاقتصادية والخدمات والمرافق العامة وتأثير ذلك على المصادر والموارد الطبيعية . أما مجلس التنمية فقد وضع الشروط الواجب توافرها في مشروعات التنمية من حيث توزيع الاستثمارات جغرافيا ودعم وتنمية المراكز

السكانية والمحافظة عليها من خطر الهجرات الجماعية وتخطيط الأراضي بطريقة تكفل تجميل المدن والقرى ومراقبة المياه الجوفية وحماية الثروة السمكية ومعالجة المجاري والنفايات الصلبة وتوفير المأوى المناسب لمحدودي الدخل .

ولقد شهدت السلطنة ازدهارا وتقدما مطردين في جميع المجالات الحياتية وخاصة مجال البيئة لما لها من أهمية تنعكس على حياة الفرد والمجتمع .

وتعتبر عمان في مقدمة الدول العربية والوحيدة التي يضم جهازها التنفيذي وزارة للبيئة التي تهدف في المقام الأول الى المحافظة على البيئة العمانية المتميزة مستعينة بعدد من أكفاء الخبراء والباحثين في مجال البيئة مستخدمة أحدث التقنيات التكنولوجية من أجهزة ومعدات تتعلق بدراسة البيئة بریا وبحريا وجويا .

ونظرا لما تتميز به السلطنة من اتساع وطول شواطئها فإن مكافحة التلوث البري والبحري يلقي اهتمام الحكومة الرشيدة بالإضافة إلى المحافظة على نظافة مياه الآبار والأفلاج ومراقبة تلوث الهواء والتربة .

العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية :

تنفيذا للسياسة الحكيمة التي ينتهجها جلالته - حفظه الله - لتحقيق العدالة بين كافة المواطنين إيماناً منه بأن بناء الدولة العصرية الحديثة - انما يعتمد على إحساس المواطن بالعدل والاستقرار والأمن الاجتماعي .

وتأكيداً لدور عمان التاريخي الرائد في ترسيخ وتثبيت دعائم وتعاليم الدين الاسلامي الحنيف منذ دخلها الاسلام عن طواعية واختيار في حياة الرسول الكريم ، تحرص حكومة صاحب الجلالة على رعاية المحاكم الشرعية بالسلطنة وإدارتها ، والاشراف على أعمالها ورفع كفاءة أداء العاملين بها لضمان سرعة الفصل فيما يعرض عليها من قضايا وفق أحكام الشريعة الإسلامية واعطاء كل ذي حق حقه لنشر العدالة وتحقيق الطمأنينة والأمان .

ويتم النظر في قضايا الاستئناف التي ترفع ضد الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية بالعاصمة والولايات تأكيداً على ضمان تحقيق أقصى درجات العدالة بين المواطنين فيما قد ينشأ بينهم من منازعات أو خصومات .

واستكمالاً للإجراءات القضائية وافساح المجال لمن يريد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية بالعاصمة والولايات أنشئت محكمة الاستئناف بمسقط والولايات ، وتنظر محكمة الاستئناف بمسقط الدعاوى المستأنفة المعروضة عليها بمعرفة عدد من أكفأ القضاة وأقدمهم وأكثرهم خبرة لمزاولة منصب القضاء لفترات طويلة . كما يعمل بهذه المحكمة جهاز اداري كفء لتسجيل الدعاوى والفصل فيها وحفظ المستندات المتعلقة بها لسهولة الرجوع إليها إذا ما دعت الحاجة .

وتحرص الحكومة على اعداد الكوادر والأطر القضائية القادرة على تحمل مسؤوليتها بكفاءة واقتدار وتزويدها بالمعرفة اللازمة لمجالات العمل حرصاً على تهيئة كل مقومات النجاح لمن يتولى هذا العمل ، وذلك عن طريق معهد القضاء الشرعي والوعظ والارشاد . وقد تم تطوير معهد القضاء الشرعي والوعظ والارشاد وأتيحت له كل الامكانيات التي تمكنه من تخريج جيل من القضاة والدعاة العمانيين المؤهلين .

وتنقسم الدراسة بالمعهد الى مرحلتين :

● مرحلة الدراسات الشرعية العامة ..

ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات تدرس فيها المواد الشرعية والأحكام وعلوم القرآن الكريم والتفسير والحديث واللغة العربية ومناهج الوعظ والارشاد . ويقبل بهذه المرحلة الحاصلون على شهادة اتمام الدراسة الاعدادية في الجوامع ومن في مستواهم .

● المرحلة التخصصية ..

ومدة الدراسة بها أربع سنوات دراسية وتنقسم الى تخصصين هما :

*** تخصص القضاء الشرعي ..

ويقبل الحاصلون على أعلى الدرجات في علوم القرآن والتفسير والحديث والفقه والفرائض من بين الناجحين في مرحلة الدراسات الشرعية العامة بحيث لا تقل النسبة العامة للنجاح عن ٦٠٪ من مجموع الدرجات الكلية ويدرس بهذا التخصص دراسات تخصصية في علوم القضاء الشرعي والدعوى والأحكام واجراءات التقاضي والتنفيذ إضافة الى التوسع في المواد التي درست في المرحلة السابقة ويستفاد من خريجي هذا التخصص للتعين في وظائف نواب القضاة بالمحاكم الشرعية أو الوظائف المناسبة في المحاكم بالوزارة .

*** تخصص الوعظ والارشاد ..

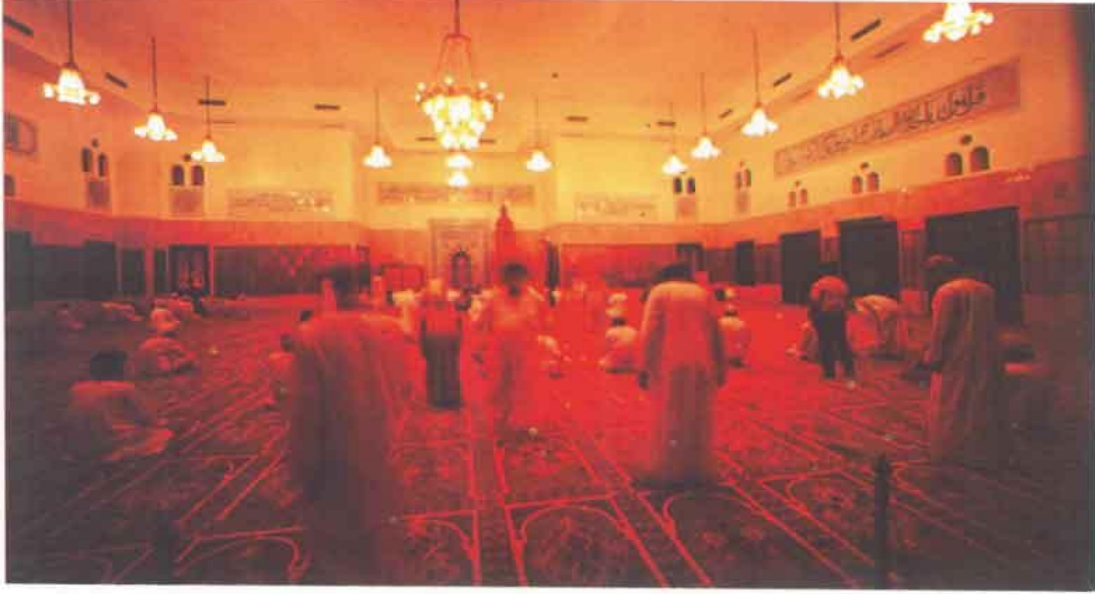
ويقبل به باقي الناجحين في الامتحان النهائي لمرحلة الدراسات الشرعية العامة وتشمل الدراسة به اضافة الى الموضوعات التي درست بالمرحلة السابقة ، دراسات تخصصية في التربية الاسلامية والوعظ والخطابة ، ويستفاد من خريجي هذا التخصص للتعين في وظائف الوعظ والارشاد والامامة والخطابة .

ويجوز استكمال الاعداد بالتخصصين السابقين من الحاصلين على ٦٠٪ فأكثر من المجموع الكلي للدرجات في الامتحان النهائي للمعهد الاسلامي الثانوي بعد اجتيازهم لامتحان خاص يعقده المعهد تراعى فيه طبيعة الدراسة في كل تخصص .

وقد زاد عدد المحاكم الشرعية بالسلطنة الى أن وصل عددها الى ٤٥ محكمة منها واحدة بمسقط و٤٤ محكمة تنتشر في أرجاء السلطنة بمعدل محكمة بكل ولاية ، وكان آخر هذه المحاكم محكمة وادي المعاول التي تم إنشاؤها في عام ١٩٨٧ م .

كما تم إدراج تنفيذ مباني المحاكم الشرعية على مراحل طبقا للخطة الخمسية للدولة ، وتم بالفعل استلام عدد ٢٩ مبنى حتى الآن كان آخرها مبنى المحكمة الشرعية في قريات ، وتسير الخطة بمعدلاتها المستهدفة لانجاز باقي مباني المحاكم .

ويرتبط بإنشاء مباني المحاكم خطة أخرى طموحة لبناء المساكن



أصلاة بالمسجد الجامع

العصرية الحديثة لأصحاب الفضيلة القضاة لتوفير كل مقومات الراحة والاستقرار التي تمكنهم من أداء أعمالهم ، وقد تم استلام عدد من هذه المنازل كما تم تأثيثها وتزويدها بكل المرافق الضرورية . والسلطنة عضو في المنظمات والمؤتمرات العربية والاسلامية المعنية بشؤون العدل وتساهم في أعمالها بما يحقق انفتاح السلطنة على العالم الاسلامي والعربي ويساهم في تبادل الخبرات والدراسات والبحوث لتطوير اجهزة العدل مع الحفاظ على التجربة العمانية في هذا المجال ، والتي اثبتت نجاحها وملائمتها لظروف وطبيعة المجتمع العماني المسلم .

ويتولى قطاع الاوقاف والشؤون الاسلامية العمل على ترسيخ قواعد الدين الاسلامي الحنيف ، وغرس القيم الروحية في نفوس ابنائه بالوعظ والارشاد في المساجد ووسائل الاعلام المختلفة ، وإنشاء المكتبات التي تعني بالثقافة الاسلامية ، والمساهمة والاشتراك في الأنشطة الاسلامية على النطاق الخارجي عن طريق المنظمات والمؤتمرات والندوات وتبادل الزيارات مع أعضاء المجتمع الاسلامي والدول العربية الشقيقة وخاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

كما يتولى الاعداد والتجهيز لموسم الحج ، ووضع النظم والقواعد الكفيلة بتمكين المواطن العماني من تادية هذه الفريضة في أحسن الظروف بالتنسيق مع السلطات السعودية وترشيح واتخاذ اجراءات

سفر بعثة الحج العمانية سنويا لتتولى رعاية شؤون الحجاج من كافة النواحي بالديار المقدسة ، بالإضافة إلى ذلك :

● انشاء وترميم وصيانة المساجد بالسلطنة ، وتولي كافة شؤونها بما يمكنها من أداء رسالتها .

● وتنظيم شؤون الزكاة من حيث الدخل والمنصرف .

● الاشراف على الأوقاف بكافة أنواعها والحفاظ عليها والعمل على زيادة إيراداتها وتنميتها وتنظيم شؤونها .

● تولى شؤون أملاك بيت المال ووضع القواعد والنظم التي تكفل المحافظة عليها وتنمية مواردها .

● رعاية أملاك الأيتام والتركات والمحافظة عليها وتنفيذ ما تصدره المحاكم الشرعية في شأن هذه الأملاك ونظام التصرف فيها .

وتبذل السلطنة جهدا كبيرا في الاهتمام بالمساجد بداية من إنشاء الجديد منها وتزويدها بكل الامكانيات التي تمكنها من أداء رسالتها وترميم القديم ، وإمدادها بالمكتبات التي تفتح أبوابها للمتريدين للمطالعة والاستفادة وتقديم المساعدات والمشورة الفنية لمن يقومون ببناء المساجد بجهودهم الذاتية .

وقد شهد عام ١٩٨٧ استكمال انشاء جامع الكامل وتم استلامه في ديسمبر ١٩٨٧ ، كما تم البدء في انشاء خمسة مساجد ، وهي :

- مسجد امتداد غربي مدينة قابوس .

- مسجد اللؤلؤة والدروازة بمطرح .

- مسجد وادي الجزي .

- مسجد الوجاجة بوادي حتى

- جامع نخل .

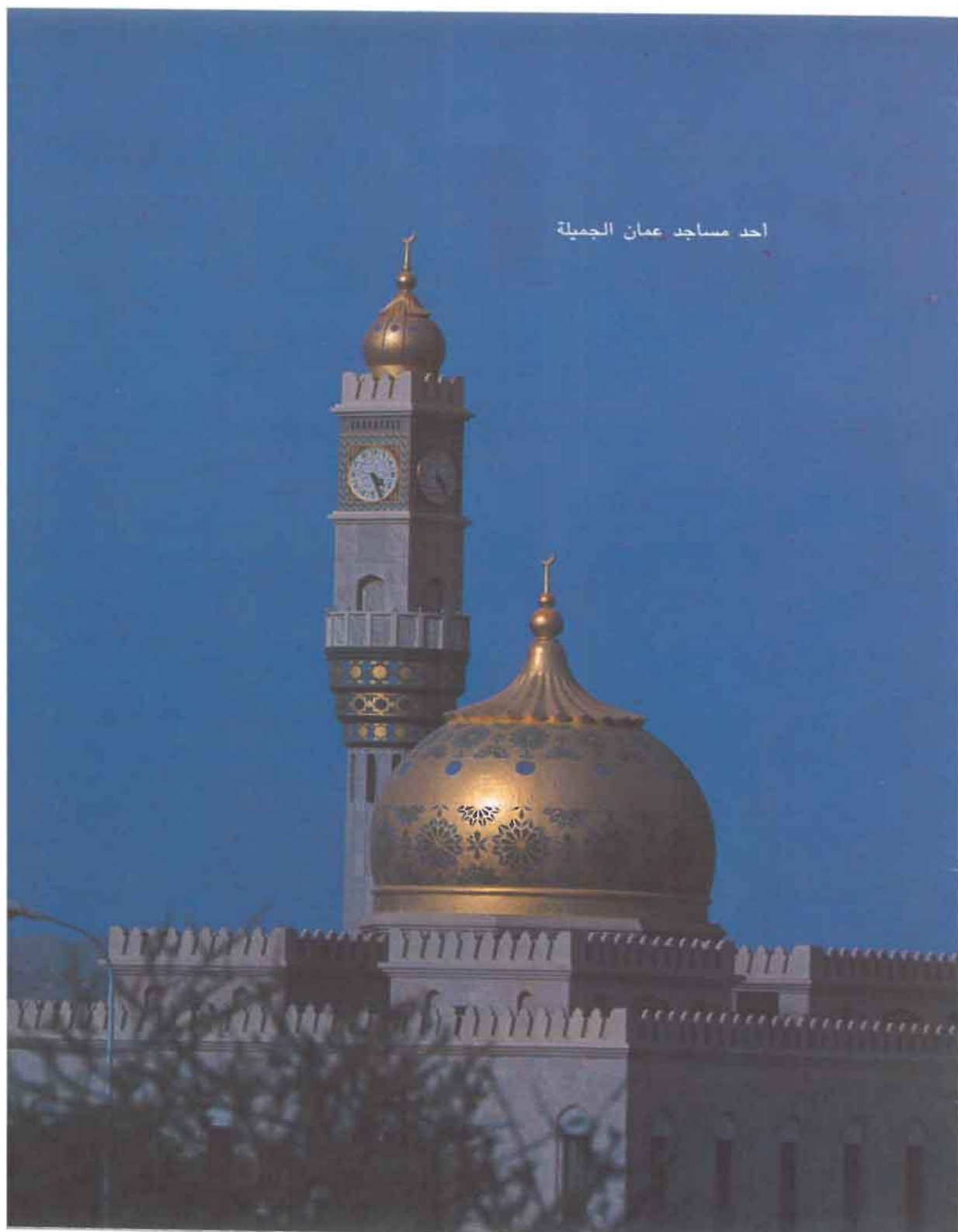
وقد بلغ عدد المساجد التي تم ترميمها أو صرف مساعدات لترميمها خلال عام ١٩٨٧ حوالي ٣٩٥ مسجدا بمختلف أنحاء السلطنة .

وتعتبر مدارس القرآن الكريم هي المنهل الأساسي للراغبين في حفظ القرآن الكريم وتعليم مبادئ القراءة والكتابة خاصة في تلك الأماكن النائية ، ولقد أدت هذه المدارس دورا كبيرا في إعداد وتهيئة أجيال كثيرة قبل أن تنتشر مدارس التعليم النظامية ، وما زالت حتى اليوم تؤدي دورا بالغ الأهمية وما زال الاقبال عليها من البنين والبنات يتزايد عاما بعد عام حتى مع وجود المدارس النظامية حيث يقبل الطلاب عليها لحفظ القرآن الكريم في غير أوقات الدراسة بمدارس التعليم العام .

ويتضح حرص أبناء عُمان على هذا النوع من التعليم في رغبتهم الملحة للالتحاق بهذه المدارس خلال العطلات الصيفية الأمر الذي حدا بالوزارة إلى فتح العديد من المراكز الصيفية لتحفيظ القرآن الكريم خلال العطلات

الصيفية للمدارس النظامية .
وقد بلغ عدد مدارس القرآن الكريم ٥٥٦ مدرسة بكل مدرسة معلم .
وبلغ عدد الطلبة من الجنسين ٣٢٤١١ طالب وطالبة ، وعدد المراكز
الصيفية ٨٠ مركزا يدرس بها ٧٤٥٠ طالب وطالبة .
وتجدر الإشارة الى أن السلطنة تدخل دائما مسابقات حفظ القرآن
الكريم التي تقام سنويا في البلاد الاسلامية إضافة الى المسابقات المحلية
التي تقام بالسلطنة لهذا الغرض .
وتولي الوزارة متابعة سير الدراسة بهذه المدارس عناية كبيرة حيث
يقوم الموجهون بزيارة المدارس وتوجيه المعلمين وتفقد سير الدراسة
لتحقيق أكبر قدر من الاستفادة ، ويتم حاليا إعداد دراسة لتطوير المناهج
بهذه المدارس بما يواكب النهضة التي تشهدها السلطنة في كافة
المجالات .
وتعمل الوزارة جاهدة على رعاية الأوقاف وأموال بيت المال وتنمية
مواردها والحفاظ عليها ومراعاة شروط الواقفين وصاياهم وتحتل
أوقاف المساجد أهمية خاصة حيث يتم محاسبة الوكلاء بانتظام بما
يضمن المحافظة على هذه الأوقاف وإنفاق دخلها على تعمیر وصيانة
المساجد .
ومن بين ما أنجزته الوزارة في هذا المجال تعلية بيت الرباط العماني
الكبير وإنهاء جميع اجراءات إعادة بيت الرباط الصغير بمكة المكرمة ،
وهذان البيتان لخدمة حجاج بيت الله الحرام ، وهما من المشروعات التي
شملتها المكرمات السلطانية السامية .

أحد مساجد عمان الجميلة



الداخلية وشؤون القبائل

كان من المعتذر أو من المستحيل زيارة عمان فضلا عن التنقل بسهولة ويسر بين ربوعها قبل النهضة التي قادها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم عام ١٩٧٠ . كانت الطرق معدومة ، وكان السفر يمثل خطورة نظرا لوعورة الطريق وعدم توافر الخدمات اللازمة للمسافرين عبر الطرق الجبلية الوعرة .

اليوم يختلف عن الأمس اختلافا جذريا ، فلقد انتشرت شبكة الطرق الحديثة وتوافرت الخدمات والمرافق ، وأصبح في وسع المواطن الانتقال بسهولة ويسر من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ومن الساحل إلى الداخل .

وقد أولت حكومة صاحب الجلالة اهتماما كبيرا بشؤون المناطق الداخلية وشؤون القبائل ، وهي في سبيل ذلك تستخدم وسائل متعددة ادخل بعضها حديثا بينما البعض الآخر يتألف وينسجم من التقاليد العمانية العريقة .

لقد حرصت حكومة صاحب الجلالة على تنظيم وتقنين صلات شيوخ القبائل مع نظم الحكم العصرية . فكل ولاية من ولايات السلطنة يرأسها وال تعينه الحكومة ممثلة في وزارة الداخلية .

ويتولى مكتب الوالي تيسير أمور الولاية وهو بمثابة حلقة الاتصال بين الحكومة والولاية بما فيها من قبائل .

ومهمة الولاية الأولى هي المساهمة والاشراف على عمليات التنمية التي تتم في كل ولاية من هذه الولايات ، ودراسة المعوقات التي قد تحول دون تطبيق أي من مشروعات التنمية واقتراح الحلول المناسبة لمواجهة هذه العقبات .

ويترأس الولاية العديد من اللجان المحلية التي تسهم في التنفيذ والتخطيط لمشروعات التنمية ، كما أنهم يقومون بدور فعال في التنسيق الضروري بين الإدارات الحكومية المختلفة والتي تمارس أعمالها في الولاية .

ومن المهام الحيوية الملقاه على عاتق الولاية شرح سياسة الحكومة وما يصل إليهم من توجيهات إلى شيوخ القبائل .



جلالته يلتقي بشعبه في جولة داخل البلاد

والولاه يحفلون بتقدير الجميع واحترامهم ، وذلك بحكم الصلة
المباشرة التي تربط بين المواطنين والولاه تاريخيا (والمستمرة حتى
اليوم) وهذا من شأنه أن ييسر للوالي شرح سياسات الحكومة للمواطنين
وخاصة في الأمور التي تهمهم ..

البلديات الاقليمية :

تمتد خدمات البلديات الاقليمية ، من أجل تجميل المدن والقرى ، وتوفير الخدمات المتعلقة بالبيئة ، منها ما هو في مجال الشؤون الصحية ، ومنها ما هو في مجال النظافة العامة ، ومنها ما هو في مجال خدمات الترفيه .

وتسعى البلديات الاقليمية إلى تحقيق مشاركة المواطنين في نشاطها . وخلال عام ١٩٨٧ حققت البلديات الاقليمية الكثير من الانجازات ، منها :

- تطوير وتحسين حديقة النسيم العامة بزيادة المساحات المزروعة وإضافة بعض ألعاب التسلية للأطفال .
- الاقامة بحملات لمشروعات التشجير على الطرق العامة ومداخل الولايات وإنشاء عدد كبير من ملاعب الأطفال في كل من إبرا والقابل وصور .

كما تم تشجير الطريق المؤدي إلى شاطئ السوادي بولاية بركاء ، وتشجير ساحل الباطنة والداخلية والشرقية .

- افتتاح سوق مصيرة المركزي والذي يضم ٢٥ محلا تجاريا ، بالإضافة إلى افتتاح سوق الرستاق ، ويضم ٥٦ محلا تجاريا لبيع كافة أنواع السلع الغذائية وكل ما يحتاج إليه المواطن .

- إنشاء عدد من أسواق بيع اللحوم والفواكه والأسماك في كل من ولايات : عبري والرستاق وصور ، بالإضافة إلى إقامة سوق كبير للخضروات والسلع الغذائية ببركاء بالجهود الذاتية للمواطنين تكلفت نحو ٢٥ ألف ريال عماني .

- تنفيذ طريق عين الثوارة بولاية نخل ووادي المعطول لربط منطقة عين الثوارة بسائر أجزاء الولاية ، كما تم تنفيذ عدد من شبكات الطرق الداخلية بالولايات وربطها بعضها ببعض ، وشاركت فيها الجهود الذاتية للمواطنين .

- تحسين شاطئ السوادي بولاية بركاء بإنشاء خزان للمياه العذبة لامتداد رواد الشاطئ بها ، وإنشاء عدد من المظلات الثابتة وبعض ملاعب الأطفال ، ودورات مياه عامة للمواطنين المترددین على الشاطئ .

- تعزيز خدمات البلديات الاقليمية ، في كل من بدبد وشناص والعوabi ونخل ، حيث تم إنشاء دورات مياه عامة بها وتسوير المقابر في هذه الولايات .

● اقامة مجموعة من الحظائر للحيوانات السائبة والتي تشكل خطرا بتواجدها على الطرق العامة للمواصلات حيث أنشئت هذه الحظائر في ولايات شناس والخابورة وبركاء ونخل ووادي المعاول وسمائل وبهلا وبديّة وصور .

● القيام بحملات مكثفة ومنتظمة في مختلف الولايات لرش المبيدات ومراقبة الأسواق والتأكد من النظافة العامة في الأسواق ، بالإضافة إلى التوعية الصحية .

● التفطيش على المحلات العامة وكافة أماكن بيع السلع الغذائية للتأكد من سلامتها وفقا للمعايير الصحية .

وبناء على التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم بدأ هذا العام مشروع تجميل ولايات نزوى وصور والبريمي .

ويأتي تنفيذ هذا المشروع كثمرة من ثمار الجولة الكريمة لجلالة السلطان المعظم في الولايات هذا العام وسوف يتم تنفيذ هذا المشروع كاملا من خلال الخطة الخمسية الحالية .

وقد رصدت حكومة صاحب الجلالة في خطتها ما بين مليون ونصف ومليون ريال عماني لكل ولاية من الولايات الثلاث : (نزوى ، صور ، البريمي) وذلك لتجميلها بإقامة المرافق العامة كالإنارة ورصف الطرق الداخلية وإقامة الحدائق العامة بها ومواقف للسيارات ، وسوف تتولى البلديات الإقليمية تنفيذ هذه المشاريع بالتعاون مع الوزارات المعنية بالدولة .

ومن المقرر أن ينتهي تنفيذ المشاريع المتعلقة بنزوى مع نهاية عام ١٩٨٩ ، وسوف تشمل هذه المشاريع تجميل وإنارة الطريق العام الذي يمر بالولاية ، والمعالجة السطحية لبعض الطرق الداخلية (الترابية) وترميم السوق القديم وتوسيعه وتغيير مسار وادي كلبوة ، وإقامة مواقف للسيارات ، وسوف يراعى في تنفيذ هذه المشاريع الحفاظ على الطابع التراثي العريق لمدينة نزوى التاريخية .

وضمن برامج هذا العام (١٩٨٨) قامت البلديات الإقليمية بإقامة العديد من ملاعب الأطفال في مختلف الولايات بالإضافة إلى الموجود منها حاليا والذي تم تنفيذه خلال عام ١٩٨٧ . كما يشهد هذا العام أيضا الاستمرار في إقامة العديد من دورات المياه العامة في الولايات وتسوير المقابر ، وإنشاء حظائر للحيوانات والتي نفذ منها عام ١٩٨٧ خمسة عشر حظيرة .

كما تشمل مشاريع عام ١٩٨٨ إقامة استراحات على طول طريق الباطنة



ملعب أطفال

تفي باحتياجات المواطنين .
ويجري هذا العام إنشاء ٦ مسالخ في ولايات : صور والرساق
وعبري وصحم ونزوى والمضيبي .
كما تم البدء في المرحلة الأولى من إنشاء ورش عامة لصيانة وتصليح
السيارات في منطقتي الداخلية والباطنة .

وتسعى البلديات الاقليمية لتدعيم اسطول النظافة في الولايات حيث يشهد هذا العام إضافة مجموعات من السيارات والآلات والمعدات التي تقوم بأعمال النظافة مما يسهم في تحسين مستوى الأداء .

ولا تقتصر جهود البلديات الاقليمية عند هذا الحد ، حيث تمتد أنشطة البلديات الاقليمية إلى مجال التدريب فقد شهد عام ١٩٨٧ تنفيذ ٢٦ دورة تدريبية في مجالات الشؤون الصحية والتدريب المهني والاداري والمحاسبة ومراقبة الأفلاج . ويستمر برنامج البلديات الاقليمية التدريبية خلال هذا العام حيث يضم برنامج عمل ١٩٨٨ تسعة عشر دورة تدريبية في كافة مجالات العمل بالبلديات الاقليمية ، ومن المتوقع أن يستفيد من هذه الدورات مع نهاية عام ١٩٨٨ (٢٧٥) من العاملين في مجال البلديات الاقليمية .

وتأتي مساهمة البلديات الاقليمية والمواطنين في شهر البلديات السنوي ليحقق الكثير من الانجازات الهامة من أهمها : الطرق الداخلية ، وإقامة المظلات على الطرق العامة ، وردم الحفر والمستنقعات ، وإقامة الأسواق المحلية لبيع الخضروات والفواكه واللحوم والأسماك ، وإنشاء ملاعب للأطفال ، وتشجير الطرق ومداخل الولايات ، وإزالة الأنقاض .. وغير ذلك من مشاريع خدمة البيئة والتي تتعاون فيها البلديات الاقليمية مع المواطنين .

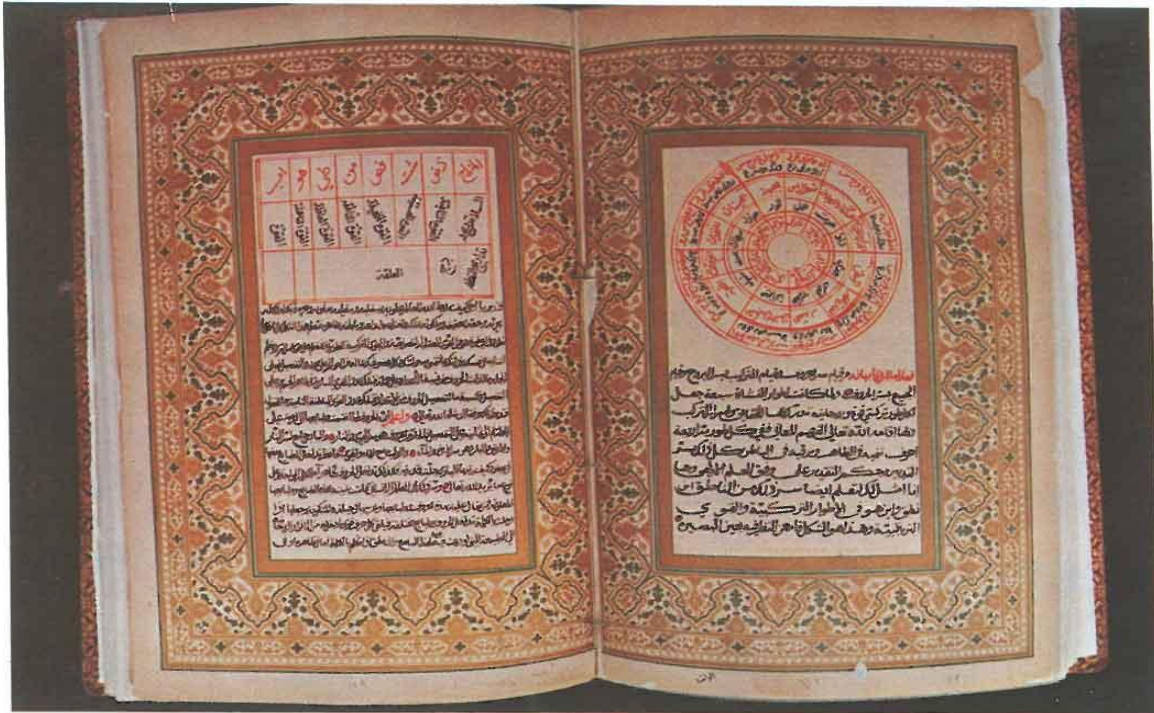
التراث القومي والثقافة :

أولت السلطنة اهتماما كبيرا بكنوزها التاريخية ، تستلهم منها الأجيال الحاضرة والمستقبلية عبرة التاريخ وتؤكد تواصل الحاضر المشرق مع الماضي العريق .

ولا تقتصر الآثار العمانية على القلاع والحصون الشامخة في مختلف ولايات السلطنة ، بل إن عُمان تزخر بآثار تاريخية قديمة تضرب بجذورها الى آلاف السنين ، كما أن المكتشفات الأثرية التي تم العثور عليها بفضل الجهود الدؤوبة في الكشف عن آثار عمان التاريخية أثبتت الكثير من الحقائق المتعلقة بتاريخ عُمان وعلاقاتها الدولية وروابطها التجارية والحضارية على مدى التاريخ مع الحضارات التي قامت حولها كحضارة الصين والهند ومصر وبابل ...

وفي إطار خطة الاكتشافات الأثرية كشف الأثريون هذا العام عن أقدم حفريات عرفتها شبه الجزيرة العربية ، حيث تم الكشف في المنطقة الجنوبية عن حفريات يعود تاريخها الى أكثر من ٣٥ مليون عام . وتضم الحفريات التي كشف عنها في مدينة طاقة بقايا لحيوانات لا فقارية بحرية وأسماك القرش ، والأسماك العظمية والسلاحف . ويقوم بأعمال الحفر والتنقيب فريق علمي عماني / فرنسي مشترك . وخلال العامين الماضيين بلغت الاكتشافات الأثرية ٣١ اكتشافا ، تمثلت أهمها في المواقع الأثرية في سمد الشان بمنطقة رأس الحد حيث كشف عن حصن وأبراج مراقبة متصلة بجدران محصنة ، بالإضافة الى مقابر تاريخية تعود إلى العصر البرونزي ، اشتملت على الهياكل العظمية والأسلحة الحديدية ضمت مجموعة من الخناجر والسكاكين ورؤوس السهام وقوارير لحفظ العطور تعود إلى ثلاثة آلاف عام قبل الميلاد . وفي مدينة سمهرم تم العثور على تمثال برونزي صغير لفتاة هندية تعزف على الناي ، يعود تاريخه الى القرن الثاني للميلاد . وفي مدينة البليد بالغرب من صلالة تم الكشف عن أطلال مسجد كبير المساحة يعود إلى القرن الرابع الهجري .

وفي إطار الاهتمام المستمر بالآثار التاريخية العمانية سعت سلطنة عُمان إلى توسيع دائرة التعاون المشترك مع الدول والهيئات المعنية بالحفاظ على الآثار التاريخية وترميمها ، وقد تم اعداد برنامج للتعاون مع المملكة المغربية شمل مجموعة من القلاع والحصون تتضمن ترميم مجموعة من الآثار في بوشر ، ومجموعة من القلاع في المنطقة الشرقية



مخطوط تأليف مسعود المنذري السليفي المتوفي عام ١٨٧٨

شملت صور وإبرا واليحمدي وقلعة نخل وبهلا والحزم ، وغيرها من المناطق .

وقد أنجزت السلطة خلال السنوات القليلة الماضية مجموعة من أعمال التجديد والترميم للقلاع والحصون التاريخية منها على سبيل المثال :

- ترميم وتجديد قصر جبرين ، والذي يعد تحفة معمارية متميزة ، وقد استغرقت عمليات الترميم والتجديد حوالي ست سنوات ، وانتهت أعمال ترميمه عام ١٩٨٤ .
- استكمال المرحلة الثانية من أعمال ترميم قلعة نزوى والحصن وحصن نخل وبيت النعمان بولاية بركاء وسور السرمد .
- حصن الفلج وحصن السنسيلة بولاية صور وبرج الظاهر بولاية إبرا وقلعة اليحمدي وقلعة الروضة بولاية المضبيبي .

ويراعى في كل أعمال الترميم المحافظة على الشكل والطابع الأصلي كما هي وإعادتها الى أصلها .

وجدير بالذكر أن منظمة اليونسكو أعلنت في ديسمبر ١٩٨٧ عن قرارها بإدراج قلعة بهلاء ضمن قائمة أهم المعالم التراثية والثقافية في العالم بعد أن قام وفد خبراء منظمة اليونسكو بزيارة السلطنة وتفقد القلعة ودراستها من الناحية التاريخية وقيمتها الأثرية .
وقد كان اختيار قلعة بهلاء ضمن قائمة أهم المعالم التراثية العالمية هي المرة الأولى التي يتم فيها إدراج أحد معالم السلطنة ضمن فهرس التراث العالمي .

وفي إطار اهتمام السلطنة بإحياء تراثها الحضاري القديم جاءت المكرمة السلطانية السامية ، والتي تقضي بوضع اليخت السلطاني «فلك السلامة» لنقل القافلة العلمية لرحلة دروب الحوار بين الحضارات ، هذه الرحلة التي ستنتطلق عام ١٩٩٠ من مدينة البندقية على طريق «ماركو بولو» لتصل الى لوساكا في اليابان احياء لطريق الحرير الذي يمر عبر الموانئ العمانية . والمعروف ان ماركو بولو زار عمان في رحلته التاريخية وذكر زيارته لمسقط وصلالة ، في كتابه «مذكرات ماركو بولو» ، الذي ترجمته الهيئة المصرية العامة للكتاب .. وقد اختارت اليونسكو مدينة مسقط كإحدى المحطات الهامة على طريق الحرير .
وستكون هناك ندوة عالمية تعقد في مسقط يشارك فيها مجموعة من الباحثين والعلماء تبحث في الدور العماني في انجاح تجارة الحرير ودورها الرائد في المجال البحري والاتصال بين الشعوب والحضارات من خلال أساطيلها البحرية .

وعلى صعيد آخر تواصل السلطنة اهتمامها الكبير بجمع المخطوطات الأثرية والتراثية والوثائق التاريخية ، وقد قطعت السلطنة شوطا كبيرا في هذا السبيل ، حيث تزخر دار المخطوطات والوثائق الآن بمجموعة قيمة من المخطوطات النادرة تجاوز عددها أربعة آلاف مخطوط . وتتناول هذه المخطوطات العمانية شتى فنون العلم والمعرفة الانسانية ، وفي الحديث والتفسير والفقه والأدب والتاريخ والطب وعلم الفلك والبحار ونظام الري .

وتعمل وزارة التراث القومي والثقافة بدأب واضح على نشر وتحقيق هذه المخطوطات من أجل احياء التراث الفكري والعلمي القديم لأبناء سلطنة عمان والحفاظ عليه من الضياع .

وقد تم نشر وطبع أكثر من ٤٠٠ كتاب حتى الآن بالإضافة الى سلسلة تراثنا والتي صدر منها ٦٨ كتيباً شملت محاضرات وبحوثاً خاصة بتاريخ عُمان وحضارتها . وتتولى لجنة من وزارة التراث القومي والثقافة زيارة مكاتب المواطنين الذين لديهم مخطوطات قديمة لتتابعها

وتزويدهم وارشادهم لوسائل حفظها والحفاظ عليها ، وتصويرها بإذن خاص من أصحابها أو شراءها في حالة موافقتهم على بيعها ، وتقدر وزارة التراث القومي والثقافة ان في حوزة المواطنين ما لا يقل عن ٣٠ ألف مخطوط .

وتقوم حاليا مجموعة من الاختصاصيين من السلطنة يعاونهم مجموعة من الأساتذة والخبراء المصريين في التاريخ والحضارة والآثار والجغرافيا والفلسفة بتجميع وتحقيق ه آلاف مخطوط أثري موجودة في المملكة المتحدة والهند وتركيا وشرق افريقيا .

وقد حصلت السلطنة مؤخرا على مجموعة نادرة ومختارة من وثائق أرشيف زنجبار تتعلق بالروابط التاريخية بين البلدين الصديقين وهذه الوثائق تعود إلى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين الميلادي .

وانطلاقا من هذا الوعي الحضاري بتاريخ الأمة العمانية وحاضرها



السفينة العمانية «فلك السلامة» التي تساهم في مشروع الحوار بين الحضارات

ومستقبلها فقد نالت المتاحف العمانية اهتماما كبيرا لدورها الريادي والقومي والتربوي في المحافظة على الآثار والتراث العماني القديم ، وإبرازه بصورة جيدة للزوار . وتحمل المتاحف العمانية مجموعة ممتازة من الآثار التاريخية القديمة التي تكشف عن الأطوار الحضارية التي مر بها المجتمع العماني عبر تاريخه الطويل والعريق .

كما تضم محافظة مسقط أيضا متحف التاريخ الطبيعي ، وهو يقع في منطقة الخوير ، وتتصدر صالة المتحف خريطة تبين المعالم الطبيعية العامة للسلطنة ، ويضم المتحف نماذج للمملكة الحيوانية ، وتحتوي تصنيفا للأنواع المعروضة . ويعرض هذا المتحف عالما مثيرا من الحيوانات البرية والبحرية ، كما يحتوي على عرض لطيور البحر والأهوار والمزارع وحيوان المها وابن سولع . أما المتحف العماني والذي يقع في مدينة الاعلام بالقرم فيضم مجموعة من القطع الأثرية من مختلف الحقب التاريخية ونماذج مختلفة لشتى مجالات أنشطة الإنسان العماني عبر التاريخ ، ذلك الى جانب المشغولات الذهبية والفضية وأدوات الزينة وقطع السلاح وبعضا من الآلات الموسيقية الشعبية المتنوعة . هذا بالإضافة إلى نماذج للسفن وسجل كامل بالآثار عن التاريخ البحري العماني بسفنه وأساطيله وشخصياته التاريخية .

ويتسع ويتنوع الاهتمام بكل ما يتصل بالتراث العماني ليشمل الحرف اليدوية والصناعات التقليدية ، حيث يتم تزويد الحرفيين بالأدوات والمواد اللازمة ، كما تقوم وزارة التراث القومي والثقافة بشراء منتجاتهم لبيعها من خلال المراكز التابعة لها .

وتهدف برامج السلطنة في تشجيع الحرف اليدوية والتقليدية الى تحقيق هدف ذي شقين :

- أولهما : الحفاظ على التراث العماني وعلى هذه الصناعات والحرف من الانقراض .

- والثاني : تشجيع الحرفيين والصناع على الاستمرار بهذه الأعمال الدقيقة وإتاحة الفرصة لظهور أجيال جديدة تحمل مسؤولية هذه الحرف والصناعات .

وقد شهد العام الماضي ١٩٨٧ ، تقدير جلالة السلطان قابوس المعظم لأصحاب الحرف والصناعات التقليدية العمانية حيث تم تكريمهم في العيد الوطني السابع عشر .

وقد أهدت جمهورية الصين الشعبية لحكومة السلطنة مصنعين



تتميز أزياء المرأة العمانية بطابعها الجمالي وخطوطها المستمدة من البيئة العربية .

للحرف اليدوية اقيم أحدها في سمائل لانتاج المنسوجات ، والآخر في بهلا لانتاج الفخار .

وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم وشؤون الشباب بدأ هذا العام المشروع التجريبي للحرف الوطنية التقليدية ، اختيرت لتطبيقه مدرستان ثانويتان للبنين والبنات ، ويهدف المشروع التجريبي لضمان استمرارية وجود ممارسين للمهن التقليدية ، واعداد معلمين عمانيين للإشراف على المشروع لضمان نجاحه . ودراسة إمكانية ادخال الحرف ضمن المنهج الدراسي في المدارس ، والوقوف على مدى استجابة الطلاب لهذه الحرف .

وفي إطار خطط حكومة صاحب الجلالة المعظم في الاهتمام بالثقافة وتوفير المناخ الثقافي الصحي لأبناء عمان جاءت المكرمة السلطانية السامية بإنشاء المنتدى الأدبي ليضطلع بخدمة الأدب والأدباء في السلطنة ويؤدي دورا فعالا في إثراء الحركة الثقافية والأدبية بالسلطنة ، وسوف يضم أنشطة متنوعة ومتخصصة في ميدان الأدب . ويأتي هذا

المنتدى إضافة الى المكرمات السلطانية المتتالية لخدمة الحركة الثقافية في البلاد ، حيث سبق وأن تفضل جلالته بإنشاء النادي الثقافي ، وإنشاء مسرح للشباب .

أما في المنطقة الجنوبية فقد تم استكمال إنشاء المجمع الثقافي بصلالة ، ويضم صالة وقاعة كبيرة متعددة الأغراض تضم ٧٠٠ مقعدا ومزود بكافة التسهيلات اللازمة للعروض المسرحية إلى جانب متحف يشتمل على متحف للآثريات ومتحف خاص بالمصنوعات البيئية والحرف اليدوية التقليدية وكل ما يتعلق بعادات وسلوكيات وثقافة الإنسان العماني كما سيضم قسما للتاريخ الطبيعي . ومكتبات وقاعات للمعارض الموسمية والدورية وقاعات للرسم والحرف الفنية داخل المجمع لتدريب الشباب العماني على مختلف الأنشطة سواء في مجال التراث أو الحرف والصناعات التقليدية .

إن الجهود المبذولة في حقل التراث والثقافة في سلطنة عُمان تتعدد وتنوع وتمتد مؤكدة انتماءها العربي ، وقد شهدت مسقط مع بداية هذا العام الاجتماع السنوي الثالث للجنة الاستشارية لمشروع جلالة السلطان قابوس للأسماء العربية . وسوف تشهد المرحلة القادمة من المشروع اصدار معجم للأسماء العربية تحت اسم «مكتبة السلطان قابوس للأسماء العربية» ودليل اعلام عمان ، وسوف يضم الدليل ألف شخصية من اعلام عمان عبر التاريخ ، ومن المنتظر أن تظهر نتائج هذا المشروع الكبير عام ١٩٩٠ .



قبر قديم في بات ، بالقرب من عبري ، يرجع تاريخه الى الألف الثالثة قبل الميلاد

الاعلام

يضطلع الاعلام العماني بمختلف وسائله المسموعة والمرئية والمطبوعة بدور حيوي وهام في نقل صورة حقيقية وصادقة عما يتحقق من انجازات وما يتم احرازه من تقدم في شتى المجالات يوما بعد يوم على أرض السلطنة .

وتقوم اجهزة الاعلام العماني أيضا بدورها الفعال لربط الشعب العماني بالعالم الخارجي باعتبار السلطنة جزءا من هذا العالم واحاطته بما يدور في هذا العالم من أحداث من خلال الاذاعة والتلفزيون والصحافة .

لقد أولى حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم قطاع الاعلام اهتماما كبيرا اقتناعا بالحاجة الملحة لوجود جهاز اعلامي قوي . وفي خلال اسبوع واحد من تولي جلالته الحكم اقيمت محطة اذاعة صغيرة قوتها كيلووات في بيت الفلج مما مكن سكان مسقط من الاستماع للاذاعة الوطنية لأول مرة ، تلاها في السنة التالية افتتاح اذاعة صلالة لتخدم المنطقة الجنوبية ، وبعد عامين - أي في عام ١٩٧٢م - تم افتتاح محطة اذاعة جديدة قوتها ١٠ كيلووات ، كانت تذيع بانتظام على مدى ١٤ ساعة يوميا و ١٨ ساعة في أيام العطلات . وفي عام ١٩٧٥م بدأت الاذاعة بالارسال على موجة قصيرة قوتها ١٠٠ كيلووات وموجة أخرى قصيرة قوتها ٥٠ كيلووات وفي العام نفسه تم تقوية محطة صلالة بموجة متوسطة قوتها ١٠٠ كيلووات وموجة قصيرة قوتها ٥٠ كيلووات لتخدم المنطقة الجنوبية ، كما تمت اقامة اجهزة ارسال اضافية في كثيرة من أنحاء البلاد لتقوية ونقل الاذاعة الوطنية الى جميع أنحاء السلطنة . وفي عام ١٩٧٩ جرى الربط بين اذاعتي مسقط وصلالة عن طريق القمر الصناعي وبالشكل الذي عزز البث الاذاعي في كل السلطنة ، بهذه الطريقة أصبح البث الاذاعي منطلقا من مسقط لبضع ساعات ثم من صلالة لبضع ساعات أخرى .

وتبث الاذاعة العمانية الآن برامجها على الموجة المتوسطة والقصيرة وموجات اف ، ام .

وتصل ساعات البث الاذاعي حاليا الى ١٩ ونصف ساعة يوميا حيث يبدأ الارسال في السادسة صباحا وحتى الواحدة والنصف من صباح اليوم التالي .

أما البرنامج الأوروبي فيبدأ ارساله من السابعة صباحا وحتى التاسعة مساء أي بواقع أربع عشرة ساعة يوميا . كما تمت زيادة قدرة محطات الموجة المتوسطة لضمان تغطية أشمل

للسلطنة بكاملها وزيادة محطات الموجة القصيرة حتى يمكن وصول البث الاذاعي العماني لمناطق أخرى من العالم .

وقد ارتفعت نسبة البرامج العمانية المحلية في الاذاعة ازاء البرامج المستوردة من الخارج وتصل هذه النسبة الى ٨٥٪ في كل دورة مما يعكس تطورا ونموا للكوادر الاذاعية العمانية .

وتنظم وزارة الاعلام دورات بين فترة وأخرى لتدريب وتأهيل وتنمية الكوادر الاذاعية العمانية المختلفة من مذيعين ومقدمي برامج بالاضافة الى دورات تدريبية خاصة باللغة العربية والاداء الاذاعي ، كما تبث ببعض كوادرها لدورات خارجية ، في بعض الدول العربية والاوروبية . وتتبادل الاذاعة العمانية برامج مع اذاعات الدول العربية الشقيقة ، واتحاد اذاعات الدول العربية .

ولا تقتصر أهمية الاذاعة العمانية على المدى الذي تصل اليه ، لكنها تكمن أيضا في برامجها الثقافية والدينية والاجتماعية والعلمية التي تساهم مساهمة قيمة في نهضة البلاد .

وعلى صعيد آخر فلقد بدأ الارسال التليفزيوني في عمان عام ١٩٧٤ من مدينة الاعلام في مسقط . وقد تم تحسين الخدمة التليفزيونية فيما بعد لتصل الى جمهور أوسع كما بدأ البث التليفزيوني من محطة صلالة بعد ستة بالضبط لتغطية كل المنطقة الجنوبية ، وقد كان للبث التليفزيوني الفضل في ازدياد القدرة على امداد المشاهدين بالمعلومات والترفيه والتعليم . وقد اقيمت استوديوهات جديدة لبث البرامج وتسجيلها وتصوير المسرحيات والمسلسلات . كما اقيم معمل للأفلام وأقسام للصيانة ، وتم الحصول على أسطول من السيارات للارسال الخارجي والتسجيل التليفزيوني كذلك تم تركيب ١٢ جهاز ارسال تليفزيوني لتوسيع نطاق الاستقبال ، خمسة منها بمنطقة مسقط وثلاثة في صلالة وواحد في كل من نزوى وصور وصحم والبريمي وفي عام ١٩٧٩م تم أيضا ربط محطتي مسقط وصلالة بواسطة قمر صناعي لتوفير بث متبادل من استوديوهات كلا المحطتين وذلك بهدف خدمة أكبر عدد من المشاهدين في السلطنة . وقد كان للخدمة التليفزيونية أهمية خاصة في توفير التوعية والارشاد في موضوعات مثل الصحة والبرامج التربوية والزراعة والصناعة وشؤون الأسرة ورعاية الطفل . بالاضافة إلى البرامج التعليمية لطلاب المراحل التعليمية المختلفة .

والبث التليفزيوني يستمر عشر ساعات يوميا من الثالثة بعد الظهر حتى الواحدة بعد منتصف الليل ، فيما عدا الجمعة الذي يقدم البث من العاشرة صباحا حتى منتصف الليل ، وهناك نشرة باللغة الانجليزية في تمام الساعة الحادية عشرة مساء كل يوم .



وكالة الأنباء العمانية تؤدي خدمة دولية

ويتلقى العاملون في التلفزيون تدريبات مماثلة لما يتلقاه زملاؤهم في الإذاعة ولكن بسبب ما يتطلبه العمل في التلفزيون من دقة وتقنية عالية ، فإنه يتم إرسال كبار العاملين وذوي المهارات العالية الى الخارج لحضور برامج تدريبية تصل مدتها الى خمس سنوات يصبحون في نهايتها مؤهلين على جميع فروع التلفزيون .

وقد أقامت وزارة الاعلام مؤخرًا وبنجاح مجمعا جديدا هو المجمع الاعلامي بجوار مجمع الإذاعة والتلفزيون في القرم . وهو مجمع شامل تتوفر فيه مكاتب للعاملين وناد ترفيهي ثقافي وملعب رياضي وحمام سباحة ومركز تجاري ودار للحضانة وهناك مبنى جديد للإذاعة اشتمل على عدد من الاستوديوهات المجهزة تجهيزا حديثا .

إن الاعلام العماني يؤدي مهامه من خلال مؤسسات اعلامية متكاملة ، وقد جاء صدور المرسوم السلطاني السامي بإنشاء وكالة الأنباء العمانية في مايو عام ١٩٨٦ خطوة هامة في استكمال المؤسسات الاعلامية في البلاد ، لتكون الوكالة مصدرا رسميا للأنباء التي يتم بثها عبر الوسائل الاعلامية سواء في داخل السلطنة أو خارجها .



بث نشرة الأخبار في التلفزيون العماني

وتتمتع الوكالة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي وتتخذ من مدينة مسقط مقراً رئيسياً لها .
والجدير بالذكر ان النسبة العظمى من العاملين في وكالة الأنباء العمانية هم من الكوادر العمانية الذين تم تدريبهم في دورات تدريبية مكثفة .

ومع مسيرة النهضة المباركة بدأ إصدار الصحف ، واتسع النشاط الصحفي ليحمل للقارئ العماني الخبر الصادق والتحليل الدقيق والتغطية الصحفية للأحداث المحلية والخليجية والعربية والعالمية .
وتصدر في سلطنة عُمان الآن صحيفتين يوميتين هما صحيفة عُمان ، وصحيفة الوطن ، باللغة العربية ، كما تصدر صحيفة عمان أوبزرفر باللغة الانجليزية .

كما يوجد عدد من المجلات الاسبوعية هي : العقيدة ، النهضة ، الاسرة ، الاضواء .. كما تصدر صحيفة اسبوعية باللغة الانجليزية هي : تايمز أوف عمان ، بالإضافة إلى مجلة اجتماعية شهرية تعالج شؤون المرأة .

وينظم قانون المطبوعات والنشر نشاط اصدار الصحف والاحكام المتعلقة بها .

يعتبر مركز عمان للموسيقى التقليدية جزءاً من المجمع الاعلامي . وقد تم انشاؤه عام ١٩٨٥ م . وهذا المركز مسؤول عن جمع وتوثيق الموسيقى الشعبية ويضم اشربة بصرية وتسجيلات سمعية وصورا فوتوغرافية وشرائح ملونة ، بالاضافة الى تسجيلات ميدانية للأغاني والرقصات التقليدية التي توارثها اجيال الشعب العماني .

وقد تم ادخال الاعلان التجاري بالاذاعة والتلفزيون وذلك عن طريق «العمانية للاعلان» التي لها وحدها حق الاعلان في الاذاعة والتلفزيون .

وتصدر وزارة الاعلام كتابا سنويا يساهم مساهمة قيّمة في نشر المعلومات عن تقدم خطوات التنمية في عمان وذلك على المستويين الداخلي والخارجي ، وهذا الكتاب السنوي ينشر باللغتين العربية والانجليزية كما يترجم الى اللغات اليابانية والفرنسية والالمانية لتوزيعه على سفارات السلطنة .

المحتويات

الصفحة

٥	صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم
١٢	التاريخ
١٨	الجغرافيا
٢٦	تنظيم الدولة
٣٠	مجلس المناقصات
٣٢	المجلس الاستشاري للدولة
٣٥	السياسة الخارجية
٤٦	الدفاع
٥٤	الشرطة
٥٩	الاقتصاد
٦٤	التجارة والصناعة
٧٠	السياحة
٧٢	غرفة التجارة والصناعة
٧٥	النفط والغاز الطبيعي
٨٢	المعادن
٨٥	المشروعات التعدينية
٨٨	الزراعة
١٠٠	الثروة الحيوانية
١٠٥	الثروة السمكية
١٠٩	المياه
١١٢	الكهرباء
١١٦	الشؤون الاجتماعية
١٢١	المرأة العمانية
١٢٤	التدريب المهني
١٢٦	المواصلات
١٣٤	الاتصالات والبريد
١٤٣	التعليم
١٥٠	الشباب والرياضة
١٥٦	الصحة
١٦٢	الاسكان
١٦٦	حماية البيئة
١٧٢	العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية
١٧٨	الداخلية وشؤون القبائل
١٨٠	البلديات الاقليمية
١٨٤	التراث القومي والثقافة
١٩١	الاعلام

